

المصطلحات الأساسية للهجرة

عربي - إنكليزي - فرنسي



IOM

وكالة الأمم المتحدة للهجرة

لا تعكس الآراء الواردة في هذا الإصدار بالضرورة وجهة نظر المنظمة الدولية للهجرة أو أي من الجهات المانحة. وليس في التسميات المستخدمة، ولا في طريقة عرض مواد ما يتضمن التعبير عن أى رأى على الإطلاق من جانب المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأى بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطات أي منها أو حدودها أو تخومها.

إن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بمبدأ أن الهجرة بطريقة إنسانية ومنظمة تعود بالفائدة على المهاجرين وعلى المجتمع. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة بوصفها منظمة حكومية دولية مع شركائها في المجتمع الدولي: على المساعدة في مواجهة التحديات العملية للهجرة، والفهم المتطور لقضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ على كرامة الإنسان والصحة البدنية والعقلية للمهاجرين.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة

47 ج شارع أبو الفدا - الزمالك

القاهرة- جمهورية مصر العربية

هاتف: +20227365140

فاكس: +20227365139

عنوان البريد الإلكتروني: iomegypt@iom.int

الموقع على شبكة الإنترنت: www.egypt.iom.int

© جميع الحقوق محفوظة، حزيران/يونيو 2020، المنظمة الدولية للهجرة

تم إصدار هذا المنشور دون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

جميع الحقوق محفوظة. يمنع منعاً باتاً استنساخ هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو من خلال النسخ الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

المصطلحات الأساسية للهجرة

عربي - إنكليزي - فرنسي





الهجرة واقع يعيشه الملايين من الأشخاص المهاجرين حول العالم، وقضية تهم العديد من الحكومات، والهيئات، والمؤسسات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى المهاجرين أنفسهم، وبالتالي يعدّ وجود لغة مشتركة ومتفق عليها ضرورة لتعزيز الفهم المشترك للعديد من المصطلحات الخاصة بالهجرة، مما يساهم في تدعيم مستويات التعاون والتنسيق بين كافة الأطراف الفاعلة في هذا الشأن.

تمّت صياغة هذا الدليل للقارئ العربي، بالاعتماد على معجم مصطلحات الهجرة رقم ٣٤، الذي أصدرته المنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠١٩ باللغة الإنكليزية. يقدم هذا الدليل الثلاثي اللغات ٧٣ مصطلحاً باللغة العربية والإنكليزية والفرنسية وذلك لضمان استخدامه في كافة أنحاء العالم العربي، وبما يتضمن الدول التي تنتشر فيها الفرنسية كلغة ثانية.

يهدف الدليل إلى تقديم شروح واضحة ودقيقة ومحدثة للمصطلحات الأساسية في مجال الهجرة، التي تواكب التطور الحادث في حقائق وسياقات وأطر الهجرة. تم تصميم هذا الدليل من أجل العاملين في مجال الهجرة بما يشمل الهيئات والمؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية الوطنية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين في مجال الإعلام، و أساتذة وطلاب الجامعات، وجميع المهتمين بقضايا الهجرة.

نأمل أن يساهم هذا الدليل-الذي تم ترتيبه على اللغة العربية- في تعزيز الإنتاج المعرفي باللغة العربية والمتعلق بقضايا الهجرة في المرحلة اللاحقة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي تم إبرامه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي يقدم خارطة طريق يُؤمل أن تسترشد بها البلدان من أجل تحقيق هدف شامل، ألا وهو ضمان أن تصب الهجرة في صالح الجميع، وأن تحصل في ظروف آمنة وتكون خياراً وليس ضرورة يفرضها اليأس من الواقع المعاش.

المصطلح	رقم الصفحة
إدارة الحدود	١
إدارة الهجرة	٢
إعادة الإدماج	٣
أعداد المهاجرين (الدوليين)	٣
أفراد الأسرة	٤
الاتفاقات الثنائية للهجرة من أجل العمل	٥
الانتحار بالأشخاص	٦
الإدارة الإنسانية للحدود	٧
الإدماج	٧
الاستبعاد	٨
الأطفال المنفصلين عن ذويهم	٩
الأطفال غير المصحوبين بذويهم	١٠
الاعتراض	١٠
الأنظمة الصحية المراعية للمهاجرين	١١
التأشيرة	١٢
التأشيرة الإنسانية	١٢
التجنس (التجنيس)	١٥
التحويلات الاجتماعية	١٦
التحويلات المالية (للمهاجر)	١٧
التصريح	١٧
الحدود (الدولية)	١٧
(الحق في) حرية التنقل	١٨
(الحق في) لم شمل الأسرة	٢٠
(الحق في) وحدة الأسرة	٢١
الحماية الدولية	٢٢
السماح بالدخول لأسباب إنسانية	٢٣
السيادة (الإقليمية)	٢٤
الضعف أو قابلية التضرر	٢٤
الطرد	٢٥
الطرد الجماعي	٢٦
العامل المهاجر	٢٧
القياسات الحيوية (البيومترية)	٢٩
اللاجئ (اتفاقية 1951)	٣٠
المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج	٣١
المهاجر	٣٢
المهاجر البيئي	٣٤

المصطلح	رقم الصفحة
المهاجر الوافد	٣٥
المهاجرون في أوضاع الضعف	٣٦
النازحون داخلياً	٣٧
النزوح	٣٩
الهجرة	٤١
الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	٤١
الهجرة الداخلية	٤٢
الهجرة الدولية	٤٣
الهجرة المغادرة	٤٤
الهجرة النظامية	٤٤
الهجرة الوافدة	٤٤
الهجرة بسبب تغير المناخ	٤٤
الهجرة غير النظامية	٤٥
آليات التشاور الإقليمية بين الدول بشأن الهجرة	٤٦
بدائل الاحتجاز	٤٧
بلد العبور (المعبر)	٤٨
بلد المقصد	٤٨
بلد المنشأ	٤٩
تدفق المهاجرين (الدولي)	٤٩
تهريب المهاجرين	٥٠
حوكمة الحدود	٥٠
حوكمة الهجرة	٥١
دورة الهجرة	٥٣
سبل الهجرة النظامية	٥٣
صحة المهاجرين	٥٤
طالب اللجوء	٥٤
عديم الجنسية	٥٥
قانون الهجرة الدولي	٥٦
كراهية الأجانب	٥٧
(مبدأ) المصالح الفضلى للطفل	٥٨
(مبدأ) عدم الإعادة القسرية	٥٩
(مبدأ) عدم التمييز	٦١
محل الإقامة المعتادة	٦٣
موجز وصفي للهجرة	٦٤
هجرة العمالة	٦٥
وثيقة الهوية	٦٥
(ولاية) اللاجئ	٦٦

The administration of measures related to authorized movement of persons (regular migration) and goods, whilst preventing unauthorized movement of persons (irregular migration) and goods, detecting those responsible for smuggling, trafficking and related crimes and identifying the victims of such crimes or any other person in need of immediate or longer-term assistance and/or (international) protection.

Note: Measures to manage borders include the imposition by States of visa requirements, carrier sanctions against transportation companies bringing irregular migrants to the territory, and interdictions at sea. Under international human rights law and international refugee law, States have a responsibility to ensure that border management legislation, policies and practices adhere to human rights and refugee law and respect the rights of all people moving across their borders despite their migration status. The United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights' Recommended Principles and Guidelines on Human Rights at International Borders (2014) provide guidance on how to ensure border management and governance activities comply with human rights standards.

Ensemble de mesures destinées à faciliter le mouvement autorisé des personnes (migration régulière) et des marchandises et à prévenir le mouvement non autorisé des personnes (migration irrégulière) et des marchandises, à détecter les auteurs de trafic illicite, de traite et de crimes connexes, ainsi qu'à identifier les victimes de ces crimes ou toute autre personne ayant besoin d'une assistance et/ou d'une protection (internationale) immédiate ou à long terme.

Note: Les mesures de gestion des frontières incluent l'imposition par les états d'exigences en matière de visa, de sanctions à l'encontre des transporteurs qui amènent des migrants sur le territoire de manière illégale, et d'interceptions en mer. Selon le droit international des droits de l'homme et le droit international des réfugiés, les États ont la responsabilité de veiller à ce que la législation, les politiques et pratiques en matière de gestion des frontières soient conformes aux droits de l'homme et au droit des réfugiés et que celles-ci respectent les droits des personnes traversant leurs frontières malgré leur statut migratoire. Les principes et directives recommandés sur les droits de l'homme aux frontières internationales (2014) du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme fournit des conseils sur la façon dont s'assurer que la gestion des frontières et les activités de gouvernance sont conformes aux normes des droits de l'homme.

تطبيق التدابير المتعلقة بالحركة المصرح بها للأشخاص (الهجرة النظامية) والبضائع، مع منع الحركة غير المصرح بها للأشخاص (الهجرة غير النظامية) والبضائع، والكشف عن المسؤولين عن التهريب، والاتجار، والجرائم ذات الصلة، وتحديد ضحايا هذه الجرائم أو أي شخص آخر بحاجة إلى مساعدة و/أو حماية (دولية) فورية أو طويلة المدى.

ملحوظة: تتضمن تدابير إدارة الحدود فرض الدول متطلبات التأشيرات، وتطبيق العقوبات على شركات النقل التي تأتي بالمهاجرين غير النظاميين إلى أراضيها، والقيام بعمليات الاعتراض البحرية. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، تتولى الدول مسؤولية ضمان التزام تشريعات إدارة الحدود وسياساتها وممارساتها بحقوق الإنسان وقانون اللاجئين واحترام حقوق جميع الأشخاص المتنقلين عبر حدودها بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وتوفر المبادئ والتوجيهات الأساسية بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية الموصى بها من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإرشادات بشأن كيفية ضمان التزام أنشطة إدارة الحدود وحوكمتها بمعايير حقوق الإنسان.

The management and implementation of the whole set of activities primarily by States within national systems or through bilateral and multilateral cooperation, concerning all aspects of migration and the mainstreaming of migration considerations into public policies. The term refers to planned approaches to the implementation and operationalization of policy, legislative and administrative frameworks, developed by the institutions in charge of migration.

Note: The concept is linked to public administration in the area of migration, which refers to the management and implementation of the whole set of government activities dealing with the implementation of laws, regulations and decisions of the Government and the management related to the provision of public services (United Nations Development Programme, Public Administration Reform Practice Note (2003) p. 2). Given its focus on the organization and operationalization of public policies, migration management is generally understood as a more specific concept than migration governance. Migration management is primarily carried out by States, whereas the term "governance" refers to all the frameworks, institutions and processes, in the development and establishment of which many more actors, than only States, are involved.

Gestion et mise en œuvre, principalement par les États dans le cadre des systèmes nationaux ou d'une coopération bilatérale et multilatérale, de l'ensemble des activités afférentes à la migration sous tous ses aspects et à l'intégration des questions de migration dans les politiques publiques. Ce terme désigne toute approche planifiée de la mise en œuvre des cadres politiques, législatifs et administratifs élaborés par les institutions chargées de la migration.

Note: Le concept est lié à l'administration publique dans le domaine de la migration, ce qui fait référence à la gestion et la mise en œuvre de l'ensemble des activités gouvernementales ayant trait à la mise en œuvre des lois, règlements et décisions du gouvernement et à la gestion liée à la provision des services publics (Programme des nations unies pour le développement, note pratique de la réforme de l'administration publique (2003) p. 2). Étant donné qu'elle met en exergue l'organisation et l'opérationnalisation des politiques publiques, la gestion de la migration est généralement considérée comme un concept plus spécifique que la gouvernance de la migration. La gestion de la migration est principalement assurée par les États, alors que le terme « gouvernance » fait référence aux cadres, institutions et processus, dans le développement et l'établissement desquels des acteurs plus nombreux que seuls les États sont impliqués.

إدارة مجموعة الأنشطة ككل وتنفيذها أساساً من لدن الدول ضمن الأنظمة الوطنية أو عبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وذلك فيما يتعلق بجميع جوانب الهجرة وتعميم اعتبارات الهجرة في السياسات العامة. يشير المصطلح إلى المناهج المخططة لتنفيذ الأطر السياسية والتشريعية والإدارية التي وضعتها المؤسسات المسؤولة عن الهجرة وتفعيلها.

ملحوظة: يرتبط المفهوم بالإدارة العامة في مجال الهجرة والذي يشير إلى إدارة مجموعة أنشطة الحكومة ككل وتنفيذها، والتي تتناول تنفيذ قوانين الحكومة ولوائحها وقراراتها والإدارة المتعلقة بتوفير الخدمات العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المذكرة العملية لإصلاح الإدارة العامة (2003) ص 2). ونظراً لتركيزها على تنظيم السياسات العامة وتفعيلها، تُفهم إدارة الهجرة بصفة عامة على أنها مفهوم أكثر تحديداً من حوكمة الهجرة، حيث تقوم الدول في الأساس بإدارة الهجرة، بينما يشير مصطلح "الحوكمة" إلى جميع الأطراف والمؤسسات والعمليات التي تشترك في تطويرها وإنشائها الأطراف الفاعلة أكثر من الدول.

A process which enables individuals to re-establish the economic, social and psychosocial relationships needed to maintain life, livelihood and dignity and inclusion in civic life.

Note: The various components of reintegration can be described as follows. Social reintegration implies the access by a returning migrant to public services and infrastructures in his or her country of origin, including access to health, education, housing, justice and social protection schemes. Psychosocial reintegration is the reinsertion of a returning migrant into personal support networks (friends, relatives, neighbours) and civil society structures (associations, self-help groups and other organizations). This also includes the re-engagement with the values, mores, way of living, language, moral principles, ideology, and traditions of the country of origin's society. Economic reintegration is the process by which a returning migrant re-enters the economic life of his or her country of origin and is able sustain a livelihood.

Processus permettant à une personne de rétablir les liens économiques, sociaux et psychosociaux nécessaires pour vivre, assurer ses moyens de subsistance, préserver sa dignité et s'intégrer dans la vie civique.

Note: Les différentes composantes de réintégration peuvent être décrites comme suit. La réintégration sociale implique l'accès aux services publics et infrastructures par un migrant de retour dans son pays d'origine, y compris l'accès aux régimes de santé, d'éducation, de logement, de justice et de protection sociale. La réintégration psychologique est la réinsertion d'un migrant de retour dans les réseaux de soutien personnel (amis, proches, voisins) et les structures de la société civile (associations, groupes d'entraide et autres organisations). Cela inclut également le réengagement avec les valeurs, mœurs, le mode de vie, la langue, les principes moraux, l'idéologie et les traditions de la société du pays d'origine. La réintégration économique est le processus selon lequel un migrant de retour entre à nouveau dans la vie économique de son pays d'origine et est en mesure de subvenir à ses besoins.

عملية تُمكن الأفراد من إقامة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الاجتماعية المطلوبة للحفاظ على الحياة وشبل العيش والكرامة والاندماج في الحياة المدنية.

ملحوظة: يمكن وصف مختلف مكونات إعادة الإدماج على النحو التالي: تعني إعادة الإدماج الاجتماعي ضمناً وصول المهاجر العائد إلى الخدمات وإلى البنية التحتية العامة في بلد منشئه، بما في ذلك برامج الصحة، والتعليم، والسكن، والعدالة، والحماية الاجتماعية. وإعادة الإدماج نفسياً واجتماعياً هي اندماج العائدين في شبكات الدعم الشخصية (الأصدقاء، والأقارب، والخيوان) وهياكل المجتمع المدني (الجمعيات، ومجموعات المساعدة الذاتية وغيرها من المنظمات الأخرى). كما يتضمن ذلك المشاركة من جديد في قيم مجتمع بلد المنشأ، وعاداته، ونقطه في الحياة، ولغته، ومبادئه الأخلاقية، وعقائده، وتقاليده. وإعادة الإدماج الاقتصادي هي عملية يدخل المهاجر العائد من خلالها من جديد إلى الحياة الاقتصادية لبلد منشئه ويكون قادراً على كسب رزقه.

Migrant stock (international)

Population de migrants (internationaux)

أعداد المهاجرين (الدوليين)

(٤)

For statistical purposes, the total number of international migrants present in a given country at a particular point in time who have ever changed their country of usual residence.

À des fins statistiques, nombre total de migrants internationaux présents dans un pays donné à un moment précis qui ont changé de pays de résidence habituelle.

للأغراض الإحصائية، هو عدد المهاجرين الدوليين الإجمالي الموجودين في بلد ما في وقت محدد والذين غيَّروا بلد إقامتهم المعتادة.

Source: Adapted from United Nations Department of Economic and Social Affairs, Toolkit on International Migration (2012) pp. 2-3.

Source: Adapté du Département des Affaires Économiques et Sociales des Nations Unies, ensemble d'outils sur la migration internationale (2012) pp. 2-3.

المصادر: مقتبس من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، مجموعة الأدوات المتعلقة بالهجرة الدولية (2012) ص 2-3.

Members of the family	Membres de la famille	أفراد الأسرة	(٥)
<p>Persons married to a migrant or a national, or having with them a relationship that, according to applicable law, produces effects equivalent to marriage, as well as their dependent children or other dependent persons who are recognized as members of the family by applicable legislation or applicable bilateral or multilateral agreements between the States concerned, including when they are not nationals of the State.</p> <p>Source: Adapted from International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant workers and Members of Their Families (adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3, Art. 4.</p> <p>Note: International law leaves States latitude to define who they consider a family member of migrants or nationals for the purpose of family reunification, as well as for the purpose of extending rights to which the primary migrant or national is entitled. The Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families ((adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3) sets a minimum standard, leaving States free to define the term more broadly in national legislation (for example, extending some benefits also to non-dependent children).</p>	<p>Personnes mariées à des migrants ou à des nationaux ou ayant avec eux des relations qui, en vertu de la loi applicable, produisent des effets équivalant au mariage, ainsi que leurs enfants à charge et autres personnes à charge qui sont reconnues comme membres de la famille en vertu de la législation applicable ou d'accords bilatéraux ou multilatéraux applicables entre les États intéressés, même si elles ne sont pas des ressortissants de cet État.</p> <p>Source: Adapté de la convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (adoptée le 18 décembre 1990, entrée en vigueur le 1^{er} juillet 2003) 2220 UNTS 3, art. 4.</p> <p>Note: Le droit international laisse aux États la latitude de définir qui ils considèrent comme membre de la famille des migrants ou ressortissants aux fins de réunir la famille, ainsi que pour proroger les droits auxquels un migrant ou ressortissant principal a droit. La convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille ((adoptée le 18 décembre 1998, entrée en vigueur le 1^{er} juillet 2003) 2220 UNTS 3) définit une norme minimum, laissant les États libres de définir plus largement le terme dans la législation domestique (par exemple, prorogeant certaines prestations également aux enfants non ressortissants). La définition a été adaptée afin d'élargir son</p>	<p>المتزوجون من مهاجرين أو مواطنين، أو الذين تربطهم بهم علاقة تنشئ وفقًا للقانون المنطبق آثارًا مكافئة للزواج، وكذلك أطفالهم البالغون وغيرهم من الأشخاص المعالين، الذين يُعترف بهم أفرادًا في الأسرة وفقًا للتشريع المنطبق أو الاتفاقات المنطبقة الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة بين الدول المعنية، بما في ذلك عندما لا يكونون من مواطني الدولة.</p> <p>المصادر: مقتبس من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1990، ودخلت حيز التنفيذ في 1 تموز/يوليه 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 3، المادة 4.</p> <p>ملحوظة: يترك القانون الدولي مجالًا للدول لتعريف الذين تعتبرهم من أفراد أسرة المهاجرين أو المواطنين بغرض لم شمل الأسرة، وكذلك بغرض توسيع الحقوق المستحقة للمهاجرين أو المواطنين الرئيسيين. وتضع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ((اعتمدت في 18 ديسمبر 1990، ودخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليو 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 3) حد أدنى من المعايير تاركة للدول حرية تعريف المصطلح بشكل أوسع في التشريع الوطني (على سبيل المثال توسيع نطاق بعض المزايا لتشمل أيضًا</p>	

The definition has been adapted to broadening its scope of application beyond family members of migrant workers to cover the family members of migrants in general. The definition also covers both the national or non-national family members of the citizens of the State concerned. The aim of this broadening of the definition is to cover situations in which the identification of the members of the family is relevant in the context of both internal and international migration, as well as with regard to family reunification of the non-national family members of a citizen of the State concerned.

champ d'application au-delà des membres de la famille des travailleurs migrants pour couvrir les membres de la famille des migrants en général. La définition couvre également à la fois les membres de famille ressortissants et non ressortissants des citoyens des États concernés. Le but de l'élargissement de la définition est de couvrir des situations dans lesquelles l'identification des membres de la famille est appropriée dans le contexte de migration à la fois en interne et à l'international, ainsi que concernant le regroupement familial des membres de la famille non ressortissants d'un citoyen d'un État concerné.

الأطفال غير المعالين). ولقد اعتمد التعريف لتوسيع نطاق تطبيقه فيما يتعدى أفراد أسرة العمال المهاجرين لكي يشمل أفراد أسرة المهاجرين بشكل عام. كما يغطي التعريف أيضًا كلاً من أفراد أسرة المواطنين وغير المواطنين في الدولة المعنية. والهدف من توسيع نطاق التعريف هو تغطية حالات يكون فيها تحديد أفراد الأسرة هاماً في سياق كل من الهجرة الداخلية والدولية، وكذلك فيما يتعلق بلمّ شمل الأسرة من أفراد أسرة غير المواطنين بالدولة المعنية.

Bilateral Labour Migration Agreements

Accords bilatéraux sur la migration de main d'œuvre

الاتفاقات الثنائية للهجرة من أجل العمل

(٦)

Agreements concluded between two States, which are legally binding and are essentially concerned with inter-State cooperation on labour migration.

Accords conclus entre deux États, qui sont juridiquement contraignants et portent principalement sur la coopération interétatique dans le domaine de la migration de travail.

Note: The International Labour Organization (ILO) recommendation concerning Migration for Employment (Revised) (RO86 (1 July 1949)), adopted contextually to the ILO Convention (No. 97) Concerning Migration for Employment ((adopted 1 July 1949, entered into force 22 January 1952) 120 UNTS 71), in its annex "Model Agreement on Temporary and Permanent Migration for Employment, including Migration of Refugees and Displaced Persons". In some cases, trade agreements or other regional cooperation platforms will also provide provisions for labour mobility.

Note: La recommandation de l'Organisation Internationale du Travail (OIT) concernant la Migration de travailleurs (révisée) (RO86 (1^{er} juillet 1949)), adoptée dans le contexte de la convention de l'OIT (N° 97) relative à la convention sur les travailleurs migrants ((adoptée le 1^{er} juillet 1949, entrée en vigueur le 22 janvier 1952) 120 UNTS 71) et son annexe « Accord type sur les migrations temporaires et permanentes de travailleurs, y compris les réfugiés et personnes déplacées ». Dans certains cas, des accords de libre-échange ou d'autres plateformes de coopération régionales prévoiront également des dispositions ne matière de mobilité de la main-d'œuvre.

اتفاقات مبرمة بين دولتين وتكون ملزمة قانوناً ومعنية بشكل أساسي بالتعاون ما بين الدول فيما يتعلق بهجرة العمالة.

ملحوظة: اعتمدت توصية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة) 1949 (رقم 186 تموز/يوليه 1949)) من حيث السياق اتفاقية منظمة العمل الدولية (اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، 1949 (رقم 97)) (اعتمدت في 1 تموز/يوليه 1949 ودخلت حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 1952) 120 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (71) في مرفقها " اتفاق نموذجي بشأن الهجرة المؤقتة والدائمة من أجل العمل، بما في ذلك هجرة المهاجرين والمشردين". وفي بعض الحالات توفر اتفاقيات التجارة أو منصات التعاون الإقليمية نصوصاً من أجل تنقل العمالة.

The recruitment, transportation, transfer, harbouring or receipt of persons, by means of the threat or use of force or other forms of coercion, of abduction, of fraud, of deception, of the abuse of power or of a position of vulnerability or of the giving or receiving of payments or benefits to achieve the consent of a person having control over another person, for the purpose of exploitation. Exploitation shall include, at a minimum, the exploitation of the prostitution of others or other forms of sexual exploitation, forced labour or services, slavery or practices similar to slavery, servitude or the removal of organs.

Source: Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (adopted 15 November 2000, entered into force 25 December 2003) 2237 UNTS 319, Art. 3(a).

Note: Article 3 of the Trafficking Protocol also stipulates that: "[t]he consent of a victim of trafficking in persons to the intended exploitation set forth in subparagraph (a) of this article shall be irrelevant where any of the means set forth in subparagraph (a) have been used" Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (adopted 15 November 2000, entered into force 25 December 2003) 2237

Recrutement, transport, transfert, hébergement ou accueil de personnes, par la menace de recours ou le recours à la force ou à d'autres formes de contrainte, par enlèvement, fraude, tromperie, abus d'autorité ou d'une situation de vulnérabilité, ou par l'offre ou l'acceptation de paiements ou d'avantages pour obtenir le consentement d'une personne ayant autorité sur une autre aux fins d'exploitation. L'exploitation comprend, au minimum, l'exploitation de la prostitution d'autrui ou d'autres formes d'exploitation sexuelle, le travail ou les services forcés, l'esclavage ou les pratiques analogues à l'esclavage, la servitude ou le prélèvement d'organes.

Source: Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants ((adopté le 15 novembre 2000, entré en vigueur le 25 décembre 2003), Recueil de Traités des Nations Unies, vol. 2237, p. 319), art. 3 a).

Note: L'article 3 du protocole sur la traite des personnes stipule également que : « le consentement d'une victime de traite des personnes à l'exploitation envisagée dans le sous-paragraphe (a) du présent article ne sera pas pertinent lorsque l'un des moyens énoncés au sous-paragraphe (a) a été utilisé » Protocole additionnel à la convention des nations unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants (adopté le 15 novembre 2000, entré en

تجنيد أشخاص أو نقلهم أو نقلهم إيواؤهم أو استقبائهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

المصدر: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اعتمدت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، ودخلت حيز النفاذ في 25 كانون الأول/ديسمبر 2003) 2237 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 319، المادة 4 (أ).

ملحوظة: تنص المادة 3 من بروتوكول الاتجار على أنه "لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود المبين في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ)" (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اعتمد في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، ودخل حيز النفاذ في 25 كانون

UNTS 319, Art. 3(b). Trafficking can also happen within State borders.	vigueur le 25 décembre 2003) 2237 UNTS 319, art. 3(b). La traite des personnes peut également avoir lieu au sein des frontières d'un État.	الأول/ديسمبر 2003) 2237 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 319، المادة 3(ب). وقد يحدث الاتجار أيضاً داخل حدود الدولة.
--	--	---

Humanitarian border management	Gestion humanitaire des frontières	الإدارة الإنسانية للحدود	(٨)
<p>Border operations carried out before, during and after humanitarian crises which trigger mass cross-border migration. It aims to improve preparedness of border authorities to respond appropriately to cross-border movements arising from both natural and man-made disasters, in a way that protects crisis-affected migrants and guarantees their human rights and interests, while respecting national sovereignty and security.</p> <p>Source: International Organization for Migration, Internal Guidance Note on Humanitarian Border Management (internal document, 2014) para. 1.</p> <p>Note: Humanitarian border management is sometimes also referred to as "Crisis Border Management", "Emergency Border Management" or "Emergency Preparedness" (International Organization for Migration, Internal Guidance Note on Humanitarian Border Management (internal document, 2014) para. 3).</p>	<p>Opérations aux frontières menées avant, pendant et après une crise humanitaire ayant déclenché une migration transfrontalière massive. Son but est d'améliorer l'état de préparation des autorités frontalières pour qu'elles puissent dûment réagir aux mouvements transfrontaliers provoqués par une catastrophe naturelle ou d'origine humaine, d'une manière qui protège les migrants touchés par la crise et qui garantisse leurs droits de l'homme et leurs intérêts, tout en respectant la souveraineté et la sécurité nationales.</p> <p>Source: Adapté de Organisation internationale pour les migrations, Note d'orientation interne sur la gestion humanitaire des frontières (document interne, 2014), par. 1.</p> <p>Note: La gestion humanitaire des frontières est parfois appelée « Gestion des frontières en cas de crise », « Gestion des frontières en cas d'urgence » ou « Préparation aux urgences » (Organisation internationale pour les migrations, Note d'orientation interne sur la gestion humanitaire des frontières (document interne, 2014) paragraphe 3).</p>	<p>العمليات الخاصة بالحدود التي تجري قبل الأزمات الإنسانية، التي تدفع بالهجرة الجماعية عبر الحدود، وأثناءها وبعدها. تهدف إلى تحسين جاهزية سلطات الحدود من أجل الاستجابة الملائمة لعمليات التنقل عبر الحدود الناتجة عن الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان بصورة تحمي المهاجرين المتأثرين بالكوارث وتكفل مراعاة حقوق الإنسان الخاصة بهم ومصالحهم مع احترام السيادة والأمن القوميين.</p> <p>المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، المذكرة التوجيهية الداخلية بشأن الإدارة الإنسانية للحدود (وثيقة داخلية، 2014) الفقرة 1.</p> <p>ملحوظة: أحياناً يُشار أيضاً إلى الإدارة الإنسانية للحدود "بإدارة أزمات الحدود"، أو "إدارة طوارئ الحدود"، أو "التأهب لحالات الطوارئ" (المنظمة الدولية للهجرة، المذكرة التوجيهية الداخلية بشأن الإدارة الإنسانية للحدود (وثيقة داخلية، 2014) الفقرة 3).</p>	

Integration	Intégration	الإدماج	(٩)
<p>The two-way process of mutual adaptation between migrants and the societies in which they live, whereby migrants are incorporated into the social, economic, cultural and political</p>	<p>Processus bidirectionnel d'adaptation mutuelle entre les migrants et la société dans laquelle ils vivent, par lequel les migrants sont incorporés à la vie sociale, économique, culturelle et politique</p>	<p>عملية ذات اتجاهين للتكيف المتبادل بين المهاجرين والمجتمعات التي يعيشون فيها، حيث يندمج المهاجرون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية</p>	

life of the receiving community. It entails a set of joint responsibilities for migrants and communities, and incorporates other related notions such as social inclusion and social cohesion.

Note: Integration does not necessarily imply permanent residence. It does, however, imply consideration of the rights and obligations of migrants and societies of the countries of transit or destination, of access to different kinds of services and the labour market, and of identification and respect for a core set of values that bind migrants and receiving communities in a common purpose. In the refugee context, however, local integration as a durable solution would imply permanent residence as it refers to refugees' "permanent settlement in a country of first asylum, and eventually being granted nationality of that country" (United Nations High Commissioner for Refugees, Master Glossary of Terms (2006) p. 14).

de la communauté d'accueil. Il suppose un ensemble de responsabilités communes pour les migrants et les communautés, et englobe d'autres aspects connexes tels que l'inclusion sociale et la cohésion sociale.

Note: L'intégration n'implique pas nécessairement la résidence permanente. Cependant, elle implique l'examen des droits et obligations des migrants et sociétés des pays de transit ou de destination, d'accès des différents types de services et du marché du travail, et de l'identification et du respect pour un ensemble de valeurs qui lient les migrants et les communautés d'accueil dans un but commun. Cependant, dans le contexte des réfugiés, l'intégration locale est une solution durable qui impliquerait la résidence permanente puisqu'il est fait référence à « l'installation permanente des réfugiés dans un pays de premier asile, et l'octroi éventuel de la nationalité de ce pays (Haut Commissariat des Nations unies pour les réfugiés, glossaire, Master Glossary of Terms (2006) page 14).

للمجتمع المستقبل. ينطوي ذلك على مجموعة من المسؤوليات المشتركة للمهاجرين والمجتمعات وتتضمن مفاهيم أخرى ذات صلة مثل الإدماج والتماسك الاجتماعي.

ملحوظة: لا يعني الإدماج بالضرورة الإقامة الدائمة. إلا أنه يقتضي مراعاة الحقوق والواجبات الخاصة بالمهاجرين ومجتمعات بلدان العبور أو المقصد، والوصول إلى مختلف أنواع الخدمات وإلى سوق العمل، وتحديد مجموعة القيم الرئيسية التي تربط المهاجرين والمجتمعات المستقبلة بغرض مشترك، واحترامها. ويشمل الإدماج المحلي، فيما يتعلق باللاجئين، باعتباره حلاً دائماً، الإقامة الدائمة حيث يشير إلى "التوطين الدائم للاجئين في بلد اللجوء الأول وبالتالي منحهم جنسية هذا البلد" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مسرد المصطلحات الأساسية (2006) ص 14).

Removal

Renvoi

الاستبعاد

(١٠)

Also referred to as deportation or, sometimes, expulsion, the act, following a deportation, expulsion or removal order by which a State physically removes a non-national from its territory to his or her country of origin or a third country after refusal of admission or termination of permission to remain.

Note: The removal of non-nationals is an expression of a State's sovereignty to determine who enters and remains on its territory. A

Également appelé éloignement ou parfois expulsion, l'acte, suite à un ordre d'éloignement, d'expulsion ou de renvoi par lequel un État renvoie physique un non-ressortissant depuis son territoire vers son pays d'origine ou un pays tiers après refus d'admission ou résiliation de l'autorisation de séjour.

Note: Le renvoi des non-ressortissants est une expression de la souveraineté d'un état à déterminer qui entre et reste sur son territoire. Un certain nombre de principes du droit international,

يُشار إليه أيضًا بالترحيل أو أحياناً بالطرد وهو عمل تقوم به الدولة، بإبعاد شخص أجنبي من إقليمها إلى بلد منشئه أو بلد آخر بعد رفض دخوله أو إلغاء التصريح له بالبقاء.

ملحوظة: استبعاد غير المواطنين هو تعبير عن سيادة الدولة في تحديد من يدخل إلى إقليمها ويبقى فيه. ويقتد عدد من مبادئ القانون الدولي سيادة الدولة في هذا السياق، وأهمها مبدأ عدم الإعادة القسرية.

number of principles of international law, and most notably the principle of non-refoulement, limit a State's sovereignty in this regard.

International law also set standards for the way in which removals are carried out. Removals should preserve the dignity of the individual and the use of force should be exceptional, limited to what is reasonably necessary, should never endanger the life or physical integrity of the individual. In particular, any techniques that may have the effect of obstructing partially or wholly the airways of the person should be avoided and any provision of medication to persons being deported or subject to a deportation order must only be done on the basis of a medical decision and in accordance with medical ethics (European Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CPT), Deportation of Foreign Nationals by Air, Extract from the 13th General Report of the CPT (20013) CPT/Inf(2003) 35, paras. 36 and 40 in CPT, CPT Standards (Rev. 2015) CPT/Inf/E (2002) 1, pp. 79–80).

et plus particulièrement le principe de non-refoulement, limite la souveraineté d'un état à cet égard.

Le droit international définit également des normes relatives à la manière dont sont réalisés les renvois. Les renvois doivent préserver la dignité de l'individu et le recours la force doit être exceptionnel, limité à ce qui est raisonnablement nécessaire, ne doit jamais mettre en danger la vie d'une personne. Notamment, toutes techniques ayant pour effet d'obstruer partiellement ou en intégralité les voies respiratoires de la personne doivent être évitées et toute fourniture de médicaments à des personnes éloignées ou soumises à un ordre d'éloignement doit uniquement être effectuée sur la base d'une décision médicale et conformément à l'éthique médicale (Comité européen pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants (CPT), Éloignement des ressortissants étrangers par la voie aérienne, Extrait du 13^{ème} rapport général du CPT (20013) CPT/Inf(2003) 35, paragraphes 36 et 40 dans CPT, normes CPT (Rev. 2015) CPT/Inf/E (2002) 1, pages 79 à 80).

وينص القانون الدولي أيضًا على معايير لكيفية إجراء الاستبعاد. وينبغي أن تحافظ عمليات الاستبعاد على كرامة الفرد وينبغي أن يكون استخدام القوة أمرًا استثنائيًا، وأن ينحصر في الأمور الضرورية المعقولة، وينبغي ألا يعرض حياة الفرد أو سلامته البدنية إلى الخطر. وبشكل خاص ينبغي تجنب أي أساليب من شأنها أن تعوق الشخص جزئيًا أو كليًا خلال رحلته الجوية ويجب أن يكون أي توفير لأدوية للأشخاص المرحّلين أو المعرضين للترحيل بناءً على قرار طبي فقط، ووفقًا للأخلاقيات الطبية (اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة، ترحيل الأجانب جواً، مقتبس من التقرير العام رقم 13 الذي أصدرته اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة (20013) CPT/Inf(2003) 35، الفقرتان 36 و 40، في المرجع CPT, CPT Standards (Rev. 2015) CPT/Inf/E (2002) 1, pp. 79–80).

Separated children

Enfants séparés (de leur famille)

الأطفال المنفصلون عن ذويهم

(١١)

Children, as defined in Article 1 of the Convention on the Rights of the Child, who have been separated from both parents, or from their previous legal or customary primary caregiver, but not necessarily from other relatives. These may, therefore, include children accompanied by other adult family members.

Enfants, au sens de l'article premier de la Convention relative aux droits de l'enfant, qui ont été séparés de leurs deux parents ou des personnes qui en avaient la charge à titre principal auparavant en vertu de la loi ou de la coutume, mais pas nécessairement d'autres membres de la famille. Un enfant séparé peut donc être accompagné par un autre membre adulte de sa famille.

"الأطفال المنفصلون عن ذويهم" هم الأطفال، حسب التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية، المنفصلون عن كلا الأبوين، أو عن الشخص الذي كان مسؤولاً من قبل عن رعايتهم الأولية سواء بموجب القانون أو العرف، ولكن دون أن يكونوا بالضرورة منفصلين عن أقربائهم الآخرين. ولذلك يمكن أن تشمل هذه الفئة الأطفال الذين يرافقهم أحد أفراد أسرهم الراشدين.

Source: Adapted from Committee on the Rights of the Child, General Comment No. 6: Treatment of Unaccompanied and Separated Children outside Their Country of Origin (1 September 2005) UN Doc CRC/GC/2005/6, para. 8.

Source: Adapté de Comité des droits de l'enfant, Observation générale no 6: Traitement des enfants non accompagnés et des enfants séparés en dehors de leur pays d'origine (1er septembre 2005), document des Nations Unies CRC/GC/2005/6, par. 8.

المصدر: مقتبس من التعليق العام رقم 6 للجنة حقوق الطفل: معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدتهم المنشأ (1 أيلول/سبتمبر 2005) وثيقة الأمم المتحدة CRC/GC/2005/6، الفقرة 8.

Unaccompanied children

Enfants non accompagnés

الأطفال غير المصحوبين بذويهم

(١٢)

Children, as defined in Art. 1 of the Convention on the Right of the Child, who have been separated from both parents and other relatives and are not being cared for by an adult who, by law or custom, is responsible for doing so.

Enfants, au sens de l'article premier de la Convention relative aux droits de l'enfant, qui ont été séparés de leurs deux parents et d'autres membres proches de leur famille et ne sont pas pris en charge par un adulte investi de cette responsabilité par la loi ou la coutume.

حسب التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية، الأطفال غير المصحوبين هم الأطفال "المنفصلون عن كلا الأبوين وعن أقربائهم الآخرين، والذين لا يقوم على رعايتهم راشد مسؤول بحكم القانون أو العرف عن القيام بذلك.

Source: Adapted from United Nations Committee on the Rights of the Child, General Comment No. 6: Treatment of Unaccompanied and Separated Children Outside their Country of Origin (2005) CRC/GC/2005/6, 6.

Source: Adapté de Comité des droits de l'enfant des Nations Unies, Observation générale no 6 : Traitement des enfants non accompagnés et des enfants séparés en dehors de leur pays d'origine (2005), document CRC/GC/2005/6, p. 5.

المصدر: مقتبس من التعليق العام رقم 6 للجنة حقوق الطفل: معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدتهم المنشأ (1 أيلول/سبتمبر 2005) وثيقة الأمم المتحدة CRC/GC/2005/6، 6.

Note: In the context of migration, children separated from both parents or other caregivers are generally referred to as unaccompanied migrant children (UMC).

Note: Dans le contexte de migration, les enfants séparés des deux parents ou d'autres aidants sont généralement appelés enfants migrants non accompagnés.

ملحوظة: في سياق الهجرة يُشار بشكل عام إلى الأطفال المنفصلين عن الأبوين أو المسؤولين الآخرين عن رعايتهم باعتبارهم أطفالاً غير مصحوبين بذويهم.

Interception

Interception

الاعتراض

(١٣)

Any measure applied by a State, either at its land or sea borders, or on the high seas, territorial waters or borders of another State, to: (i) prevent embarkation of persons on an international journey; (ii) prevent further onward international travel by persons who have commenced their journey; or (iii) assert control of vessels where there are reasonable grounds to believe

Toute mesure appliquée par un État à ses frontières terrestres ou maritimes ou en haute mer, dans les eaux territoriales ou aux frontières d'un autre État, pour : i) empêcher l'embarquement de personnes pour un voyage international ; ii) interrompre le trajet international de personnes ayant déjà commencé leur voyage ; ou iii) arraisonner les navires lorsqu'il y a des raisons sérieuses de penser qu'ils transportent des

أي تدابير تطبقها الدول على حدودها البرية أو البحرية أو في أعالي البحار أو المياه الإقليمية أو حدود دولة أخرى من أجل '1' منع الأشخاص من السفر في رحلة دولية؛ '2' أو منع أشخاص من مواصلة السفر بعد بدئه؛ '3' أو السيطرة على السفن متى تبين وجود أسس معقولة للاعتقاد بأن السفينة تنقل أشخاصاً على نحو يتعارض مع

the vessel is transporting persons contrary to international or national maritime law. In relation to the above, the person or persons do not have the required documentation or valid permission to enter.

Source: Adapted from Executive Committee of the United Nations High Commissioner for Refugees, Conclusion on Protection Safeguards in Interception Measures (10 October 2003) No 97 (LIV).

personnes en violation des règles du droit maritime national ou international. Dans les cas ci-dessus, les personnes sont dépourvues des documents nécessaires ou n'ont pas obtenu l'autorisation valable d'entrer sur le territoire.

Source: Adapté de Comité exécutif du Programme du Haut-Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés, Conclusion sur les garanties de protection dans les mesures d'interception (10 octobre 2003), no 97 (LIV).

القانون البحري الدولي أو الوطني. عندما لا يكون لدى الشخص أو الأشخاص، في الحالات المذكورة أعلاه، الوثائق المطلوبة أو إذن دخول ساري المفعول

المصدر: مقتبس من استنتاج بشأن ضمانات الحماية في تدابير اعتراض الأشخاص، مشاريع الاستنتاجات والمقررات التي أعدها اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، (10 تشرين الأول/أكتوبر 2003) رقم 97 (LIV).

Migrant-friendly health systems

Health systems that consciously and systematically incorporate the needs of migrants into health financing, policy, planning, implementation and evaluation, including such considerations as the epidemiological profiles of migrant populations, relevant cultural, language and socioeconomic factors and the impact of the migration process on the health of migrants.

Source: Adapted from World Health Organization, International Organization for Migration, Government of Spain, Health of Migrants – The Way Forward, Report of a Global Consultation (3–5 March 2010) p. 14 (building on J. Puebla Fortier, Migrant-Sensitive Health Systems (Background Paper for the Global Consultation on the Health of Migrants, March 2010)).

Systèmes de santé adaptés aux besoins des migrants

Systèmes de santé qui intègrent délibérément et systématiquement les besoins des migrants dans le financement, les politiques, la planification, la mise en œuvre et l'évaluation des services de santé, y compris des aspects tels que les profils épidémiologiques des populations migrantes, les facteurs culturels, linguistiques et socioéconomiques pertinents ou les incidences du processus migratoire sur la santé des migrants.

Source: Adapté de l'Organisation Mondiale de la Santé, organisation internationale pour les migrations, gouvernement espagnol, Santé des migrants – La voie à suivre, Rapport d'une consultation mondiale (3 au 5 mars 2010) page 14 (s'inspirant de J. Puebla Fortier, Système de santé sensible aux migrants (Document d'information pour la consultation mondiale sur la santé des migrants, mars 2010)).

الأنظمة الصحية المراعية للمهاجرين

(١٤)

الأنظمة الصحية التي تُدرج بشكل واع ومنهج احتياجات المهاجرين في تمويل مجالات الصحة وسياساتها وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها، مع تضمين اعتبارات مثل السمات الوبائية للسكان المهاجرين، والعوامل الثقافية واللغوية والاقتصادية والاجتماعية، ذات الصلة وأثر عملية الهجرة على صحة المهاجرين.

المصدر: مقتبس من منظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، وحكومة إسبانيا، صحة المهاجرين – المضي قدماً، تقرير تشاور عالمي (3–5 آذار/مارس 2010) ص 14 (بالاعتماد على J. Puebla Fortier, Migrant-Sensitive Health Systems (Background Paper for the Global Consultation on the Health of Migrants, March 2010)).

An endorsement by the competent authorities of a State in a passport or a certificate of identity of a non-national who wishes to enter, leave, or transit through the territory of the State that indicates that the authority, at the time of issuance, considers the holder to fall within a category of non-nationals who can enter, leave or transit through the State under the State's laws. A visa establishes the criteria of admission into, transit through or exit from a State.

Note: The visa requirements of an individual's travel outside his or her country will depend on the agreements between the State of whom he or she is a passport holder and its international agreements with the transit and destination States. The types of visas that are issued vary from State to State, and may have differing labels, but generally include: student visa, tourist visa, workers visa, marriage visa, visitor visa, business travel visa, and medical visa.

International practice is moving towards issuance of machine-readable visas which comply with International Civil Aviation Organization standards, printed on labels with security features.

Titre apposé par les autorités compétentes d'un État sur le passeport ou la pièce d'identité d'un non-national souhaitant entrer, sortir ou traverser le territoire de cet État, qui indique que les autorités considèrent, lors de la délivrance du titre, que l'intéressé relève d'une catégorie de non-nationaux autorisés à entrer, sortir ou traverser le territoire de l'État en vertu de sa législation. Un visa définit les critères d'entrée, de transit ou de sortie du territoire d'un État.

Note: Les exigences en matière de visa du voyage d'un individu hors de son pays dépendront des accords entre l'État dont il ou elle est titulaire d'un passeport et ses accords internationaux avec les États de transit et de destination. Les types de visas émis varient d'un État à un autre, et peuvent porter des étiquettes différentes, mais comprennent en général : visa étudiant, visa touristique, visa de travail, visa de mariage, visa de visiteur, visa de voyage d'affaires et visa médical.

La pratique internationale s'oriente vers la délivrance de visas pouvant être lus par une machine conforme aux normes de l'Organisation de l'aviation civile internationale, imprimés sur des étiquettes comportant des éléments de sécurité.

تصديق السلطات المختصة للدولة على جواز سفر أو شهادة هوية شخص من غير المواطنين، يرغب في دخول دولتها أو مغادرتها أو عبور أراضيها، يشير إلى أن السلطة، في وقت الإصدار، تعتبر حامل التأشيرة ضمن فئة غير المواطنين الذين يجوز لهم دخول الدولة أو مغادرتها أو عبور أراضيها بموجب قوانين الدولة. وتحدد التأشيرة معايير دخول الدولة أو عبورها أو الخروج منها.

ملحوظة: تتوقف متطلبات تأشيرة سفر الفرد إلى الخارج على الاتفاقات المبرمة بين الدولة التي يحمل جواز سفرها واتفاقاتها الدولية مع دول العبور والمقصد. وتتفاوت أنواع التأشيرات الصادرة من دولة إلى أخرى وقد تكون لها مسميات مختلفة، لكنها بوجه عام تتضمن ما يلي: تأشيرة الدراسة، وتأشيرة السياحة، وتأشيرة العمل، وتأشيرة الزواج، وتأشيرة الزيارة، وتأشيرة رجال الأعمال، وتأشيرة العلاج.

وتتجه الممارسة الدولية نحو إصدار التأشيرات المقروءة آلياً التي تتوافق مع معايير المنظمة الدولية للطيران المدني، المطبوعة على علامات ذات خصائص أمنية.

Humanitarian visa

Visa humanitaire

التأشيرة الإنسانية

(١٦)

A visa granting access to and temporary stay in the issuing State for a variable duration to a person on humanitarian grounds as specified in the applicable national or regional

Visa autorisant une personne à entrer et à séjourner temporairement dans l'État de délivrance pendant une durée variable, pour des raisons humanitaires énoncées dans le

تأشيرة تمنح الدخول إلى الدولة المصدرة لها والإقامة المؤقتة فيها لفترة متفاوتة لشخص لأسباب إنسانية، كما هو محدد في القانون الوطني أو الإقليمي المعمول به، وهو ما

law, often aimed at complying with relevant human rights and refugee law.

Note: Humanitarian visas can be granted by the visa-issuing authority of the State in the applicant's country of origin or in a country of destination, and exceptionally also at the border of the visa-issuing State or to persons who are already within the State. Beyond granting legal access to and temporary stay in the State, humanitarian visas rarely provide the person with any further entitlement to protection or services. Normally, the immigration or asylum status of a person with a valid humanitarian visa needs to be established upon arrival in the visa-issuing State, including, where applicable, through asylum procedures or procedures for other statuses. Humanitarian visas can facilitate the international travel of asylum seekers or other migrants in vulnerable situations, often as a part of, among others, humanitarian admission, humanitarian corridors, family reunification, medical evacuations and other immigration programmes and practices. While the majority of States issue humanitarian visas on various international protection grounds (refugee status, subsidiary protection status or others), some States also use humanitarian visas to enable immigration or stay within a country to persons in situations of high vulnerability and/or with special/humanitarian protection needs, including but not limited to:

- Victims of violations of human rights in the country of origin (Ley No. 761[2011] (Nicaragua), Art. 220),
- Victims of certain particularly heinous crimes in the country of destination (such as rape,

droit national ou régional applicable, souvent à des fins de conformité avec le droit des droits de l'homme et des réfugiés.

Note: Les visas humanitaires peuvent être octroyés par l'autorité émettrice du visa de l'État dans le pays d'origine du demandeur ou dans un pays de destination, et à titre exceptionnel, également à la frontière de l'État émetteur du visa ou aux personnes déjà au sein de l'État. Au-delà de l'octroi d'un accès légal et d'un séjour temporaire dans l'État, les visas humanitaires fournissent rarement tout droit supplémentaire à une protection ou des services. Normalement, le statut d'immigration ou d'asile d'une personne ayant un visa humanitaire valide doit être établi dès son arrivée dans l'État émetteur du visa, y compris, le cas échéant, par l'intermédiaire de procédures d'asile ou de procédures pour d'autres statuts. Les visas humanitaires peuvent faciliter le voyage à l'international des demandeurs d'asile ou d'autres migrants en situations vulnérables, souvent dans le cadre, entre autres, d'admission humanitaire, de couloirs humanitaires, de regroupement familial, d'évacuations médicales et d'autres programme et pratiques d'immigration. Alors que la majorité des États délivrent des visas humanitaires pour divers motifs de protection internationale (statut de réfugié, statut de protection subsidiaire ou autres), certains États utilisent également les visas humanitaires pour permettre l'immigration ou le séjour dans un pays aux personnes en situation de grande vulnérabilité et/ou avec des besoins spéciaux/besoins de protection humanitaire, y compris, mais non limités aux :

- Victimes de violations des droits de l'homme dans le pays d'origine

يهدف غالبًا إلى الالتزام بقانون حقوق الإنسان واللاجئين ذي الصلة.

ملحوظة: يمكن منح التأشيرات الإنسانية من لدن سلطة إصدار تأشيرات الدولة ذات الصلة في بلد منشأ مقدم الطلب أو بلد مقصده، وبشكل استثنائي أيضًا على حدود الدولة المصدرة للتأشيرة أو لأشخاص موجودين بالفعل داخل الدولة. وبخلاف منح حق الدخول القانوني إلى الدولة والإقامة المؤقتة فيها نادرًا ما تعطي التأشيرات الإنسانية الشخص المزيد من الحماية أو الخدمات المستحقة. وعادة ما يتطلب وضع المهاجر أو ملتمس اللجوء لشخص لديه تأشيرة إنسانية سارية إقراره عند وصوله إلى الدولة المصدرة للتأشيرة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال إجراءات طلب اللجوء أو الإجراءات الخاصة بأوضاع أخرى. من شأن التأشيرات الإنسانية أن تُيسر السفر الدولي للمتلقي اللجوء واللاجئين وغيرهم من المهاجرين المستضعفين لعدة أسباب، منها السماح بالدخول لأسباب إنسانية، والممرات الإنسانية، وإعادة لم شمل الأسرة، وعمليات الإجلاء الطبي وغيرها من البرامج والممارسات الأخرى الخاصة بالمهجرة الوافدة. وبينما تُصدر غالبية الدول التأشيرات الإنسانية على أسس عدة للحماية الدولية (صفة لاجئ أو الحماية الفرعية أو غير ذلك)، تستخدم بعض الدول أيضًا التأشيرات الإنسانية لكي يتمكن من دخول البلد أو البقاء فيه لتمكين الأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف الشديد و/أو المحتاجين إلى حماية خاصة/إنسانية، ويتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في بلد المنشأ (Ley No. 761[2011] (نيكاراغوا)، المادة 220)؛

torture, trafficking, female genital mutilation and others, e.g. Immigration and Nationality Act [1965] (United States) 8 U.S.C. Sec. 1101(a)(15)(U), as amended by Victims of Trafficking and Violence Protection Act of 2000, Sec. 1513(a)-(c)); or

- Victims of hate crimes (Código de Extranjería (Spain), Art. 126.1).

- Humanitarian visas can also be issued in case of: – Natural disasters (Lei No. 13.445 [2017] (Brazil), Art. 14.III, §3°); – Economic hardships in one's country of origin (e.g. Peruvian Visas to Venezuelans, Decreto Supremo N° 002-2017-IN (Peru)); – Serious illnesses and lack of adequate treatment in the country of origin (Loi du 15 Décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers (Belgium), Art. 9ter, para. 1). – Individual vulnerabilities (e.g. 5 Decreto No. 37112-G [2012]: Reglamento de Extranjería (Costa Rica), Arts 2, 135 and 136; and Decreto Ejecutivo No. 320 [2008] (Panama), Arts 171 and 172).

Many other States do not specifically define the grounds to issue humanitarian visas and leave the decision to grant them discretionary, often to ensure compliance with international law obligations or to serve national interests (e.g. Regulation (EC) No 810/2009 of the European Parliament and of the Council (European Union), Art. 25, para. 1(a); Aliens Act (2005: 716) (Sweden), Chapter 3, Section 4; Ley de migraciones No. 25.871 [2003] (Argentina), Art. 34). Generally, the grounds to issue humanitarian visas are very broadly defined in national legislation which leaves a wide discretion to the authorities who are responsible for issuing

(Loi N° 761[2011] (Nicaragua), article 220),

- Victimes de certains crimes particulièrement odieux dans le pays de destination (tels que viol, torture, traite des personnes, mutilation génitale des femmes et autres, par exemple la Loi sur l'immigration et la nationalité [1965] (États-Unis) 8 U.S.C. article 1101(a)(15)(U), comme modifiée par la Loi de 2000 sur la protection des victimes de traite des personnes et de viol, article 1516(a)-(c)); ou

- Victimes de crimes de haine (Código de Extranjería (Espagne), article 126.1).

- Les visas humanitaires peuvent également être émis en cas de: – Catastrophes naturelles (Loi N° 13.445 [2017] (Brésil), article 14.III §3°); – Difficultés économiques dans le pays d'origine (par exemple les visas péruviens pour les Vénézuéliens, Décret Suprême N° 002-2017-IN (Pérou)); – Maladies graves et manque de traitement approprié dans le pays d'origine (Loi du 15 décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers (Belgique), article 9ter, paragraphe 1). – Vulnérabilités individuelles (par exemple 5 Décret N° 37112-G [2012]: Reglamento de Extranjería (Costa Rica), articles 2, 135 et 136; et Decreto Ejecutivo N° 320 [2008] (Panama), articles 171 et 172).

De nombreux autres États ne définissent pas particulièrement les motifs d'émission de visas humanitaires et laissent la décision de les accorder à titre discrétionnaire, souvent dans le but de s'assurer de la conformité avec les obligations du droit international ou pour servir les intérêts nationaux (par exemple, Règlement (CE) N° 810/2009 du Parlement européen et du Conseil (Union européenne), article 25, paragraphe 1(a); Loi sur les étrangers (2005 : 716) (Suède),

- ضحايا أنواع خاصة من الجرائم الشنيعة في بلد المقصد (مثل الاغتصاب، والتعذيب، والاتجار، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغير ذلك، مثل قانون الهجرة الوافدة والجنسية (1965) (الولايات المتحدة الأمريكية) 8 U.S.C. Sec. 1101(a)(15)(U)، المعدل بقانون حماية ضحايا الاتجار والعنف لعام 2000، (c) - 1513(a) Sec.)؛

- ضحايا جرائم الكراهية (Código de Extranjería (إسبانيا)، المادة 126-1). • يمكن أيضًا إصدار التأشيرات الإنسانية في الحالات التالية: – الكوارث الطبيعية (Lei No. [2017] 13.445 (البرازيل)، المادة 14.III, §3°); – الصعوبات الاقتصادية في بلد المنشأ (مثل تأشيرات بيرو للفنزويليين، Decreto Supremo N° 002-2017-IN (بيرو)); – الأمراض الخطيرة والافتقار إلى العلاج اللازم في بلد المنشأ (Loi du 15 Décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers (بلجيكا)، المادة 9، الفقرة 1); – أوجه الضعف الفردية (مثل Decreto No. 37112-G [2012]: Reglamento de Extranjería (كوستاريكا)، المواد 2، و135، و136؛ وDecreto Ejecutivo No. 320 [2008] (بنما)، المادتان 171 و172).

لا تحدد الكثير من الدول الأخرى أسس إصدارها للتأشيرات الإنسانية وتترك قرار منحها إلى السلطة التقديرية وذلك غالبًا لضمان الالتزام بواجبات القانون الدولي أو لخدمة مصالح وطنية (مثل اللائحة (EC) رقم 810/2009 للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي)، المادة 25، الفقرة 1أ؛ وقانون الأجانب (2005:716)

the visa. This allows for flexibility and enables an individual determination. However, it also limits the possibility of judicial review, and renders the system largely unpredictable.

chapitre 3, article 4, Loi sur les migrations N° 25 871 [2003] (Argentine), article 34). De manière générale, les motifs d'émission de visas humanitaires sont très largement définis dans la législation locale qui laisse les autorités en charge de l'émission des visas décider à titre discrétionnaire. Ceci permet une flexibilité et permet une détermination individuelle. Cependant, cela limite également la possibilité d'un examen judiciaire et rend le système énormément imprévisible.

(السويد)، الفصل 3، القسم 4؛ Ley 25.871 de migraciones (2003) (الأرجنتين)، المادة 34). وعموماً تُعرف أسس إصدار التأشيرات الإنسانية على تعريفاً واسعاً جداً في التشريع الوطني، يُحوّل سلطة تقديرية كبيرة للمهتبات المسؤولة عن إصدار التأشيرات. مما يمنح قدراً من المرونة ويُمكن من التحديد الفردي. إلا أن ذلك أيضاً يحد من إمكانية المراجعة القضائية فيتعذر التنبؤ بالنظام إلى حد كبير.

Naturalization

Naturalisation

التجنس (التجنيس)

(١٧)

Any mode of acquisition after birth of a nationality not previously held by the person that requires an application by this person or his or her legal agent as well as an act of granting nationality by a public authority. This definition does not include automatic acquisition that is not initiated by the individual concerned or his or her legal agent (even in cases where the individual has an option to decline this attribution of nationality) or acquisition of nationality based on a unilateral act by the target person (e.g. acquisition by declaration or option).

Source: European Union Democracy Observatory on Citizenship, The EUDO Glossary on Citizenship and Nationality (2015).

Note: Largely considered as falling under State jurisdiction, there are a very few rules on naturalization in international instruments. Article 34 of the Convention relating to the Status of Refugees ((adopted 28 July 1951, entered into force 22 April 1954) p. 189 UNTS 137) and Article 32 of the

Tout mode d'acquisition, après la naissance, d'une nationalité que ne possédait pas auparavant la personne qui l'acquiert ; cette acquisition nécessite le dépôt d'une demande par la personne en question ou par son représentant légal, ainsi qu'un acte d'octroi de la nationalité délivré par les autorités compétentes. Sont exclues de cette définition l'acquisition automatique de nationalité ne nécessitant aucune demande de la personne concernée ou de son représentant légal (même dans les cas où la personne a la possibilité de refuser cette attribution de nationalité), et l'acquisition de nationalité fondée sur un acte unilatéral de la personne concernée (par exemple, acquisition par déclaration ou par option).

Source: Traduit de European Union Democracy Observatory on Citizenship, The EUDO Glossary on Citizenship and Nationality (2015).

Note: Largement considérée comme relevant de la compétence de l'État, il existe très peu de règles relatives à la naturalisation dans les instruments internationaux. L'article 34 de la convention relative au statut des réfugiés

أي أسلوب من أساليب اكتساب جنسية بعد الميلاد، لم يكن الشخص يحملها، بطلب منه أو من وكيله القانوني، وهو أيضاً منح الجنسية بواسطة سلطة عامة. ولا يتضمن هذا التعريف اكتساب الجنسية تلقائياً، لم يبادر بطلبه الشخص المعني أو وكيله القانوني (حتى في الحالات التي تتوفر الخيار للشخص لرفض إسناد الجنسية هذا) أو اكتساب الجنسية بفعل انفرادي قام به الشخص المستهدف (مثل الاكتساب بإعلان أو خيار).

المصادر: مسرد مرصد الاتحاد الأوروبي للديمقراطية، (EUDO) (بشأن المواطنة والجنسية (2015).

ملحوظة: إذ يُعتبر التجنس بأنه يندرج في اختصاص تشريع الدولة إلى حد كبير، توجد قواعد قليلة للغاية بشأن التجنس في الصكوك الدولية. المادة 34 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اعتمدت في 28 تموز/يوليو 1951، ودخلت حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 1954) ص 189 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (137)

Convention relating to the Status of Stateless Persons ((adopted 28 September 1954, entered into force 6 June 1960) p. 360 UNTS 117) require States Parties to facilitate the naturalization of refugees and stateless persons respectively, in particular by expediting naturalization procedures and reducing the charges and costs of such procedures. Access to naturalization should not be discriminatory (Human Rights Committee, Q v Denmark (1 April 2015) UN Doc.CCPR/C/113/D2001/2010).

Finally, with regard to the time required to be naturalized, Article 6(3) of the European Convention on Nationality ((adopted 6 November 1997, entered into force 1 March 2000) ETS No 166) requires States to set a period of lawful and habitual residence in the country not exceeding ten years before the lodging of an application for naturalization.

((adoptée le 28 juillet 1951, entrée en vigueur le 22 avril 1954) page 189 UNTS 137) et l'article 32 de la convention relative au statut des apatrides ((adoptée le 28 septembre 1954, entrée en vigueur le 6 juin 1960) page 360 UNTS 117) exigent que les États parties facilitent la naturalisation des réfugiés et des apatrides respectivement, notamment en accélérant les procédures de naturalisation et en réduisant les charges et coûts de ces procédures. L'accès à la naturalisation ne doit pas être discriminatoire (Commission des droits de l'homme, Q contre Danemark (1^{er} avril 2015) Document des Nations Unies CCPR/C/113/D2001/2010).

Enfin, concernant le délai de naturalisation, l'article 6(3) de la convention européenne sur la nationalité ((adoptée le 6 novembre 1997, entrée en vigueur le 1^{er} mars 2000) ETS N° 166) exige que les États définissent une période de résidence légale et habituelle dans le pays ne dépassant pas dix ans avant de déposer une demande de naturalisation.

المادة 32 من الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية (اعتمدت في 28 أيلول/سبتمبر 1954، ودخلت حيز النفاذ في 6 حزيران/يونيو 1960) ص 360 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (117) تتطلب من الدول الأطراف تسهيل تجنس اللاجئين وعديمي الجنسية على التوالي، خاصة بتعجيل إجراءات التجنس وتخفيض رسوم وأكاليف هذه الإجراءات. وينبغي ألا يتسم الحصول على الجنسية بالتمييز (لجنة حقوق الإنسان، Qv الدافرك (1 نيسان/أبريل 2015) وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/113/D2001/2010).

وأخيرًا بالنسبة للوقت المطلوب للتجنس، تتطلب المادة 6(3) من الاتفاقية الأوروبية بشأن الجنسية (اعتمدت في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، ودخلت حيز النفاذ في 1 آذار/مارس 2000) ETS رقم 166 من الدول تحديد فترة إقامة قانونية ومعتادة في البلد لا تتعدى عشرة سنوات قبل تقديم طلب التجنس.

Social remittances

Rapatriements sociaux

التحويلات الاجتماعية

(١٨)

The transfer of ideas, behaviors, identities and social capital from migrants to their communities of origin.

Source: P. Levitt, Social remittances: Migration driven local-level forms of cultural diffusion (1998) 32 International Migration Review. 4, 926–48.

Idées, comportements, identités et capital social transmis par les migrants à leur communauté d'origine.

Source: P. Levitt, Social remittances: Migration driven local-level forms of cultural diffusion (1998) 32 International Migration Review. 4, 926–48.

نقل الأفكار، والسلوكيات، والهويات، ورأس المال الاجتماعي من المهاجرين إلى مجتمعات المنشأ.

المصادر: P. Levitt, Social remittances: Migration driven local-level forms of cultural diffusion (1998) 32 International Migration Review. 4, 926–48.

Remittances (migrant)	Rapatriements de fonds (de migrants)	(١٩) التحويلات المالية (للمهاجر)
<p>Private international monetary transfers that migrants make, individually or collectively.</p> <p>Note: Remittances are primarily sent to people in countries of origin with whom migrants maintain close links, although, in some cases, they are also sent to relatives in other countries of destination. Increasingly, the terms “social remittances” or “social capital transfer” are used in the context of transfers of non-monetary value as a result of migration, such as transfer of knowledge, know-how, networking and skills.</p>	<p>Transferts monétaires internationaux privés que les migrants effectuent individuellement ou collectivement.</p> <p>Note: Les rapatriements sont principalement envoyés aux personnes dans les pays d'origine avec lesquels les migrants entretiennent des liens étroits, même si, dans certains cas, ils sont également envoyés à des proches dans d'autres pays de destination. Les termes « rapatriements sociaux » ou « transfert de capital social » sont de plus en plus utilisés dans le cadre de transferts de valeurs non monétaires résultant de la migration, comme le transfert de connaissances, savoir-faire, réseautage et compétences.</p>	<p>تحويلات نقدية دولية خاصة يقوم بها المهاجرون فردياً أو جماعياً.</p> <p>ملاحظة: تُرسل التحويلات المالية أساساً إلى أشخاص في بلد المنشأ يكون لدى المهاجرين روابط وثيقة معهم، وإن كانت في بعض الحالات تُرسل أيضاً إلى أقارب في بلدان مقصد أخرى.</p> <p>يتزايد استخدام مصطلحات "التحويلات الاجتماعية" أو "نقل رأس المال الاجتماعي" في سياق نقل القيم غير النقدية نتيجة للهجرة، مثل نقل المعرفة والخبرة الفنية، والتواصل والمهارات.</p>
Permit	Permis	(٢٠) التصريح
<p>In the migration context, documentation, such as a residence or work permit, which is usually issued by a government authority and which evidences the permission a person has to reside and/ or carry out a remunerated activity.</p>	<p>Dans le contexte de la migration, document, tel qu'un permis de séjour ou de travail, habituellement délivré par une autorité gouvernementale, qui atteste que son détenteur a l'autorisation de résider sur le territoire du pays et/ou d'y exercer une activité rémunérée.</p>	<p>في سياق الهجرة، هي الوثائق مثل تصريح الإقامة أو العمل الذي غالباً ما تصدره هيئة حكومية، ويشهد على السماح لحامله بالإقامة و/أو مزاولة نشاط مقابل أجر.</p>
Borders (international)	Frontières (internationales)	(٢١) الحدود (الدولية)
<p>Politically defined boundaries separating territory or maritime zones between political entities and the areas where political entities exercise border governance measures on their territory or extraterritorially. Such areas include border crossing points (airports, land border crossing points, ports), immigration and transit zones, the “no-man’s</p>	<p>Frontières politiquement définies séparant le territoire ou les zones maritimes entre les entités politiques et des zones où ces entités politiques exercent un contrôle aux frontières sur leur territoire ou en dehors de leur territoire. Ces zones sont, entre autres, les points de passage frontaliers (dans les aéroports, les points de contrôle terrestres ou les ports), les zones d'immigration et</p>	<p>الحدود المعرفة سياسياً والتي تفصل الأقاليم أو المناطق البحرية بين الكيانات السياسية والأماكن التي تمارس فيها الكيانات السياسية تدابير حوكمة الحدود على أقاليمها أو خارج الحدود الإقليمية. وتتضمن هذه المناطق نقاط العبور الحدودية (المطارات، والمعابر البرية، والموانئ)، ومناطق الهجرة الوافدة والعبور، و"المنطقة الحرام" بين</p>

land” between crossing points of neighbouring countries, as well as embassies and consulates (insofar as visa issuance is concerned).

Source: Adapted from United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, Recommended Principles and Guidelines on Human Rights at International Borders (2014) p. 4.

Note: This broad definition extending to any areas where border governance is exercised, such as embassies or consulates issuing visas, has been chosen because of its relevance in the migration context. Generally, the term “international borders” is used as a synonym of boundary.

de transit, la zone frontière comprise entre les points de passage de pays voisins, ainsi que les ambassades et les consulats (dans la mesure où un visa doit être délivré).

Source: Adapté de Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l’homme, Principes et directives recommandés sur les droits de l’homme aux frontières internationales (2014), par. 10 b).

Note: Cette vaste définition s’étendant à tous les domaines où la gouvernance des frontières est exercée, comme les ambassades ou consulats émettant des visas, a été choisie en raison de sa pertinence dans le contexte de migration. De manière générale, l’expression « frontières internationales » est utilisée comme synonyme de frontière.

نقاط عبور البلدان المجاورة، فضلاً عن السفارات والقنصليات (لما يتعلق الأمر بإصدار التأشيرة).

المصادر: مقتبس المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية التي أعدها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن أعمال حقوق الإنسان على الحدود الدولية (2014) ص 4.

ملحوظة: اختير هذا التعريف العام الذي يشمل أي أماكن تُمارس فيها حوكمة الحدود مثل السفارات أو القنصليات الصادرة للتأشيرات بسبب أهميته لسياق الهجرة. وعموماً يُستخدم مصطلح “الحدود الدولية” كمرادف لكلمة حدود.

Freedom of movement (right to)

liberté de circulation (droit à la)

(الحق في) حرية التنقل

(٢٢)

In human rights law, a human right comprising three basic elements: freedom of movement within the territory of a country and to choose one’s residence, the right to leave any country and the right to return to one’s own country.

Source: Adapted from Universal Declaration of Human Rights (adopted 10 December 1948) UNGA Res 217(A), Art. 13.

In the context of free movement agreements, the freedom of entry and residence into another State that is a party to the agreement.

Note: Under human rights law the right to freedom of movement does not entail a right to enter and to remain in a State which is not the

Dans le droit relatif aux droits de l’homme, droit de l’homme présentant les trois aspects fondamentaux suivants : la liberté de circuler sur le territoire d’un pays et de choisir sa résidence, le droit de quitter tout pays, et le droit de revenir dans son pays.

Source: Adapté de la Déclaration universelle des droits de l’homme (adoptée le 10 décembre 1948) UNGA Res 217(A), article 13.

Dans le contexte des accords de libre circulation, la liberté d’entrée et de résidence dans un autre État partie à l’accord.

Note: Selon le droit des droits de l’homme, le droit à la liberté de circulation n’implique pas le droit d’entrée et de séjour dans un état qui n’est pas le propre pays de l’individu, sauf lorsque l’État est dans l’obligation d’admettre

في قانون حقوق الإنسان تتكون حقوق الإنسان من ثلاثة عناصر رئيسية: حق الفرد في حرية التنقل داخل إقليم البلد واختيار محل إقامته، والحق في مغادرة أي بلد، والحق في العودة إلى بلده.

المصادر: مقتبس من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (اعتمد في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 (ألف) المادة 13.

تكون حرية الدخول إلى دولة أخرى من الدول الأطراف في الاتفاقية والإقامة فيها في سياق اتفاقات حرية التنقل.

ملحوظة: بموجب قانون حقوق الإنسان، لا ينطوي الحق في حرية التنقل على الحق

individual's own country, except when the State has an obligation to admit the person under international law (e.g. in application of the principle of non-refoulement). Article 12 of the International Covenant on Civil and Political Rights ((adopted 16 December 1966, entered into force 23 March 1976) 999 UNTS 171) describes this right as follows:

"(1) Everyone lawfully within the territory of a State shall, within that territory, have the right to liberty of movement and freedom to choose his residence; (2) Everyone shall be free to leave any country, including his own; (3) The above-mentioned rights shall not be subject to any restrictions except those which are provided by law, are necessary to protect national security, public order, public health or morals or the rights and freedoms of others, and are consistent with the other rights recognized in the present Covenant. (4) No one shall be arbitrarily deprived of the right to enter his own country". As noted in the Human Rights Committee's No. 27: "The wording of article 12, paragraph 4, does not distinguish between nationals and aliens ('no one'). Thus, the persons entitled to exercise this right can be identified only by interpreting the meaning of the phrase 'his own country'. The scope of 'his own country' is broader than the concept 'country of his nationality'. It is not limited to nationality in a formal sense, that is, nationality acquired at birth or by conferral; it embraces, at the very least, an individual who, because of his or her special ties to or claims in relation to a given country, cannot be considered to be a mere alien. [...] The language of Article 12, paragraph 4,

l'individu selon le droit international (par exemple, en application du principe de non-refoulement). L'article 12 du pacte international relatif aux droits civils et politiques ((adopté le 16 décembre 1966, entré en vigueur le 23 mars 1976) 999 UNTS 171) décrit ce droit comme suit : « (1) Quiconque se trouve légalement sur le territoire d'un Etat a le droit d'y circuler librement et d'y choisir librement sa résidence ; (2) Toute personne est libre de quitter n'importe quel pays, y compris le sien ; (3) Les droits mentionnés ci-dessus ne peuvent être l'objet de restrictions que si celles-ci sont prévues par la loi, nécessaires pour protéger la sécurité nationale, l'ordre public, la santé ou la moralité publiques, ou les droits et libertés d'autrui, et compatibles avec les autres droits reconnus par le présent pacte ; (4) Nul ne peut être arbitrairement privé du droit d'entrer dans son propre pays. » Comme noté au n° 27 du Comité des droits de l'homme : « L'énoncé de l'article 12, paragraphe 4, ne fait pas la distinction entre les ressortissants et les étrangers (« nul »). Ainsi, les personnes autorisées à exercer ce droit peuvent uniquement être identifiées par l'interprétation du sens de la phrase « son propre pays ». La portée de « son propre pays » est plus vaste que le concept de « pays de sa nationalité ». Elle n'est pas limitée à la nationalité au sens formel, à savoir, la nationalité acquise à la naissance ou par attribution ; elle englobe, à tout le moins, un individu qui, en raison de ses liens spéciaux ou revendications eu égard à un pays donné, ne peut être considéré comme un simple étranger. [...] De plus, le libellé du paragraphe 4 de l'article 12 se prête en outre à une interprétation plus large et pourrait ainsi viser d'autres catégories de résidents à long terme, y compris, mais non pas uniquement, les apatrides privés

في دخول دولة غير دولة الفرد والبقاء فيها باستثناء عندما تُلزم الدولة بدخول الشخص وفقاً للقانون الدولي (على سبيل المثال تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية). تصف هذا الحق المادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (اعتمد في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 آذار/مارس 1976) 999 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (171) على النحو التالي: "(1) لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته؛ (2) لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده؛ (3) يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحررياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد؛ (4) لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده. كما يُلاحظ في لجنة حقوق الإنسان رقم 27 أن صياغة الفقرة 4 من المادة 12 لا تميز بين الرعايا والأجانب ("أي إنسان"). ولذلك لا يمكن تعريف الأشخاص الذين يحق لهم ممارسة هذا الحق إلا بتفسير معنى العبارة "بلده" (9). ونطاق عبارة "بلده" أوسع من مفهوم "البلد الذي يحمل جنسيته". فهو ليس مقصوراً على الجنسية بالمعنى الرسمي، أي الجنسية التي تكتسب عند الميلاد أو بالمنح؛ وهو يشمل، على أقل تقدير، الفرد الذي لا يمكن أن يعتبر، بما هنالك من روابط أو مطالب خاصة تربطه ببلد ما، بأنه مجرد أجنبي. وتتيح لغة الفقرة 4 من المادة 12، إضافة إلى ذلك، إعطاء تفسير أوسع نطاقاً يمكن أن يشمل فئات أخرى من المقيمين لمدد طويلة، بمن في ذلك، دون حصر، عديمو الجنسية الذين

moreover, permits a broader interpretation that might embrace other categories of long-term residents, including but not limited to stateless persons arbitrarily deprived of the right to acquire the nationality of the country of such residence. Since other factors may in certain circumstances result in the establishment of close and enduring connections between a person and a country, States parties should include in their reports information on the rights of permanent residents to return to their country of residence” (Human Rights Committee, General Comment No. 27: Freedom of Movement (Article 12) (1 November 1999) UN Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.9, para. 20). Freedom of movement is also a key right of nationals of States Parties to a regional free movement regime (e.g. European Union, Economic Community of West African States, Mercado Común del Sur (Mercosur) and the Caribbean Community).

arbitrairement du droit d’acquérir la nationalité de leur pays de résidence. Étant donné que d’autres facteurs peuvent dans certains cas entraîner la création de liens étroits et durables entre un individu et un pays, les États parties devraient fournir dans leurs rapports des informations sur les droits des résidents permanents de retourner dans leur pays de résidence » (Comité des droits de l’homme, observation générale n° 27 : liberté de circulation [article 12] (1^{er} novembre 1999) document des Nations unies CCPR/C/21/Rev.1/Add.9, paragraphe 20). La liberté de mouvement est également un droit clé des ressortissants des États parties à un régime de libre circulation régionale (par exemple, Union européenne, Communauté Economique des Etats de l’Afrique de l’Est, Marché Commun du Sud (Mercosur) et la Communauté caribéenne).

حُرِّمُوا تعسفاً من الحق في الحصول على جنسية البلد الذي يقيمون فيه. ونظراً لأن عوامل أخرى يمكن أن تؤدي في ظروف معينة إلى نشوء روابط وثيقة ودائمة بين شخص ما وبلد ما، فإن على الدول الأطراف أن تضمن تقاريرها معلومات عن حقوق المقيمين الدائمين في العودة إلى بلدان إقامتهم. (لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 27: حرية التنقل (المادة 12) (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1999) وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/21/Rev.1/Add.9، الفقرة 20). وحرية التنقل هي أيضاً حق رئيسي لمواطني الدول الأطراف في نظام حرية التنقل الإقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والسوق المشتركة للمحيط الهندي الجنوبي (ميركوسور) والجماعة الكاريبية).

Family reunification (right to)	Regroupement familial (droit au)	(الحق في) لم شمل الأسرة	(٢٣)
<p>The right of non-nationals to enter into and reside in a country where their family members reside lawfully or of which they have the nationality in order to preserve the family unit.</p> <p>Source: Adapted from Council Directive 2003/86/EC of 22 September 2003 on the right to family reunification [2003] OJ L 251/12.</p>	<p>Droit des non-ressortissants d’entrer et de séjourner dans un pays où des membres de leur famille résident légalement ou dont ils possèdent la nationalité, afin de maintenir l’unité familiale.</p> <p>Source: Adapté de la directive 2003/86/CE du Conseil du 22 septembre 2003 relative au droit au regroupement familial (2003) JO L 251/12.</p>	<p>حق الأشخاص من غير المواطنين في دخول البلد، التي يقيم فيها أفراد أسرهم بشكل قانوني أو يحملون جنسيتها، من أجل الحفاظ على وحدة الأسرة.</p> <p>المصدر: مقتبس من قرار المجلس الصادر في 22 أيلول/ 2003/86/EC سبتمبر 2003 بشأن الحق في لم شمل JO L 251/12 الأسرة (2003)</p>	

A family's right to live together and, as a fundamental unit of a society, to receive respect, protection, assistance and support.

Droit de toute famille de vivre réunie et, en tant qu'unité fondamentale de la société, de recevoir respect, protection, assistance et soutien.

حق الأسرة في العيش معًا باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والتمتع بالاحترام والحماية والمساعدة والدعم.

Note: The right to family unity consists of the right of a family living in a country of which some or all of the family members do not have nationality not to be separated, through for example the expulsion of one of the family members. This right is not limited to nationals living in their own State and is protected by international law. The right is not absolute and can be limited in accordance to national law and international standards. The right is stipulated in the following instruments: Article 16 of the Universal Declaration of Human Rights ((adopted 10 December 1948) UNGA Res 217(A)); Arts 17 and 23 of the International Covenant on Civil and Political Rights ((adopted 16 December 1966, entered into force 23 March 1976) 999 UNTS 171); Article 10 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights ((adopted 16 December 1966, entered into force 3 January 1976) 993 UNTS 3); Article 10 of the Convention on the Rights of the Child ((adopted 20 November 1989, entered into force 2 September 1990) 1577 UNTS 3); Article 44 of the International Convention on the Protection of the Rights of all Migrant Workers and Members of their Families ((adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3); Article 17 of the American Convention on Human Rights ((adopted 22

Note: Le droit à l'unité de la famille comprend le droit d'une famille vivant dans un pays dont tout ou partie des membres de la famille n'ont pas la nationalité de ne pas être séparée, par l'expulsion, par exemple, d'un des membres de la famille. Ce droit n'est pas limité aux ressortissants vivant dans leur propre État et est protégé par le droit international. Le droit n'est pas absolu et peut être limité conformément au droit domestique et aux normes internationales. Le droit est stipulé dans les instruments suivants : article 16 de la Déclaration universelle des droits de l'homme ((adoptée le 10 décembre 1948) UNGA Res 217 (A)) ; articles 17 et 23 du pacte international relatif aux droits civils et politiques ((adopté le 16 décembre 1966, entré en vigueur le 23 mars 1976) 999 UNTS 171) ; article 10 du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels ((adopté le 16 décembre 1966, entrée en vigueur le 3 janvier 1976) 993 UNTS 3) ; article 10 de la convention relative aux droits de l'enfant ((adoptée le 20 novembre 1989, entrée en vigueur le 2 septembre 1990) 1577 UNTS 3) ; article 44 de la convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et les membres de leur famille ((adoptée le 18 décembre 1990, entrée en vigueur le 1^{er} juillet 2003) 2220 UNTS 3) ; article de 17 de la convention américaine sur les droits de l'homme ((adoptée le 22 novembre 1969, entrée en vigueur le 18 juillet 1978) 1144

ملحوظة: يتمثل الحق في وحدة الأسرة من حق الأسرة التي تعيش في بلد حيث لا يتمتع بعض أفراد أسرته أو كلهم بجنسية هذه البلد في عدم فصل بعض أفرادها عن بعضهم بطرد أحدهم مثلاً من خلال. ولا يقتصر هذا الحق على المواطنين الذين يعيشون في دولتهم ويحميه القانون الدولي. ولا يعتبر هذا الحق مطلقاً ويمكن أن يُحدّد بموجب القانون الوطني والمعايير الدولية. وتنصّ على هذا الحق الصكوك التالية: المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (اعتمد في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ((أ))؛ المادتان 17 و23 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (اعتمد في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976) 999 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (171)؛ المادة 10 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ((اعتمد في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 3 يناير 1976) 993 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (3)؛ المادة 10 من اتفاقية حقوق الطفل ((اعتمدت في 20 نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر 1990) 1577 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (3)؛ المادة 44 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ((اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1990، ودخلت حيز النفاذ في 1

November 1969, entered into force 18 July 1978) 1144 UNTS 123); Article 18 of the African Charter on Human and Peoples' Rights ((adopted 27 June 1981, entered into force 21 October 1986) 1520 UNTS 217); Article 8, European Convention on Human Rights ((adopted 4 November 1950, entered into force 3 September 1953) 213 UNTS 221); Article 16, European Social Charter ((adopted 18 October 1961, entered into force 26 February 1965) ETS No 035); Article 16, European Social Charter (revised) ((adopted 3 May 1996, entry into force 1 July 1999) ETS No 163).

UNTS 123); article 18 de la charte africaine des droits de l'homme et des peuples ((adoptée le 27 juin 1981, entrée en vigueur le 21 octobre 1986) 1520 UNTS 217); article 8, convention européenne sur les droits de l'homme ((adoptée le 4 novembre 1950, entrée en vigueur le 3 septembre 1953) 213 UNTS 221); article 16, charte sociale européenne ((adoptée le 18 octobre 1961, entrée en vigueur le 26 février 1965) ETS N° 035); article 16, charte sociale européenne (révisée) ((adoptée le 3 mai 1996; entrée en vigueur le 1^{er} juillet 1999) ETS N° 163).

تموز/يوليه 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (3)؛ المادة 17 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ((اعتمدت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1969، ودخلت حيز النفاذ في 18 تموز/يوليه 1978) 1144 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (123)؛ المادة 18 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ((اعتمد في 27 حزيران/يونيو 1981، ودخل حيز النفاذ في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1986) 1520 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (217)؛ المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ((اعتمدت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1950، ودخلت حيز النفاذ في 3 أيلول/سبتمبر 1953) 213 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (221)؛ المادة 16 من الميثاق الاجتماعي الأوروبي ((اعتمد في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1961، ودخل حيز النفاذ في 26 شباط/فبراير 1965) مجموعة المعاهدات الأوروبية، رقم 035)؛ المادة 16 من الميثاق الاجتماعي الأوروبي (المعدل) (اعتمد في 3 آذار/مايو 1996، ودخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 1999) مجموعة المعاهدات الأوروبية، رقم 163).

International protection

Protection internationale

الحماية الدولية

(٢٥)

The protection that is accorded by the international community to individuals or groups who are outside their own country and are unable to return home because their return would infringe upon the principle of non-refoulement, and their country is unable or unwilling to protect them.

Protection accordée par la communauté internationale aux personnes ou groupes de personnes qui se trouvent hors de leur propre pays sans pouvoir retourner chez elles parce que leur retour porterait atteinte au principe de non-refoulement et que leur pays ne peut ou ne veut pas les protéger.

الحماية التي يوليها المجتمع الدولي للأفراد والمجموعات المتواجدين خارج بلدانهم وغير القادرين على العودة لوطنهم لأن عودتهم قد تُشكل إخلالاً بمبدأ عدم الإعادة القسرية كما أن بلدانهم غير قادر على حمايتهم أو غير راغب في ذلك.

Source: Adapted from United Nations High Commissioner for Refugees, Persons in Need of

Source: Adapté du Haut Commissariat des Nations unies pour les réfugiés, Personnes ayant

المصدر: مقتبس من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الأشخاص

International Protection (June 2007).

Note: As further underlined by the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "risks that give rise to a need for international protection classically include those of persecution, threats to life, freedom or physical integrity arising from armed conflict, serious public disorder, or different situations of violence" (UNHCR, Persons in Need of International Protection (June 2007) p. 1).

besoin de la protection internationale (juin 2007)

Note: Comme également souligné par le Haut Commissariat des Nations unies pour les réfugiés, « les risques donnant lieu à un besoin de protection internationale comprennent classiquement les risques de persécution, menaces à la vie, à la liberté ou à l'intégrité physique résultant d'un conflit armé, d'un trouble public grave ou de différentes situations de violence » (UNHCR, Personnes ayant besoin de la protection internationale (juin 2007) page 1).

المحتاجين إلى الحماية الدولية (حزيران/يونيه 2007).

ملحوظة: كما توضح أيضًا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين "تتضمن المخاطر التي تستدعي حماية دولية عادةً تلك المتعلقة بالاضطهاد، وتحدّد الحياة أو الحرية أو السلامة البدنية الناتجة عن النزاع المسلح، أو الاضطراب العام الشديد، أو مختلف حالات العنف" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية (حزيران/يونيه 2007) ص 1).

Humanitarian-admission

Admission humanitaire

السماح بالدخول لأسباب إنسانية

(٢٦)

An expedited process offering a pathway for admission into a country on a temporary or permanent basis to persons or groups of persons with protection needs. Humanitarian admission can be used for persons in need of protection, including but not limited to refugees, persons with urgent protection needs, migrants in vulnerable situations, extended family members, or persons in need of medical assistance and care.

Note: Humanitarian admission is an expedited process that may be used for an identified population in an extremely insecure or vulnerable situation and in need of urgent protection. Upon admission, the beneficiaries are typically granted a status, which is usually temporary, and the ongoing need for protection is regularly reviewed.

Procédure accélérée d'admission dans un pays, à titre temporaire ou permanent, de personnes ou de groupes de personnes ayant besoin de protection, y compris mais non exclusivement les réfugiés, les personnes ayant un besoin impératif de protection, les migrants en situation de vulnérabilité, les membres de la famille élargie, ou encore les personnes ayant besoin d'une assistance et de soins médicaux.

Note: L'admission humanitaire est un processus accéléré qui peut être utilisé pour une population identifiée dans une situation extrêmement précaire ou vulnérable et ayant besoin d'une protection d'urgence. Dès admission, un statut est généralement octroyé aux bénéficiaires, qui est généralement temporaire, et le besoin continu de protection est régulièrement examiné.

عملية عاجلة توفر سبيل للدخول إلى بلد ما بشكل مؤقت أو دائم لأشخاص أو مجموعات من الأشخاص ممن هم في حاجة إلى مائة. يمكن السماح بالدخول لأسباب إنسانية للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية ممن في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اللاجئين، أو الأشخاص المحتاجين إلى الحماية العاجلة، أو المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة، أو أفراد الأسرة الممتدة، أو الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الطبية والرعاية.

ملحوظة: السماح بالدخول لأسباب إنسانية هي عملية عاجلة يجوز استخدامها لمجموعة محددة من السكان في حالات بالغة من الضعف أو عدم الأمان فيكونون في حاجة ملحة إلى الحماية. وعند الدخول يُمنح المستفيدون عادةً وضعاً غالباً ما يكون مؤقتاً وتخضع حاجتهم المستمرة للحماية إلى مراجعة منتظمة.

The existence of rights over territory and the authority which a State exercises over all persons and things found on, under or above its territory. An aspect of territorial sovereignty relevant in the context of migration, is the sovereign prerogative of a State to determine the admission and exclusion of non-nationals to and from its territory, within the limits imposed by international law.

Existence de droits sur un territoire et autorité qu'exerce un État à l'égard de toute personne ou de toute chose présente sur son territoire, mais aussi dans son sous-sol ou dans son espace aérien dans le contexte de la migration, la souveraineté territoriale s'entend de la prérogative souveraine d'un État à décider, dans les limites imposées par le droit international, de l'admission des non-nationaux sur son territoire et de leur exclusion de son territoire.

وجود حقوق على الإقليم والسلطة التي تمارسها الدولة على جميع الأشخاص والأشياء الموجودة على إقليمها أو تحتها أو فوقه. ومن بين جوانب السيادة الإقليمية الهامة في سياق الهجرة هي الصلاحية السيادية للدولة لتحديد السماح بدخول غير المواطنين إلى إقليمها، وإبعادهم في نطاق الحدود التي يفرضها القانون الدولي.

Vulnerability

Vulnérabilité

الضعف أو قابلية التضرر

(٢٨)

Within a migration context, vulnerability is the limited capacity to avoid, resist, cope with, or recover from harm. This limited capacity is the result of the unique interaction of individual, household, community, and structural characteristics and conditions.

Dans le contexte de la migration, faible capacité à éviter des préjudices, à y résister, à y faire face ou à s'en relever, en raison de l'interaction particulière des caractéristiques et conditions propres à l'individu, au ménage, à la communauté et aux structures.

في سياق الهجرة، الضعف (قابلية التضرر) هو القدرة المحدودة على تجنب الضرر أو مقاومته أو التأقلم معه أو التعافي منه. وتكون هذه القدرة المحدودة هي نتاج تفاعل فريد ما بين الخصائص والظروف الفردية والأسرية والاجتماعية والهيكليّة.

Note: As a concept, vulnerability implies exposure to and susceptibility to some form of harm. There are different forms of harm, meaning that different sectors use the term differently (e.g. vulnerability to food insecurity, vulnerability to hazards, vulnerability to harm and violence and abuse, vulnerability to rights violation).

Note: En tant que concept, la vulnérabilité implique l'exposition ou la probabilité d'être exposé à une certaine forme de préjudice. Il existe différentes formes de préjudice, ce qui signifie que différents secteurs utilisent le terme de manière différente (par exemple, vulnérabilité à l'insécurité alimentaire, vulnérabilité aux dangers, vulnérabilité aux préjudices, à la violence et aux abus, vulnérabilité à la violation des droits).

ملحوظة: ينطوي الضعف، كمفهوم، على قابلية التعرض إلى شكل من أشكال الضرر. وهناك أشكال مختلفة من الضرر، بمعنى أن تَمَّ قطاعات مختلفة تستخدم هذا المصطلح بشكل متفاوت (مثلاً فهناك التعرض لانعدام الأمن الغذائي، والتعرض للمخاطر، والتعرض للضرر والعنف والإيذاء، والتعرض لانتهاك الحقوق).

Vulnerability derives from a range of intersecting and co-existing personal, social, situational, and structural factors. For example, in crisis or disaster affected communities, individuals and groups may have different levels of vulnerability, depending on their exposure to hazards or to

La vulnérabilité découle d'une gamme de facteurs personnels, sociaux, situationnels et structurels se recoupant et coexistant. Par exemple, dans des communautés affectées par une crise ou un désastre, les individus et groupes peuvent avoir différents niveaux de vulnérabilité selon leur exposition aux dangers ou aux

وينشأ الضعف (قابلية التضرر) عن مجموعة متقاطعة ومتوافقة من العوامل الشخصية والاجتماعية والوضعية والهيكليّة. على سبيل المثال، في المجتمعات المتأثرة بالأزمات أو بالكوارث، قد يعاني الأفراد والمجموعات من مستويات مختلفة من الضعف (قابلية التضرر) رهناً بالتعرض للمخاطر، أو لخطر الإهمال والتمييز والإيذاء والاستغلال.

risks of neglect, discrimination, abuse and exploitation. The level of exposure is determined by the interplay of many factors: their sociodemographic characteristics, their capacities (including knowledge, networks, access to resources, access to information and early warnings, etc.), their location (in a camp, in a spontaneous settlement, in a transit center, at the border, etc.) and the crisis induced factors having an impact on them (such as separation, loss and lack of resources and opportunities, discrimination in access to assistance, etc.) (International Organization for Migration, Guidance Note on How to Mainstream Protection across IOM Crisis Response (2016) IN/232, pp. 6–7).

risques de négligence, discrimination, abus et exploitation. Le niveau d'exposition est déterminé par l'interaction de nombreux facteurs : leurs caractéristiques sociodémographiques, leurs capacités (y compris les connaissances, réseaux, accès aux ressources, accès aux informations et alertes rapides, etc.) leur emplacement (dans un camp, un campement spontané, un centre de transit, à la frontière, etc.) et les facteurs provoqués par la crise ayant une incidence sur eux (tels que la séparation, la perte et le manque de ressources et d'opportunité, la discrimination quant à l'accès à l'aide, etc.) (Organisation internationale pour les migrations, Note d'orientation sur la protection transversale dans toutes les interventions de l'OIM en cas de crise (2016) IN/232, pages 6 à 7).

ويتحدد مستوى التعرض على أساس التفاعل بين العوامل عدة: خصائصهم الاجتماعية والديمقراطية، وقدراتهم (بما فيها المعرفة، والشبكات، والوصول إلى الموارد، والوصول إلى المعلومات، والإنذارات المبكرة ... وما إلى ذلك)، ومواقعهم (في مخيم، ومستوطنة طوعية، مركز عبور، على الحدود ... وما إلى ذلك) والعوامل العوامل الناجمة عن الأزمة المؤثرة عليهم (مثل الانفصال، فقدان الموارد والفرص والافتقار إليها، التمييز في الوصول إلى المساعدات ... وما إلى ذلك) (المنظمة الدولية للهجرة، المذكرة التوجيهية بشأن كيفية تعميم الحماية على مستوى استجابة المنظمة الدولية للهجرة إلى الكوارث (2016) IN/232، ص 6-7).

Expulsion

Expulsion

الطرد

(٢٩)

A formal act or conduct attributable to a State by which a non-national is compelled to leave the territory of that State.

Acte juridique ou comportement attribuable à un État par lequel un étranger est contraint de quitter le territoire de cet État.

إجراء أو سلوك رسمي منسوب إلى دولة ويُجبر به شخص أجنبي على مغادرة إقليم تلك الدولة.

Source: Adapted from United Nations, International Law Commission, Draft Articles on the Expulsion of Aliens, with Commentaries (2014) Art. 2(a).

Source: Adapté des Nations unies, Commission du droit international, Projet d'articles sur l'expulsion des étrangers et commentaires y relatifs (2014) article 2(a).

المصدر: لجنة القانون الدولي، الأمم المتحدة، مشاريع المواد المتعلقة بطرد الأجانب، مع التعليقات (2014) المادة 2 (أ).

Note: The terminology used at the domestic or international level on expulsion and deportation is not uniform but there is a clear tendency to use the term expulsion to refer to the legal order to leave the territory of a State, and removal or deportation to refer to the actual implementation of such order in cases where the person concerned does not follow it voluntarily (W. Kälin, 'Aliens, Expulsion and

Note: La terminologie utilisée au niveau national et international sur l'expulsion et l'éloignement n'est pas uniforme, mais il y a une tendance claire à utiliser le terme expulsion pour faire référence à l'ordre juridique de quitter le territoire d'un état, et le renvoi ou l'éloignement pour faire référence à la mise en œuvre réelle de cette ordonnance dans les cas où la personne concernée ne le suit pas volontairement (W. Kälin, « Aliens, Expulsion and Deportation » chez

ملحوظة: المصطلحات المستخدمة على المستوى الداخلي أو الدولي بشأن الطرد أو الترحيل غير موحدة، لكن يوجد اتجاه واضح نحو استخدام مصطلح الطرد للإشارة إلى الأمر القانوني بترك إقليم الدولة ومصطلحا النقل أو الترحيل للإشارة إلى التنفيذ الفعلي لهذا الأمر وذلك في الحالات التي لا يمتثل فيها الشخص المعني لهذا الأمر

Deportation' in R. Wolfrum (ed) Max Planck Encyclopedia of Public International Law (2014).	R. Wolfrum (ed) The Max Planck Encyclopedia of Public International Law (2014).	W. Kälin, 'Aliens, طوعاً Expulsion and Deportation' in R. Wolfrum (ed) Max Planck Encyclopedia of Public International Law (2014).
---	---	--

Collective expulsion	Expulsion collective	الطرد الجماعي (٣٠)
<p>Any measure compelling non-nationals, as a group, to leave a country, except where such a measure is taken on the basis of a reasonable and objective examination of the particular case of each individual of the group.</p> <p>Source: Adapted from Andric v Sweden App no 45917/99 (ECtHR, 23 February 1999) para. 1.</p> <p>Note: The prohibition of collective expulsion is expressly embodied in several international human rights treaties. At the universal level, Article 22(1) of the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families ((adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3), stipulates that "migrant workers and members of their families shall not be subject to measures of collective expulsion. Each case of expulsion shall be examined and decided individually". At the regional level, the American Convention on Human Rights ((adopted 22 November 1969, entered into force 18 July 1978) 1144 UNTS 123) provides in Article 22(9) that "[t]he collective expulsion of aliens is prohibited". Article 4 of Protocol No. 4 to the European Convention on Human Rights ((adopted 4 November 1950, entered into force 3 September 1953) 213</p>	<p>Toute mesure contraignant des étrangers, en tant que groupe, à quitter un pays, sauf dans les cas où une telle mesure est prise sur la base d'un examen raisonnable et objectif de la situation particulière de chacune des personnes qui forment le groupe.</p> <p>Source: Adapté de Andric V Sweden App no 45917/99, (CEDH, 23 février 1999) par. 1.</p> <p>Note: L'interdiction des expulsions collectives est expressément énoncée dans plusieurs traités internationaux sur les droits de l'homme. Au niveau universel, l'article 22(1) de la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille ((adoptée le 18 décembre 1990, entrée en vigueur le 1^{er} juillet 2003) 2220 UNTS 3) stipule que « les travailleurs migrants et les membres de leur famille ne feront pas l'objet de mesures d'expulsion collective. Chaque cas sera examiné et décidé individuellement ». Au niveau régional, la Convention américaine relative aux droits de l'homme ((adoptée le 22 novembre 1969, entrée en vigueur le 18 juillet 1978) 1144 UNTS 123) prévoit à l'Article 22(9) que « l'expulsion collective des étrangers est interdite ». L'article 4 du protocole n° 4 à la Convention européenne relative aux droits de l'homme ((adopté le 4 novembre 1950, entré en vigueur le 3 septembre 1953) 213 UNTS 221) stipule que « l'expulsion collective des étrangers est interdite ». De la</p>	<p>أي إجراء يُلزم غير المواطنين، بوصفهم مجموعة، بمغادرة البلد، إلا إذا أُخذ ذلك الإجراء استناداً إلى بحث معقول وموضوعي للحالة الخاصة لكل فرد من غير المواطنين المتممين إلى هذه المجموعة.</p> <p>المصدر: مقتبس من Andric v Sweden App no 45917/99 (EctHR, 23 شباط/فبراير 1999) الفقرة 1.</p> <p>ملحوظة: حظر الطرد الجماعي منصوص عليه نصاً صريحاً في الكثير من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فعلى المستوى العالمي تنص المادة 22 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ((اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1990، ودخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (3) على أنه "لا يجوز أن يتعرض العمال المهاجرون وأفراد أسرهم لإجراءات الطرد الجماعي. ويُظر ويُبت في كل قضية طرد على حدة". وعلى المستوى الإقليمي تنص الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ((اعتمدت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1969، ودخلت حيز النفاذ في 18 تموز/يوليه 1978) 1144 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (123) في المادة 22 (9) على أنه "تُمنع طرد الأجانب جماعياً". وتنص المادة 4 من البروتوكول رقم</p>

UNTS 221) stipulates that "[c]ollective expulsion of aliens is prohibited". Similarly, Article 26(2), in fine, of the Arab Charter on Human Rights ((adopted 22 May 2004, entered into force 15 March 2008) in 12 (2005) International Human Rights Reports 893) states that "[c]ollective expulsion is prohibited under all circumstances". In the African Charter on Human and Peoples' Rights ((adopted 27 June 1981, entered into force 21 October 1986) 1520 UNTS 217), the term mass expulsion is used instead of collective expulsion. Article 12(5) of the Charter only prohibits mass expulsions of non-nationals which are aimed at "national, racial, ethnic or religious groups".

même manière, l'article 26(2), in fine, de la Charte arabe relative aux droits de l'homme ((adoptée le 22 mai 2004, entrée en vigueur le 15 mars 2008) dans 12 (2005) rapports internationaux relatifs aux droits de l'homme 893) indique que « l'expulsion collective est interdite dans certaines circonstances ». Dans la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples ((adoptée le 27 juin 1981, entrée en vigueur le 21 octobre 1986) 1520 UNTS 217), le terme expulsion de masse est utilisé à la place d'expulsion collective. L'article 12(5) de la charte interdit uniquement les expulsions de masse des non-ressortissants visant des « groupes nationaux, raciaux, ethniques ou religieux ».

4 للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ((اعتمدت في 4 نوفمبر 1950، ودخلت حيز النفاذ في 3 أيلول/سبتمبر 1953) 213 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 221) على أنه " يُمنع الطرد الجماعي للأجانب". ويستخدم الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ((اعتمد في 27 يونيو 1981، ودخل حيز النفاذ في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1986) 1520 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 217) مصطلح الطرد بالجملة بدلاً من الطرد الجماعي. وتمتع المادة 12 (5) من الميثاق حالات الطرد بالجملة التي تستهدف "مجموعات وطنية أو عرقية أو إثنية أو دينية".

Migrant worker

Travailleur migrant

العامل المهاجر

(٣١)

A person who is to be engaged, is engaged or has been engaged in a remunerated activity in a State of which he or she is not a national.

Personne qui va exercer, exerce ou a exercé une activité rémunérée dans un État dont elle n'est pas ressortissante.

الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها.

Source: International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3, Art. 2(1).

Source: Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille ((adoptée le 18 décembre 1990, entrée en vigueur le 1er juillet 2003), Recueil de Traités des Nations Unies, vol. 2220, p. 3), art. 2 1).

المصدر: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ((اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1990، ودخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 3، المادة 2 (1).

Note: The Convention expressly provides protection to migrant workers and their family members not only when the migrants are actually working in the country of destination, but "during the entire migration process of migrant workers and members of their families, which comprises preparation for migration, departure, transit and the entire period of stay

Note: La convention prévoit expressément la protection des travailleurs migrants et des membres de leur famille, non seulement lorsque les migrants travaillent, mais durant « tout le processus de migration des travailleurs migrants et des membres de leur famille, qui comprend les préparatifs de la migration, le départ, le transit et toute la durée du séjour, l'activité rémunérée dans l'État d'emploi, ainsi que le retour dans l'État

ملحوظة: توفر الاتفاقية الحماية على نحو صريح للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم لا عندما يكون المهاجر يعمل فعلياً فحسب بل "خلال كامل عملية هجرة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتشمل هذه العملية التحضير للهجرة، والمغادرة، والعبور، وفترة الإقامة بكاملها، ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولة العمل، وكذلك

and remunerated activity in the State of employment as well as return to the State of origin or the State of habitual residence" (Committee on the Protection of the Rights of all Migrant Workers and Members of Their Families, General Comment No. 1 on Migrant Domestic Workers (23 February 2011) UN Doc. CMW/C/GC/1, 1, quoting the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3, Art. 1).

The International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families applies to those that fulfill the definition specified in Article 2(1), from which the following groups are excluded:

"(a) Persons sent or employed by international organizations and agencies or persons sent or employed by a State outside its territory to perform official functions, whose admission and status are regulated by general international law or by specific international agreements or conventions;

(b) Persons sent or employed by a State or on its behalf outside its territory who participate in development programmes and other co-operation programmes, whose admission and status are regulated by agreement with the State of employment and who, in accordance with that agreement, are not considered migrant workers;

(c) Persons taking up residence in a State different from their State of origin as investors;

d'origine ou dans l'État de résidence habituelle » (Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, Observation générale n° 1 sur les travailleurs domestiques migrants (23 février 2011) Document des Nations unies CMW/C/GC/1, 1, citant la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (adoptée le 18 décembre 1990, entrée en vigueur le 1^{er} juillet 2003) 2220 UNTS 3, article. 1).

La Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille s'applique à tous ceux qui satisfont à la définition précisée à l'article 2(1), dont les groupes suivants sont exclus :

« (a) aux personnes envoyées ou employées par des organisations et des organismes internationaux ni aux personnes envoyées ou employées par un État en dehors de son territoire pour exercer des fonctions officielles, dont l'admission et le statut sont régis par le droit international général ou par des accords internationaux ou des conventions internationales spécifiques ;

(b) aux personnes envoyées ou employées par un État ou pour le compte de cet État en dehors de son territoire qui participent à des programmes de développement et à d'autres programmes de coopération, dont l'admission et le statut sont régis par un accord spécifique conclu avec l'État d'emploi et qui, conformément à cet accord, ne sont pas considérées comme des travailleurs migrants ;

(c) aux personnes qui deviennent résidentes d'un État autre que leur État d'origine en qualité d'investisseurs ;

العودة إلى دولة المنشأ أو دولة الإقامة العادية" (لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التعليق العام رقم 1 بشأن العمال المنزليين المهاجرين (23 شباط/فبراير 2011) وثيقة الأمم المتحدة CMW/C/GC/1, 1، مقتبسة من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ((اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1990، ودخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليو 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 3، المادة 1).

وتنطبق الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على الأشخاص الذين يستوفون التعريف المحدد في المادة 2(1) ويُستثنى منهم المجموعات التالية:

"(أ) الأشخاص الذين ترسلهم أو تشغيلهم منظمات ووكالات دولية أو الأشخاص الذين ترسلهم أو تشغيلهم دولة ما خارج إقليمها لأداء مهام رسمية، وينظم قبولهم ومركزهم القانون الدولي العام أو اتفاقات أو اتفاقيات دولية محددة؛

(ب) الأشخاص الذين تقوم دولة ما أو من ينوب عنها بإرسالهم أو تشغيلهم خارج إقليمها، والذين يشتركون في برامج التنمية وبرامج التعاون الأخرى، وينظم قبولهم ومركزهم باتفاق مع دولة العمل ولا يعتبرون، بموجب ذلك الاتفاق، عمالاً مهاجرين؛

(ج) الأشخاص الذين يقيمون في دولة تختلف عن دولة منشئهم بوصفهم مستثمرين؛

(د) اللاجئون وعديو الجنسية، ما لم ينص على ذلك الانطباق في التشريع الوطني ذي

(d) Refugees and stateless persons, unless such application is provided for in the relevant national legislation of, or international instruments in force for, the State Party concerned;	(d) aux réfugiés et aux apatrides, sauf disposition contraire de la législation nationale pertinente de l'État partie intéressé ou des instruments internationaux en vigueur pour cet État ;	الصلة للدولة الطرف المعنية أو في الصكوك الدولية السارية بالنسبة لها؛
(e) Students and trainees;	(e) aux étudiants et aux stagiaires ;	(هـ) الطلاب والمتدربون؛
(f) Seafarers and workers on an offshore installation who have not been admitted to take up residence and engage in a remunerated activity in the State of employment" (ibid., Art. 3).	(f) aux gens de mer et travailleurs des installations en mer qui n'ont pas été autorisés à résider ou à exercer une activité rémunérée dans l'État d'emploi » (ibid. Art. 3).	(و) الملاحون والعمال على المنشآت البحرية الذين لم يسمح لهم بالإقامة ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولة العمل" (المصدر نفسه، المادة 3)
Migrant workers are sometimes referred to as "foreign workers" or "(temporary) contractual workers".	Les travailleurs migrants sont parfois appelés « travailleurs étrangers » ou « travailleurs contractuels (temporaires) ».	أحياناً يشار إلى العمال المهاجرين بوصفهم "عمالاً أجانب" أو "عمالاً متعاقدين (مؤقتين)".

Biometrics

Biométrie

القياسات الحيوية (البومترية)

(٣٢)

Automated means of identifying an individual through the measurement of distinguishing physiological or behavioural traits such as fingerprints, face, iris, retina or ear features. Nowadays, it is used also as a synonym of "biometric identifiers", which are the pieces of information that encode a representation of a person's unique biological make up (e.g., fingerprints, retinal scans or voice scans).

Note: Biometric scanning is the process whereby biometric measurements are collected and enrolled in a computer system with the purpose of using the measurements to either verify or search for a person's identity. Some governments have introduced the use of biometrics as an improved security measure in issuing passports, visas or residence permits.

Ensemble des techniques informatiques permettant d'identifier une personne à partir de ses caractéristiques physiques ou comportementales (empreintes digitales, visage, iris, rétine ou oreilles). Aujourd'hui, ce terme est également employé comme synonyme d'« identifiants biométriques », qui sont des éléments d'information encodant les caractéristiques biologiques uniques d'une personne (par exemple, les empreintes digitales, les balayages de la rétine ou de la voix).

Note: Le balayage biométrique est le processus selon lequel les mesures biométriques sont recueillies et inscrites dans un système informatique dans le but d'utiliser les mesures soit pour vérifier soit pour rechercher l'identité d'une personne. Certains gouvernements ont introduit l'utilisation de la biométrie comme une amélioration de la mesure de sécurité dans l'émission des

وسائل آلية للتعرف على الشخص من خلال قياس الخصائص الفيزيولوجية أو السلوكية المميزة له مثل بصمات الأصابع، أو سمات الوجه، أو حذقة العين أو الشبكية أو الأذن. ويُستخدم حالياً هذا المصطلح كمترادف لمصطلح "المحددات البيومترية" وهي المعلومات التي تضع الرموز الخاصة بالتركيب البيولوجية الفريدة للشخص (مثل بصمات الأصابع، أو مسح شبكية العين أو الصوت).

ملحوظة: المسح البيومتري هو العملية التي بمقتضاها تُجمع القياسات البيومترية وتُسجل في نظام للكمبيوتر بغرض استخدام هذه القياسات إما للتحقق من هوية الشخص أو البحث عنها. وأدخلت بعض الحكومات استخدام القياسات البيومترية باعتبارها من التدابير الأمنية المتطورة في إصدار جوازات السفر أو التأشيرات أو تصاريح الإقامة.

Refugee (1951 Convention)

Réfugié (Convention de 1951)

اللاجئ (اتفاقية 1951)

(٣٣)

A person who, owing to a well-founded fear of persecution for reasons of race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion, is outside the country of his nationality and is unable or, owing to such fear, is unwilling to avail himself of the protection of that country; or who, not having a nationality and being outside the country of his former habitual residence as a result of such events, is unable or, owing to such fear, is unwilling to return to it.

Source: Adapted from Convention relating to the Status of Refugees ((adopted 28 July 1951, entered into force 22 April 1954) 189 UNTS 137) Art. 1A (2).

Note: Under international refugee law, recognition as a refugee is declaratory and not constitutive. "A person is a refugee within the meaning of the 1951 Convention as soon as he fulfils the criteria contained in the definition. This would necessarily occur prior to the time at which his refugee status is formally determined. Recognition of his refugee status does not therefore make him a refugee but declares him to be one. He does not become a refugee because of recognition, but is recognized because he is a refugee" (United Nations High Commissioner for Refugees, Handbook and Guidelines on Procedures and Criteria for Determining Refugee Status (2011) HCR/1P/4/enG/Rev. 3,

Personne qui, craignant avec raison d'être persécutée du fait de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques, se trouve hors du pays dont elle a la nationalité et qui ne peut ou, du fait de cette crainte, ne veut se réclamer de la protection de ce pays ; ou qui, si elle n'a pas de nationalité et se trouve hors du pays dans lequel elle avait sa résidence habituelle à la suite de tels événements, ne peut ou, en raison de ladite crainte, ne veut y retourner.

Source: Adapté de la Convention relative au statut des réfugiés ((adoptée le 28 juillet 1951, entrée en vigueur le 22 avril 1954), Recueil de Traités des Nations Unies, vol. 189, p. 137) article premier, A 2).

Note: Selon le droit international des réfugiés, la reconnaissance d'un réfugié est déclaratoire et non constitutive. « Une personne est un réfugié, au sens de la Convention de 1951, dès qu'elle satisfait aux critères énoncés dans la définition. Cette situation est nécessairement réalisée avant que le statut de réfugié ne soit formellement reconnu à l'intéressé. Par conséquent, la détermination du statut de réfugié n'a pas pour effet de conférer la qualité de réfugié. Une personne ne devient pas réfugié parce qu'elle est reconnue comme telle, mais elle est reconnue comme telle parce qu'elle est réfugié » (Haut-Commissariat des Nations unies pour les réfugiés, Guide et principes directeurs sur les procédures et critères à appliquer pour déterminer le statut des

كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة نتيجة تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد.

المصدر: مقتبس من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ((اعتُمدت في 28 تموز/يوليه 1951، ودخلت حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 1954) 189 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (137) المادة 1 (أ) (2).

ملحوظة: بموجب القانون الدولي للاجئين يعتبر الاعتراف باللاجئ أمراً إعلانياً وليس منشأً. "يكون الشخص لاجئاً وفقاً لاتفاقية 1951 بمجرد استيفائه للمعايير التي يتضمنها التعريف. وقد يحدث ذلك بالضرورة قبل الوقت الذي يحدد فيه رسمياً وضع لجوئه. ومن ثم فإن الاعتراف بوضع لجوئه لا يجعله لاجئاً ولكن يعلن عن كونه كذلك. ولا يصبح الشخص لاجئاً بسبب الاعتراف به ولكن يعترف به لأنه لاجئ." (الدليل والمبادئ التوجيهية المعنية بالإجراءات والمعايير لتحديد وضع اللاجئ HCR/1P/4/enG/Rev. 3, 2011) 9. ويغطي الجزء الثاني من التعريف الأشخاص عديمي الجنسية الموجودين خارج بلد إقامتهم المعتادة.

9). The second part of the definition also covers stateless persons who are outside their country of habitual residence.

Instruments adopted at the regional level complement the Convention relating to the Status of Refugees ((adopted 28 July 1951, entered into force 22 April 1954) 189 UNTS 137) and build upon its definition, by including specific reference to a number of objective circumstances which may compel a person to leave their country. Article 1(2) of the Convention Governing Specific Aspects of Refugee Problems in Africa ((adopted 10 September 1969, entered into force 20 June 1974) 1001 UNTS 45) includes in the definition of refugees also any person compelled to leave his or her country "owing to external aggression, occupation, foreign domination or events seriously disturbing public order in either part or the whole of his country or origin or nationality". Similarly, the 1984 Cartagena Declaration states that refugees also include persons who flee their country "because their lives, security or freedom have been threatened by generalised violence, foreign aggression, internal conflicts, massive violations of human rights or other circumstances which have seriously disturbed public order".

réfugiés (2011) HCR/1P/4/enG/Rev. 3, 9. La seconde partie de la définition couvre les apatrides qui se trouvent hors de leur pays de résidence habituelle.

Les instruments adoptés au niveau régional complètent la Convention relative au statut des réfugiés ((adoptée le 28 juillet 1951, entrée en vigueur le 22 avril 1954) 189 UNTS 137) et s'appuient sur sa définition, en incluant une référence spécifique à un certain nombre de circonstances objectives qui peuvent contraindre une personne à quitter son pays. L'article 1(2) de la Convention régissant les aspects propres aux problèmes des réfugiés en Afrique ((adoptée le 10 septembre 1962, entrée en vigueur le 20 juin 1974) 1001 UNTS 45) inclut également dans la définition des réfugiés toute personne qui quitte son pays « du fait d'une agression, d'une occupation extérieure, d'une domination extérieure ou d'événements troublant gravement l'ordre public dans une partie ou dans la totalité de son pays d'origine ou du pays dont elle a la nationalité ». De même, la Déclaration de Carthagène de 1984 indique que les réfugiés incluent également les personnes ayant fui leur pays « parce que leur vie, leur sécurité ou leur liberté étaient menacées par une violence généralisée, une agression étrangère, des conflits internes, une violation massive des droits de l'homme ou d'autres circonstances ayant perturbé gravement l'ordre public ».

وتستكمل الصكوك المعتمدة على المستوى الإقليمي الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اعتمدت في 28 تموز/يوليه 1951، ودخلت حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 1954) 189 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (137) وتبني على أساس التعريف المحدد بما، وذلك من خلال تضمين إشارة خاصة إلى عدد من الظروف الموضوعية التي يجوز أن تُجبر الشخص على ترك بلده. وتتضمن المادة 1 (2) من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا ((اعتمدت في 10 أيلول/سبتمبر 1969، ودخلت حيز النفاذ في 20 حزيران/يونيه 1974) 1001 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (45) في تعريف اللاجئين أيضاً أي شخص يجد نفسه مضطراً إلى ترك بلده "بسبب عدوان، أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلد منشأه الأصلي أو من البلد الذي يحمل جنسيته". وكذلك ينص إعلان كارتاخينا لعام 1984 على أن اللاجئين يشملون أيضاً الأشخاص الذين يهربون من بلدانهم "لأن حياتهم أو أمنهم أو حريتهم يهددها العنف العام، أو العدوان الأجنبي، أو النزاعات الداخلية، أو الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أو ظروف أخرى تُشكل تهديداً خطيراً للأمن العام".

Assisted Voluntary Return and Reintegration

Aide au retour volontaire et à la réintégration

المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج

(٣٤)

Administrative, logistical or financial support, including reintegration assistance, to migrants unable or unwilling to

Soutien administratif, logistique et financier, y compris à des fins de réintégration, apporté à des migrants qui ne peuvent ou

الدعم الإداري أو اللوجستي أو المالي، بما في ذلك المساعدة على إعادة الإدماج، للمهاجرين غير القادرين على البقاء في البلد

remain in the host country or country of transit and who decide to return to their country of origin.

Note: In the context of assisted voluntary return and reintegration, voluntariness is assumed to exist if two conditions apply: (a) freedom of choice, which is defined by the absence of physical or psychological pressure to enrol in an assisted voluntary return and reintegration programme; and (b) an informed decision which requires the availability of timely, unbiased and reliable information upon which to base the decision. In some cases, an assessment may be needed by qualified professionals to determine the extent to which a person is capable to take such a free and informed decision, and who, should the person lack such a capacity, could legally take the decision on his or her behalf. Assisted voluntary return programmes may provide different levels of assistance to reintegration and, in some cases, they don't provide any assistance to this effect.

veulent rester dans le pays hôte ou le pays de transit et qui décident de retourner dans leur pays d'origine.

Note: Dans le cadre d'une aide au retour volontaire et à la réintégration, le volontarisme est supposé exister si deux conditions s'appliquent: (a) la liberté de choix, qui est définie par l'absence de pression physique ou psychologique pour s'inscrire à un programme d'aide au retour volontaire et à la réintégration et (b) la décision éclairée, qui requiert la disponibilité d'informations non biaisées et fiables en temps opportun, sur lesquelles se base la décision. Dans certains cas, une évaluation par des professionnels qualifiés peut être nécessaire pour déterminer la mesure dans laquelle une personne est capable de prendre cette décision libre et éclairée et qui, si la personne n'a pas cette capacité, pourrait légalement prendre la décision en son nom. Les programmes d'aide au retour volontaire et à la réintégration peuvent prévoir différents niveaux d'aide à la réintégration et, dans certains cas, ceux-ci ne prévoient aucune aide à cet effet.

المضيف أو بلد العبور أو غير الراغبين في ذلك والذين قرروا العودة إلى بلد المنشأ.

ملحوظة: في سياق المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، يتحقق مفهوم الطوعية عند انطباق الحالتين التاليتين: (أ) حرية الاختيار والتي تُعرف بغياب الضغط المادي أو النفسي للتسجيل في برنامج للمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج؛ و (ب) قرار مستنير يتطلب توفر المعلومات الموثوق فيها والحيادية وفي الوقت المناسب والتي يستند إليها القرار. وفي بعض الحالات قد يتطلب الأمر إجراء تقييم من خلال مهنيين مؤهلين لتحديد مدى قدرة الشخص على اتخاذ هذا القرار المستنير والحر ومن يُمكن له اتخاذ هذا القرار إذا ما كان الشخص لا يتمتع بهذه القدرة. وقد تقدم برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج مستويات مختلفة من المساعدة على إعادة الإدماج وفي بعض الحالات لا تقدم أي مساعدة في هذا الشأن.

Migrant

Migrant

المهاجر

(٣٥)

An umbrella term, not defined under international law, reflecting the common lay understanding of a person who moves away from his or her place of usual residence, whether within a country or across an international border, temporarily or permanently, and for a variety of reasons. The term includes a number of well-defined legal categories of people, such as migrant workers; persons whose particular types of movements are legally-defined, such as smuggled migrants; as well as

Terme générique non défini dans le droit international qui, reflétant l'usage commun, désigne toute personne qui quitte son lieu de résidence habituelle pour s'établir à titre temporaire ou permanent et pour diverses raisons, soit dans une autre région à l'intérieur d'un même pays, soit dans un autre pays, franchissant ainsi une frontière internationale. Il englobe un certain nombre de catégories juridiques de personnes bien déterminées, comme les travailleurs migrants; les personnes dont les types de déplacement particuliers sont

مصطلح شامل غير مُعرّف بموجب القانون الدولي ويعكس المفهوم الشائع العام لشخص يتنقل خارج محل إقامته المعتادة سواء داخل بلد أو عبر حدود دولية بشكل مؤقت أو دائم ولأسباب عديدة. ويتضمن المصطلح عددًا من فئات الأشخاص المحددة قانونًا بشكل واضح مثل العمال المهاجرين، والأشخاص الذين تُعرف أنواع تنقلهم الخاصة بشكل قانوني مثل المهاجرين المهّجرين، وكذلك الذين لا يُعرف وضعهم أو

those whose status or means of movement are not specifically defined under international law, such as international students.

Note: At the international level, no universally accepted definition for "migrant" exists. The present definition was developed by IOM for its own purposes and it is not meant to imply or create any new legal category.

Two approaches are generally adopted to define the term "migrant": the inclusivist approach, followed among others by IOM, considers the term "migrant" as an umbrella term covering all forms of movements; the residualist approach excludes from the term "migrant" those who flee wars or persecution (J. Carling, What is the meaning of migrant?

www.meaningofmigrants.org (last accessed 8 May 2019)).

For the purpose of collecting data on migration, the United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA) defines "international migrant" as "any person who changes his or her country of usual residence" (UN DESA, Recommendations on Statistics of International Migration, Revision 1 (1998) para. 32). The UN DESA definition excludes movements that are due to "recreation, holiday, visits to friends and relatives, business, medical treatment or religious pilgrimages" (ibid.). Specific definitions have also been developed by UN DESA to identify short term and long-term migrants (see relevant entries).

juridiquement définis, comme les migrants objets d'un trafic illicite ; ainsi que celles dont le statut et les formes de déplacement ne sont pas expressément définis par le droit international, comme les étudiants internationaux.

Note: Au niveau international, il n'existe aucune définition universellement acceptée pour le terme « migrant ». La définition actuelle a été élaborée par l'OIM à ses propres fins et celle-ci n'implique et ne crée aucune nouvelle catégorie juridique.

Deux approches sont généralement adoptées pour définir le terme « migrant » : l'approche inclusive, suivie par l'OIM entre autres, considère le terme « migrant » comme un terme général couvrant toutes formes de mouvements ; l'approche résidualiste exclut du terme « migrant » toutes les personnes fuyant les guerres ou la persécution (J. Carling, What is the meaning of Migrant? www.meaningofmigrants.org (dernier accès 8 mai 2019)).

Aux fins de recueil de données sur la migration, le Département des affaires économiques et sociales des Nations unies (DAES ONU) définit un « migrant international » comme « toute personne qui change son pays de résidence habituelle » (DAES ONU, Recommandations en matière de statistiques des migrations internationales, Révision 1 (1998) paragraphe 32). La définition du DAES ONU exclut les mouvements dus aux « loisirs, vacances, visites à des amis et des proches, affaires, traitement médical ou pèlerinages religieux » (ibid.). Des définitions spécifiques ont également été élaborées par le DAES ONU pour identifier les migrants à court terme et long terme (voir entrées pertinentes).

أسلوب تنقلهم بشكل محدد بموجب القانون الدولي مثل الطلاب الدوليين.

ملحوظة: على المستوى الدولي لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً لمصطلح "المهاجر". ووضعت المنظمة الدولية هذا التعريف لأغراضها الخاصة ولا يُقصد به الإيحاء بوجود فئة قانونية جديدة أو إلحادها.

وبوجه عام يوجد نَحْجان مُعْتَمَدان لتعريف مصطلح "المهاجر": النهج الشمولي الذي تتبعه المنظمة الدولية للهجرة من جهة حيث تعتبر مصطلح "المهاجر" مصطلحاً شاملاً يغطي كافة أشكال التنقل؛ والنهج الاستيعابي الذي يستثني من مصطلح "المهاجر" الأشخاص الذين هربوا من الحروب أو الاضطهاد (J. Carling, What is the meaning of migrant?

www.meaningofmigrants.org

(آخر دخول في 8 أيار/مايو 2019)).

ولغرض جمع البيانات عن الهجرة تُعرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) "المهاجر الدولي" باعتباره "أي شخص يُغير بلد إقامته المعتادة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1 (1998) الفقرة 32). ويستثني تعريف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التنقل "للترويج، أو لقضاء العطلات، أو لزيارة الأصدقاء والأقارب، أو للقيام بأعمال تجارية، أو للعلاج الطبي، أو لزيارة الأماكن المقدسة" (المراجع نفسه). ووضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً تعريفات خاصة لتحديد

Environmental migrant	Migrant environnemental	المهاجر البيئي	(٣٦)
<p>A person or group(s) of persons who, predominantly for reasons of sudden or progressive changes in the environment that adversely affect their lives or living conditions, are forced to leave their places of habitual residence, or choose to do so, either temporarily or permanently, and who move within or outside their country of origin or habitual residence.</p> <p>Source: Council of the International Organization for Migration (IOM), Discussion Note; Migration and the Environment (November 2007) MC/INF/288; IOM, International Dialogue on Migration (no. 18) Climate Change, Environmental Degradation and Migration (2012); IOM, Outlook on Migration, Environment and Climate Change (2014).</p> <p>Note: There is no international agreement on a term to be used to describe persons or groups of persons that move for environment related reasons. This definition of environmental migrant is not meant to create any new legal categories. It is a working definition aimed at describing all the various situations in which people move in the context of environmental factors.</p>	<p>Personne ou groupe de personnes qui, essentiellement pour des raisons liées à un changement environnemental soudain ou progressif influant négativement sur leur vie ou leurs conditions de vie, sont contraintes de quitter leur lieu de résidence habituelle ou le quittent de leur propre initiative, temporairement ou définitivement, et qui, de ce fait, se déplacent à l'intérieur ou hors de leur pays d'origine ou de résidence habituelle.</p> <p>Source: Conseil de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), Document de travail MC/INF/288 : Migration et environnement (novembre 2007) ; OIM, Dialogue international sur la migration (no 18), Changement climatique, dégradation de l'environnement et migration (2012). OIM, Perspectives sur les migrations, l'environnement et le changement climatique (2014).</p> <p>Note: Il n'existe aucun accord international sur un terme à utiliser pour décrire des personnes ou des groupes de personnes se déplaçant pour des raisons liées à l'environnement. Le but de cette définition de migrant environnemental n'est pas de créer toutes nouvelles catégories juridiques. Il s'agit d'une définition de travail destinée à décrire toutes les différentes situations dans lesquelles les personnes se déplacent dans le contexte de facteurs environnementaux.</p>	<p>شخص أو مجموعة أشخاص يضطرون، بسبب تغيرات مفاجئة أو تدريجية في البيئة، تؤثر سلبًا على حياتهم أو أوضاعهم المعيشية، إلى ترك أماكن إقامتهم المعتادة، أو يختارون القيام بذلك، سواء بشكل مؤقت أو دائم، وينتقلون داخل بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم المعتادة أو خارجه.</p> <p>المصدر: مجلس المنظمة الدولية للهجرة، مذكرة مناقشة: الهجرة والبيئة (تشرين الثاني/نوفمبر 2007) MC/INF/288؛ المنظمة الدولية للهجرة، الحوار الدولي بشأن الهجرة (رقم 18) تغير المناخ، والتدهور البيئي والهجرة (2012)؛ المنظمة الدولية للهجرة، نظرة على الهجرة والبيئة وتغير المناخ (2014).</p> <p>ملحوظة: لا يوجد اتفاق دولي على مصطلح للاستخدام في وصف الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين ينتقلون لأسباب تتعلق بالبيئة. وليس القصد من هذا التعريف للمهاجر البيئي وضع أي فئات قانونية جديدة. إنه تعريف عملي يهدف إلى وصف كافة الحالات العديدة التي ينتقل الأشخاص فيها في سياق العوامل البيئية.</p>	

From the perspective of the country of arrival, a person who moves into a country other than that of his or her nationality or usual residence, so that the country of destination effectively becomes his or her new country of usual residence.

Note: This definition is adapted from the one of long-term migrant provided by the Statistics Division of the United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA): "A person who moves to a country other than that of his or her usual residence for a period of at least a year (12 months), so that the country of destination effectively becomes his or her new country of usual residence. From the perspective of the country of departure, the person will be a long-term emigrant and from that of the country of arrival, the person will be a long-term immigrant" (UN DESA, Recommendations on Statistics of International Migration, Revision 1 (1998) p. 10). The reference to 12 months as a minimum period of stay has been omitted with a view to covering those who emigrate for a shorter period of time, provided that the person has changed his or her usual residence. Given that also short-term emigrants are covered by the definition, and in line with UN DESA understanding of the term short-term migrant, persons who move in cases where the movement to that country is for purposes of recreation, holiday, visits to friends and relatives, business, medical treatment or religious

Du point de vue du pays d'arrivée, personne qui se rend dans un pays autre que celui de sa nationalité ou de sa résidence habituelle, de sorte que le pays de destination devient effectivement son nouveau pays de résidence habituelle.

Note: Cette définition est adaptée de celle de migrant à long terme fournie par la Division des statistiques du Département des affaires économiques et sociales des Nations unies (DAES ONU): « Personne qui se rend dans un pays autre que celui de sa résidence habituelle pour une période d'au moins un an (12 mois), de façon que le pays de destination devienne effectivement son nouveau pays de résidence habituelle. Du point de vue du pays de départ, la personne sera un émigrant de longue durée et du point de vue du pays d'arrivée, la personne sera un immigrant de longue durée » (DAES ONU, Recommandations en matière de migration internationale, Révision 1 (1998) page 10). La référence à une période de séjour de 12 mois minimum a été omise dans le but de couvrir ceux qui émigrent pour une période de temps plus courte à condition que la personne ait changé sa résidence habituelle. Étant donné également que les émigrants à court terme sont couverts par la définition, et en accord avec la compréhension du terme de migrant à court terme du DAES ONU, les personnes qui se déplacent dans le cas où le déplacement vers ce pays est à des fins de loisirs, vacances, visites à des amis et proches, affaires, traitement médical ou pèlerinage religieux sont exclues (ibid.). Qu'un émigrant soit considéré comme émigrant à long terme ou à court terme dépend de la durée du séjour dans le pays de destination.

من منظور بلد الوصول، هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير بلد جنسيته أو إقامته المعتادة بحيث يصبح بلد المقصد هو فعلاً البلد الجديد لإقامته المعتادة .

ملحوظة: هذا التعريف مقتبس من تعريف المهاجر لفترة طويلة الذي قدمته شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة: "الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير بلد إقامته المعتادة لفترة لا تقل عن سنة (12 شهر)، بحيث يصبح بلد المقصد هو فعلاً بلد إقامته المعتادة الجديد. ومن منظور بلد المغادرة يكون ذلك الشخص مهاجراً إلى الخارج لفترة طويلة أما من منظور بلد الوصول فإنه يكون مهاجراً وافداً لفترة طويلة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1 (1998) ص 14). وحُذفت الإشارة إلى 12 شهراً كحد أدنى لفترة الإقامة من أجل تغطية المهاجرين المغادرين الذين يهاجرون لفترة أقصر شريطة تغيير الشخص محل إقامته المعتادة. وما أن المهاجرين إلى الخارج لفترة قصيرة مشمولون بالتعريف أيضاً، ووفقاً لفهم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصطلح المهاجر لفترة قصيرة، يُستثنى الأشخاص الذين ينتقلون في حالات يكون التنقل فيها إلى ذلك البلد لأغراض الترويح، أو لقضاء العطلات، أو لزيارة الأصدقاء والأقارب، أو للقيام بأعمال تجارية، أو للعلاج الطبي أو لزيارة الأماكن المقدسة (المراجع نفسه). ويعتمد اعتبار المهاجر مهاجراً إلى الخارج لفترة طويلة أو قصيرة على مدة الإقامة في بلد المقصد. إذ يعد الشخص الذي يقيم

pilgrimage are excluded (ibid.). Whether an emigrant is considered as long-term or short-term depends on the duration of stay in the country of destination. A person who stays away from the country for a period of three to twelve months is considered a short-term emigrant, whereas a person who stays away from the country for a period exceeding twelve months is considered a long-term emigrant. The definition of who is an emigrant can vary from one country to another.

Une personne qui reste éloignée du pays pendant une période de trois à douze mois est considérée comme émigrant à court terme, alors qu'une personne qui reste éloignée du pays pour une période dépassant douze mois est considérée comme un émigrant à long terme. La définition de qui est un émigrant peut varier d'un pays à l'autre.

خارج البلد لمدة ثلاثة أشهر أو أربعة مهاجرًا إلى الخارج لفترة قصيرة بينما يعتبر الشخص الذي يقيم خارج البلد لفترة تتجاوز اثني عشر شهرًا مهاجرًا إلى الخارج لفترة طويلة. وقد يتفاوت تعريف المهاجر إلى الخارج من بلد إلى آخر.

Migrants in vulnerable situations

Migrants en situation de vulnérabilité

المهاجرون في أوضاع الضعف

(٣٨)

Migrants who are unable to effectively enjoy their human rights, are at increased risk of violations and abuse and who, accordingly, are entitled to call on a duty bearer's heightened duty of care.

Source: Adapted from High Commissioner for Human Rights, Principles and Practical Guidance on the Protection of the Human Rights of Migrants in Vulnerable Situations, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights to the Human Rights Council (3 January 2018) UN Doc A/HRC/37/34, para. 12.

Note: The United Nations High Commissioner for Human Rights (HCHR) in its report to the Human Rights Council underlines that: "the vulnerable situations that migrants face can arise from a range of factors that may intersect or coexist simultaneously, influencing and exacerbating each other and also evolving or changing over time as circumstances change" (HCHR, Principles and

Migrants qui ne peuvent de fait pas jouir de leurs droits de l'homme, qui sont particulièrement exposés à des risques de violations et de violences et qui, en conséquence, ont le droit de demander une protection accrue de la part des débiteurs d'obligations.

Source: Adapté du Haut-Commissariat aux droits de l'homme, Principes et directives pratiques sur la protection des droits de l'homme des migrants en situation de vulnérabilité, Rapport du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme au Conseil des droits de l'homme (3 janvier 2018) Document ONU A/HRC/37/34, paragraphe 12.

Note: Le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, dans son rapport au Conseil des droits de l'homme, souligne que : « les situations de vulnérabilité auxquelles font face les migrants peuvent résulter d'une série de facteurs qui peuvent se recouper ou coexister simultanément, s'influençant ou s'exacerbant mutuellement et évoluant et changeant également au fil du temps en fonction de

هم المهاجرون غير القادرين على التمتع فعلياً بحقوق الإنسان، والمعرضون بشكل متزايد لخطر الانتهاكات والتجاوزات، وبحق لهم بناء على ذلك، مناشدة الجهات المسؤولة أن تؤدي واجب العناية الأكبر الواقع على عاتقها.

المصدر: مقتبس من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مبادئ وتوجيهات عملية بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان (3 كانون الثاني/يناير 2018) وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/37/34، الفقرة 12.

ملحوظة: تؤكد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان أن "الأوضاع الهشة التي يعيشها المهاجرون يمكن أن تنشأ من طائفة من العوامل التي قد تكون متداخلة أو متزامنة، فيؤثر أحدها في الآخر ويفاقم

practical guidance on the protection of the human rights of migrants in vulnerable situations, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Addendum (7 February 2018) UN Doc. A/HRC/37/34/Add.1, para. 12). The HCHR further explains that: "[f]actors that generate vulnerability may cause a migrant to leave their country of origin in the first place, may occur during transit or at destination, regardless of whether the original movement was freely chosen, or may be related to a migrant's identity or circumstances. Vulnerability in this context should therefore be understood as both situational and personal" (ibid., para. 13). Finally, the High Commissioner report also recalls that: "migrants are not inherently vulnerable, nor do they lack resilience and agency. Rather, vulnerability to human rights violations is the result of multiple and intersecting forms of discrimination, inequality and structural and societal dynamics that lead to diminished and unequal levels of power and enjoyment of rights" (ibid.).

l'évolution des circonstances » (Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, Principes et directives pratiques sur la protection des droits de l'homme des migrants en situation de vulnérabilité, Rapport du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, Addendum (7 février 2018) Doc ONU A/HRC/37/34/Add.1, paragraphe 12). De plus, le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme explique que les : « [f]acteurs qui génèrent la vulnérabilité peuvent causer le départ d'un migrant de son pays d'origine en premier lieu, peuvent se produire pendant le transit ou à destination, indépendamment de savoir si le mouvement d'origine a été choisi de manière libre, ou peut être relatif à l'identité ou aux circonstances du migrant. Dans ce contexte, la vulnérabilité doit par conséquent être comprise à la fois comme situationnelle et personnelle » (ibid. paragraphe 13). Enfin, le rapport du Haut-Commissariat rappelle également que : « les migrants ne sont pas intrinsèquement vulnérables, ni ne manquent de résilience et d'action. Au contraire, la vulnérabilité aux violations des droits de l'homme résulte de formes multiples et croisées de discrimination, d'inégalité et de dynamiques structurelles et sociétales entraînant une diminution et une inégalité des niveaux de pouvoir et de jouissance des droits » (ibid.).

أحدها الآخر وتطور وتتغير بمرور الزمن وبتغير الظروف. " (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مبادئ وتوجيهات عملية بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان 3 كانون الثاني/يناير 2018) وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/37/34، الفقرة 12). وتوضح مفوضية حقوق الإنسان كذلك أنه "في البداية، قد تدفع العوامل المؤدية إلى الهشاشة المهاجر إلى مغادرة بلده الأصلي، أو قد تظهر في بلد العبور أو المقصد، بصرف النظر عما إذا كان المهاجر قد غادر بلده الأصلي بمحض إرادته أم لا، أو قد تكون مرتبطة بحماية المهاجر أو ظروفه الخاصة. ولذلك، ينبغي أن تُفهم الهشاشة في هذا السياق على أنها ظرفية وشخصية في آن واحد معاً" (المرجع نفسه، الفقرة 13). وأخيراً يشير تقرير المفوض السامي إلى أن المهاجرين "ليسوا ضعفاء بطبيعتهم ولا هم يفتقرون بطبيعتهم إلى القدرة على الصمود والتكيف. بل إن تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان ناجم عن تعدد وتداخل أشكال التمييز واللامساواة والديناميات الهيكلية والاجتماعية التي تؤدي إلى إضعاف قدراتهم وتباينها وتمنعهم من التمتع بحقوقهم" (المرجع نفسه).

Internally displaced persons (IDPs)

Personnes déplacées à l'intérieur de leur propre pays

النازحون داخلياً

(٣٩)

Persons or groups of persons who have been forced or (IDPs) obliged to flee or to leave their homes or places of habitual residence, in particular as a result of or in order to avoid the effects of armed conflict,

Personnes ou groupes de personnes qui ont été forcés ou contraints de fuir ou de quitter leur foyer ou leur lieu de résidence habituelle, notamment en raison d'un conflit armé, de situations de violence généralisée, de violations

الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكْرِهوا على ترك منازلهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح، أو

situations of generalized violence, violations of human rights or natural or human-made disasters, and who have not crossed an internationally recognized State border.

Source: Guiding Principles on Internal Displacement, annexed to United Nations Commission on Human Rights, Report of the Representative of the Secretary-General, Mr. Francis M. Deng, Submitted Pursuant to Commission Resolution 1997/39, Addendum (11 February 1998) UN Doc E/CN.4/1998/53/Add.2, 6.

Note: Whilst the Guiding Principles on Internal Displacement are not binding, they have become an authoritative reference on how States should respond to internal displacement. Adopted by the then Human Rights Commission (Guiding Principles on Internal Displacement, annexed to United Nations Commission on Human Rights, Report of the Representative of the Secretary General, Mr Francis M. Deng, Submitted Pursuant to Commission Resolution 1997/39, Addendum (11 February 1998) UN Doc. E/CN.4/1998/53/Add.2), the Guiding Principles have been endorsed by the United Nations General Assembly (2005 World Summit Outcome (20 September 2005) UN Doc. A/60/L.1, para. 132), widely used as an advocacy tool by international organizations and non-governmental organizations, translated into two binding documents at the regional level in Africa (the African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention) (adopted 23 October 2009,

des droits de l'homme ou de catastrophes naturelles ou provoquées par l'homme ou pour en éviter les effets, et qui n'ont pas franchi les frontières internationalement reconnues d'un État.

Source: Principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays, annexés à Commission des droits de l'homme des Nations unies, Rapport du représentant du secrétaire général, M. Francis M. Deng, présenté conformément à la résolution de la commission 1997/39, Addendum (11 février 1998) Doc ONU E/CN.4/1998/53/Add. 2, 6.

Note: Tandis que les Principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays ne sont pas contraignants, ceux-ci sont devenus une référence faisant autorité sur la façon dont les États doivent répondre au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays. Adoptés par la Commission des droits de l'homme de l'époque (Principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays, annexés à Commission des droits de l'homme des Nations unies, Rapport du représentant du secrétaire général, M. Francis M. Deng, présenté conformément à la résolution de la commission 1997/39, Addendum (11 février 1998) Doc ONU E/CN.4/1998/53/Add. 2), les Principes directeurs ont été approuvés par l'Assemblée générale des Nations unies (Résultat du sommet mondial de 2005 (20 septembre 2005) Doc ONU A/60/L.1, paragraphe 132), largement utilisés comme outil de plaidoyer par les organisations internationales et non gouvernementales, les organisations, traduits en deux

حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.

المصادر: مقتبس من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، مرفق تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المقدم من ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م دينغ، عملاً بقرار اللجنة 39/1997، إضافة (27 أيلول/سبتمبر 2002) وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2*, الصفحة 5.

ملحوظة: بينما لا تعتبر المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي ملزمة إلا أنها أصبحت مرجعاً رسمياً حول الكيفية التي ينبغي بها للدول أن تتصدى للنزوح الداخلي. اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان آنذاك (مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي، مرفق تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، المقدم من ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م دينغ، عملاً بقرار اللجنة 39/1997، إضافة (27 أيلول/سبتمبر 2002) وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2* وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ التوجيهية) نتائج القمة العالمية لعام 2005 (20 أيلول/سبتمبر 2005) وثيقة الأمم المتحدة A/60/L.1، الفقرة 132)، وتستخدمها الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية على نطاق واسع بوصفها أداة للدعوة، وترجمت إلى وثيقتين ملزمتين على المستوى الإقليمي في إفريقيا (اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا (اتفاقية كمبالا) (اعتمدت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009، ودخلت حيز النفاذ في 6 كانون

entered into force 6 December 2012) and the Great Lakes Protocol on the Protection and Assistance to Internally Displaced Persons (adopted 30 November 2006, entered into force 21 June 2008)), and incorporated in a number of States' policies or legislation.

documents contraignants au niveau régional en Afrique (la Convention de l'union africaine sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique (Convention Kampala) (adoptée le 23 octobre 2009, entrée en vigueur le 6 décembre 2012) et le Protocole des Grands Lacs sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées à l'intérieur de leur propre pays (adopté le 30 novembre 2006, entrée en vigueur le 21 juin 2008)), et intégrés dans un certain nombre de politiques ou législations des États.

الأول/ديسمبر 2012) وبروتوكول منطقة البحيرات الكبرى بشأن حماية ومساعدة النازحين داخليا (اعتمد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، ودخل حيز النفاذ في 21 حزيران/يونيو 2008)، وأدرج في عدد من سياسات الدول وتشريعاتها.

Displacement	Déplacement forcé	النزوح	(٤٠)
<p>The movement of persons who have been forced or obliged to flee or to leave their homes or places of habitual residence, in particular as a result of or in order to avoid the effects of armed conflict, situations of generalized violence, violations of human rights or natural or human-made disasters.</p> <p>Source: Adapted from Guiding Principles on Internal Displacement, annexed to United Nations Commission on Human Rights, Report of the Representative of the Secretary-General, Mr Francis M. Deng, Submitted Pursuant to Commission Resolution 1997/39, Addendum (11 February 1998) UN Doc E/CN.4/1998/53/Add.2, 5, para. 2 of the introduction.</p> <p>Note: Unlike the Guiding Principles on Internal Displacement, the above definition is meant to cover both internal and cross-border displacement. Principle 6 of the Guiding Principles stipulates the right to be protected against arbitrary displacement.</p>	<p>Mouvement de personnes ayant été forcées ou contraintes de fuir ou de quitter leur foyer ou leur lieu de résidence habituelle, notamment en raison d'un conflit armé, de situations de violence généralisée, de violations des droits de l'homme ou de catastrophes naturelles ou provoquées par l'homme ou pour en éviter les effets.</p> <p>Source: Adapté des Principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays, annexés à Commission des droits de l'homme des Nations Unies, Rapport du Représentant du Secrétaire général, M. Francis M. Deng, présenté conformément à la résolution 1997/39 de la Commission des droits de l'homme, Additif (11 février 1998), document de l'ONU E/CN.4/1998/53/Add.2, p. 6, paragraphe 2 de l'introduction.</p> <p>Note: Contrairement aux Principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays, la définition ci-dessus couvre à la fois le déplacement à l'intérieur d'un pays et</p>	<p>الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكْرِهوا على ترك منازلهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح، أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من فعل البشر</p> <p>المصادر: مقتبس من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، مرفق تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المقدم من ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م دينغ، عملاً بقرار اللجنة 39/1997، إضافة (27 أيلول/سبتمبر 2002) وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2*, الصفحة 5، الفقرة 2 من المقدمة.</p> <p>ملحوظة: خلافاً للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي يُقصد بالتعريف أعلاه تغطية كل من النزوح الداخلي والعاور للحدود. وينص المبدأ 6 من المبادئ التوجيهية على الحق في الحماية من النزوح</p>	

Displacement is considered arbitrary in the following circumstances:

“(a) When it is based on policies of apartheid, “ethnic cleansing” or similar practices aimed at/ or resulting in altering the ethnic, religious or racial composition of the affected population; (b) In situations of armed conflict, unless the security of the civilians involved or imperative military reasons so demand; (c) In cases of large-scale development projects, which are not justified by compelling and overriding public interests; (d) In cases of disasters, unless the safety and health of those affected requires their evacuation; and (e) When it is used as a collective punishment” (Guiding Principles on Internal Displacement, annexed to United Nations Commission on Human Rights, Report of the Representative of the Secretary General, Mr Francis M. Deng, Submitted Pursuant to Commission Resolution 1997/39, Addendum (11 February 1998) UN Doc. E/CN.4/1998/53/Add.2, Principle 6.2). In order not to be arbitrary, displacement shall also last no longer than required by the circumstances (ibid., Principle 6.3). In international humanitarian law, the (forced) displacement of civilians is prohibited and constitutes a war crime both in times of international and non-international armed conflicts except when required for their security or imperative military reasons (see Geneva Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (adopted 12 August 1949, entered into force 21 October 1950) 75 UNTS 287, Art. 49(1); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection

transfrontalier. Le Principe 6 des Principes directeurs stipule le droit d’être protégé contre un déplacement arbitraire. Le déplacement est considéré comme arbitraire dans les circonstances suivantes :

« (a) lorsqu’il est basé sur des politiques d’apartheid, de politiques de « nettoyage ethnique », ou de pratiques similaires dont l’objectif ou la résultante est la modification de la composition ethnique, religieuse ou raciale de la population touchée ; (b) dans des situations de conflit armé, à moins que la sécurité des personnes civiles concernées ou des raisons militaires impérieuses ne les aient rendus nécessaires ; (c) dans des projets de développement de vaste envergure qui ne sont pas justifiés par des considérations impérieuses liées à l’intérêt supérieur du public ; (d) catastrophe, à moins que la sécurité et la santé des personnes concernées n’exigent leur évacuation ; et (e) lorsqu’il est utilisé comme un moyen de châtiment collectif » (Principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l’intérieur de leur propre pays, annexés à Commission des droits de l’homme des Nations Unies, Rapport du Représentant du Secrétaire général, M. Francis M. Deng, présenté conformément à la résolution 1997/39 de la Commission des droits de l’homme, Addendum (11 février 1998), document de l’ONU E/CN.4/1998/53/Add.2, Principe 6.2). Pour ne pas être arbitraire, le déplacement ne doit pas durer plus longtemps que ne l’exigent les circonstances (ibid. Principe 6.3). Dans le droit humanitaire international, le déplacement (forcé) de civils est interdit et constitue un crime de guerre à la fois en des temps de conflits armés internationaux et non internationaux pour leur sécurité ou pour des raisons militaires

التعسفي. ويعتبر النزوح تعسفياً في الأحوال التالية: "أ) عندما يقوم على أساس سياسات الفصل العنصري، أو التطهير العرقي" أو أية ممارسات مماثلة رامية أو مؤدية إلى تغيير التركيبة الإثنية أو الدينية أو العرقية للسكان المتضررين؛ (ب) في حالات النزاع المسلح، ما لم يتطلبه أمن المدنيين أو تحتمه أسباب عسكرية؛ (ج) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبررها مصلحة الجمهور العليا والغالبة؛ (د) في حالات الكوارث، ما لم يكن ضروريا إجلاء الأشخاص المتضررين حفاظاً على سلامتهم وصحتهم؛

(هـ) عندما يستخدم كأداة للعقوبة الجماعية" (المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، مرفق تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، المقدم من ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م دينغ، عملاً بقرار اللجنة 39/1997، إضافة (27) أيلول/سبتمبر 2002) وثيقة الأمم المتحدة، E/CN.4/1998/53/Add.2، المبدأ 6.2). وحتى لا يكون النزوح تعسفياً لا يجوز أن يستمر النزوح مدة أطول مما تقتضيه الظروف (المرجع نفسه، المبدأ 6.3). وفي القانون الدولي الإنساني يُمنع النزوح (القسري) للمدنيين ويعتبر من جرائم الحرب في أوقات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ما لم يتطلبه أمن المدنيين أو تحتمه أسباب عسكرية (راجع اتفاقية جنيف (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اعتمدت في 12 آب/أغسطس 1949، ودخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1950) 75 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 287، المادة 49 (1)؛ والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية

of Victims of Non-International Armed Conflicts (adopted 8 June 1977, entered into force 7 December 1978) 1125 UNTS 609 (Additional Protocol II) Art. 17(1) and (2); Rome Statute of the International Criminal Court (adopted 17 July 1998, entered into force 1 July 2002) 2187 UNTS 3, Art. 8(2)(a)(viii) and (e)(viii)). The prohibition of individual or mass displacement is also endorsed by the African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention) (adopted 23 October 2009, entered into force 6 December 2012) Art. 4(4)(b)).

impérieuses (voir Convention de Genève (IV) relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre (adoptée le 12 août 1949, entrée en vigueur le 21 octobre 1950) 75 UNTS 287, article 49(1); Protocole additionnel aux Conventions de Genève du 12 août 1949 relatif à la protection des victimes de conflits armés non internationaux (adopté le 8 juin 1977, entré en vigueur le 7 décembre 1978) 1125 UNTS 609 (Protocole additionnel II) articles 17(1) et (2); Statut de Rome de la Cour pénale internationale (adopté le 17 juillet 1998, entré en vigueur le 1^{er} juillet 2002) 2187 UNTS 3, article 8(2)(a)(viii) et (e)(viii). L'interdiction du déplacement individuel ou de masse est également approuvée par la Convention de l'union africaine sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique (Convention Kampala) (adoptée le 23 octobre 2009, entrée en vigueur le 6 décembre 2012) art. 4(4)(b)).

(اعتمد في 8 حزيران/يونيو 1977، ودخل حيز النفاذ في 7 كانون الأول/ديسمبر 1978) 1125 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 609 (البروتوكول الإضافي الثاني) المادة 17 (1) و(2)؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (اعتمد في 17 تموز/يوليو 1998، ودخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليو 2002) 2187 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 3، المادة 8 (2) (أ) '8' و(هـ) '8'. كما تنص أيضًا اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا (اتفاقية كمبالا) على منع النزوح الفردي أو الجماعي (اعتمدت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009، ودخلت حيز النفاذ في 6 كانون الأول/ديسمبر 2012) المادة 4 (4) (ب)).

Migration

Migration

الهجرة

(٤١)

The movement of persons away from their place of usual residence, either across an international border or within a State.

Tout mouvement de personnes quittant leur lieu de résidence habituelle, soit à l'intérieur d'un même pays, soit par-delà une frontière internationale.

انتقال الأشخاص بعيداً عن مكان إقامتهم المعتادة سواء عبر الحدود الدولية أو داخل دولة ما.

Safe, orderly and regular migration

Migrations sûres, ordonnées et régulières

الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

(٤٢)

Movement of persons in keeping both with the laws and regulations governing exit from, entry and return to and stay in States and with States' international law obligations, in a manner in which the human dignity and well-being of migrants are upheld, their rights are respected, protected and fulfilled and the risks associated with the movement

Mouvements de personnes s'effectuant conformément aux lois et réglementations régissant l'entrée, la sortie, le retour et le séjour dans un État, et conformément aux obligations incombant aux États au titre du droit international, de telle sorte que la dignité humaine et le bien-être des migrants soient préservés, que leurs droits soient respectés, protégés et réalisés, et que les risques associés à de tels

تنقل الأشخاص بما يتماشى مع القوانين واللوائح التي تحكم الخروج من الدول والدخول والعودة إليها والبقاء فيها وكذلك بما يتوافق مع التزامات الدول بالقانون الدولي، على النحو الذي يحافظ على كرامة الإنسان ورفاهيته، واحترام حقوقه وحمايتها وتنفيذها مع إقرار المخاطر المصاحبة لتنقل الأشخاص والتخفيف من حدتها.

of people are acknowledged and mitigated.

Note: The term is the one used in the title of the Global Compact for Migration (Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, in General Assembly Resolution 73/195, adopted on 19 December 2018, UN Doc. A/RES/73/195 (19 January 2019)). Some variations are used in other documents. Target 10.7 of the 2030 Agenda for Sustainable Development requires States to: "Facilitate orderly, safe, regular and responsible migration and mobility of people, including through the implementation of planned and well-managed migration policies" (United Nations General Assembly, Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development (21 October 2015) A/RES/70/1). The IOM's Migration and Governance Framework (MiGOF) also refers to "orderly, safe, regular and responsible migration" in its title, whereas one of the framework's objectives is about ensuring that "migration takes place in a safe, orderly and dignified manner" (International Organization for Migration, Migration Governance Framework (2015) C/106/40, Objective 3).

mouvements soient pris en compte et atténués.

Note: Le terme est celui utilisé dans le titre du Pacte mondial pour les migrations (Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, dans la Résolution 73/195 de l'assemblée générale, adoptée le 19 décembre 2018, Doc. ONU A/RES/73/195 (19 janvier 2019)). Certaines variations sont utilisées dans d'autres documents. La cible 10.7 de l'Agenda 2030 pour le développement durable exige que les États : « facilitent la migration et la mobilité de manière ordonnée, sans danger, régulière et responsable, notamment par la mise en œuvre de politiques de migration planifiées et bien gérées » (Assemblée générale des Nations unies, Transformer notre monde : l'agenda 2030 pour le développement durable (21 octobre 2015) A/RES/70/1). Le Cadre de gouvernance des migrations (MiGOF) de l'OIM fait également référence à une « migration ordonnée, sûre, régulière et responsable » dans son titre, tandis que l'un des objectifs du cadre est de s'assurer que la « migration se déroule dans des conditions sûres, en bon ordre et dans la dignité » (Organisation internationale pour les migrations, Cadre de gouvernance des migrations (2015) C/106/40, objectif 3).

ملحوظة: هذا المصطلح مستخدم في عنوان

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الوارد في قرار الجمعية العامة 195/73، الذي اعتمد في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/73/195 (19 كانون الثاني/يناير 2019)). وتوجد بعض الاختلافات في الصيغ المستخدمة في وثائق أخرى. إذ يتطلب المقصد 7 من الهدف 10 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030: "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (21 تشرين الأول/أكتوبر 2015) A/RES/70/1). ويشير إطار حوكمة الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة في عنوانه أيضاً إلى هجرة "منظمة وآمنة ومنظمة ومتسمة بالمسؤولية"، بينما من ضمن أهداف الإطار ضمان "أن تتم الهجرة بشكل آمن ومنظم وكرام" (المنظمة الدولية للهجرة، إطار حوكمة الهجرة (2015) C/106/40، الهدف 3).

Internal migration

Migration interne

الهجرة الداخلية

(٤٣)

The movement of people within a State involving the establishment of a new temporary or permanent residence.

Source: Adapted from International Organization for Migration, World Migration Report 2015.

Mouvement de personnes à l'intérieur d'un État aux fins d'y établir une nouvelle résidence, temporaire ou permanente.

Source: Adapté de Organisation internationale pour les migrations, Rapport État de la migration dans le monde 2015.

تنقل الأشخاص داخل الدولة وينطوي ذلك على اتخاذ محل جديد للإقامة المؤقتة أو الدائمة.

المصادر: مقتبس من المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015.

Note: Internal migration movements can be temporary or permanent and include those who have been displaced from their habitual place of residence such as internally displaced persons, as well as persons who decide to move to a new place, such as in the case of rural-urban migration. The term also covers both nationals and non-nationals moving within a State, provided that they move away from their place of habitual residence.

Note: Les mouvements migratoires en interne peuvent être temporaires ou permanents et incluent les personnes qui ont été déplacées de leur lieu de résidence habituelle comme les personnes déplacées en interne, ainsi que les personnes qui décident de se déplacer vers un nouveau lieu, comme dans le cas d'une migration rurale-urbaine. Le terme couvre également les déplacements nationaux et non nationaux au sein d'un État, à condition qu'ils partent de leur lieu de résidence habituelle.

ملحوظة: قد تكون تنقلات الهجرة الداخلية مؤقتة أو دائمة، وقد تشمل النازحين من أماكن إقامتهم المعتادة مثل النازحين داخلياً، وكذلك الأشخاص الذين يقررون الانتقال إلى مكان جديد مثل الهجرة من الريف إلى الحضر. ويغطي المصطلح أيضاً كلا من المواطنين وغير المواطنين المتنقلين داخل الدولة شريطة تنقلهم بعيداً عن أماكن إقامتهم المعتادة.

International migration

Migration internationale

الهجرة الدولية

(٤٤)

The movement of persons away from their place of usual residence and across an international border to a country of which they are not nationals.

Mouvement de personnes qui quittent leur lieu de résidence habituelle pour se rendre dans un pays dont elles n'ont pas la nationalité, franchissant par conséquent une frontière internationale.

تنقل الأشخاص بعيداً عن مكان إقامتهم المعتادة وعبر الحدود الدولية إلى بلد ليسوا من رعاياه.

Note: Similarly to the above definition, for statistical purposes, the United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA) defines an "international migrant" as "any person who changes his or her country of usual residence" (Recommendations on Statistics of International Migration, Revision 1 (1998) para. 32). The UN DESA definition excludes movements that are due to "recreation, holiday, visits to friends and relatives, business, medical treatment or religious pilgrimages" (ibid).

Note: Comme pour la définition précitée, le Département des affaires économiques et sociales des Nations Unies (DESA) définit le « migrant international », à des fins statistiques, comme « toute personne qui change de pays de résidence habituelle » (Recommandations en matière de statistiques des migrations internationales, première révision (1998) (par. 32)). Sont exclus de cette définition les déplacements effectués « à des fins de loisirs, de vacances, de visites à des amis ou à de la famille, d'affaires, de traitement médical ou de pèlerinages religieux » (Ibid).

ملحوظة: مثل التعريف السابق وللأغراض الإحصائية تُعرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة "المهاجر الدولي" باعتباره "أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة" (توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1 (1998) الفقرة 32). يستثني تعريف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة الانتقالات "للترفيه، أو لقضاء العطلات، أو زيارة الأصدقاء والأقارب، أو للقيام بأعمال تجارية، أو للعلاج الطبي أو لزيارة الأماكن المقدسة" (المرجع نفسه).

Emigration

Émigration

الهجرة المغادرة

(٤٥)

From the perspective of the country of departure, the act of moving from one's country of nationality or usual residence

Du point de vue du pays de départ, action de quitter le pays de nationalité ou de résidence habituelle pour s'installer dans un

من منظور بلد المغادرة، هو تنقل الشخص من بلد جنسيته أو إقامته المعتادة إلى بلد

to another country, so that the country of destination effectively becomes his or her new country of usual residence.	autre pays, de sorte que le pays de destination devient effectivement le nouveau pays de résidence habituelle.	آخر، بحيث يصبح بلد المقصد هو فعلاً البلد الجديد لإقامته المعتادة.
Regular migration	Migration régulière	الهجرة النظامية (٤٦)
Migration that occurs in compliance with the laws of the country of origin, transit and destination.	Migration effectuée en conformité avec la législation du pays d'origine, de transit et de destination.	الهجرة التي تحدث وفقاً لقوانين بلد المنشأ والعبور والمقصد.
Immigration	Immigration	الهجرة الوافدة (٤٧)
From the perspective of the country of arrival, the act of moving into a country other than one's country of nationality or usual residence, so that the country of destination effectively becomes his or her new country of usual residence.	Du point de vue du pays d'arrivée, fait de se rendre dans un pays autre que celui de sa nationalité ou de sa résidence habituelle, de sorte que le pays de destination devient effectivement le nouveau pays de résidence habituelle.	من منظور بلد الوصول، هو تنقل الشخص إلى بلد غير بلد جنسيته أو إقامته المعتادة بحيث يصبح بلد المقصد هو فعلاً البلد الجديد لإقامته المعتادة.
Climate migration	Migration climatique	الهجرة بسبب تغير المناخ (٤٨)
The movement of a person or groups of persons who, predominantly for reasons of sudden or progressive change in the environment due to climate change, are obliged to leave their habitual place of residence, or choose to do so, either temporarily or permanently, within a State or across an international border.	Mouvement d'une personne ou d'un groupe de personnes qui, essentiellement pour des raisons liées à une modification soudaine ou progressive de l'environnement en raison du changement climatique, sont contraintes de quitter leur lieu de résidence habituelle, ou le quittent de leur propre initiative, temporairement ou définitivement, pour se rendre ailleurs sur le territoire d'un État ou par-delà une frontière internationale.	تنقل شخص أو مجموعة أشخاص يضطرون، لأسباب تعود في الغالب إلى تغيرات مفاجئة أو تدريجية في البيئة بسبب تغير المناخ، إلى ترك أماكن إقامتهم المعتادة، أو يختارون القيام بذلك، سواء بشكل مؤقت أو دائم داخل الدولة أو عبر الحدود الدولية.
Source: Warsaw International Mechanism, Executive Committee, Action Area 6: Migration, Displacement and Human Mobility – Submission from the International Organization for Migration (IOM, 2016); M. Traore Chazalnoël and D. Ionesco, Defining Climate Migrants – Beyond Semantics (IOM	Source: Traduit de Mécanisme international de Varsovie, Comité exécutif, domaine d'action 6: Migrations, déplacements et mobilité des êtres humains – Communication de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM, 2016);	المصدر: آلية وارسو الدولية، اللجنة التنفيذية، Action Area 6: Migration, Displacement and Human Mobility – ورقة مقدمة من المنظمة الدولية للهجرة (2016)؛ M. Traore Chazalnoël and D. Ionesco, Defining Climate Migrants – Beyond Semantics

weblog, 6 June 2016) (last accessed 23 May 2018).

Note: This is a working definition of the International Organization for Migration with an analytic and advocacy purpose which does not have any specific legal value. Climate migration is a subcategory of environmental migration; it defines a singular type of environmental migration, where the change in the environment is due to climate change. Migration in this context can be associated with greater vulnerability of affected people, particularly if it is forced. Yet, migration can also be a form of adaptation to environmental stressors, helping to build resilience of affected individuals and communities.

M. Traore Chazalnoël et D. Ionesco, Defining Climate Migrants – Beyond Semantics (blog de l'OIM, 6 juin 2016) (dernière consultation le 23 mai 2018).

Note: Il s'agit d'une définition du travail de l'Organisation internationale pour les migrations ayant un but d'analyse et de plaidoyer, mais n'ayant pas de valeur juridique spécifique. La migration climatique est une sous-catégorie de la migration environnementale ; elle définit un type particulier de migration environnementale où le changement de l'environnement est dû au changement climatique. Dans ce contexte, la migration peut être associée à une plus grande vulnérabilité des personnes affectées, notamment si elles sont forcées. Cependant, la migration peut également être une forme d'adaptation aux facteurs de stress environnementaux, aidant à renforcer la résilience des individus et communautés affectés.

(IOM weblog, 6 June 2016) (آخر دخول في 23 أيار/مايو 2018).

ملحوظة: هذا تعريف عملي وضعته المنظمة الدولية للهجرة لأغراض التحليل والدعوة وليس له أي قيمة قانونية محددة. والهجرة بسبب تغير المناخ فئة فرعية للهجرة البيئية، وتحدد نوعاً واحداً من الهجرة البيئية حيث يكون التغير في البيئة ناجماً عن تغير المناخ. ويمكن ربط الهجرة في هذا السياق بالمرشد من الضعف في حالة الأشخاص المتأثرين لا سيما إذا ما كانت الهجرة قسرية. بيد أن الهجرة قد تكون أيضاً شكلاً من أشكال التكيف مع عوامل الضغط البيئية بما يساعد في بناء القدرة على الصمود لدى الأشخاص والمجتمعات المتأثرة.

Irregular migration

Migration irrégulière

الهجرة غير النظامية

(٤٩)

Movement of persons that takes place outside the laws, regulations, or international agreements governing the entry into or exit from the State of origin, transit or destination.

Note: Although a universally accepted definition of irregular migration does not exist, the term is generally used to identify persons moving outside regular migration channels. The fact that they migrate irregularly does not relieve States from the obligation to protect their rights. Moreover, categories of migrants who may not have any other choice but to use irregular migration channels can also include refugees,

Mouvement de personnes contrevenant aux lois, aux réglementations ou aux accords internationaux qui régissent l'entrée ou la sortie du pays d'origine, de transit ou de destination.

Note: Bien qu'il n'existe pas de définition universellement acceptée de migration irrégulière, le terme est généralement utilisé pour identifier des personnes qui se déplacent en dehors des voies de migration légales. Le fait qu'elles migrent illégalement ne dispense pas les États de leur obligation de protéger leurs droits. De plus, les catégories de migrants qui n'ont pas d'autre choix que d'utiliser des voies de migration irrégulières peuvent inclure les

تنقل الأشخاص خارج إطار القوانين أو اللوائح أو الاتفاقات الدولية الحاكمة للدخول إلى دولة المنشأ أو العبور أو المقصد أو الخروج منها.

ملحوظة: بالرغم من عدم وجود تعريف مقبول عالمياً للهجرة غير النظامية إلا أن هذا المصطلح يُستخدم بشكل عام لتحديد الأشخاص المتنقلين خارج قنوات الهجرة النظامية. وهجرتهم بشكل غير نظامي لا تعفي الدول من واجب حماية حقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك قد يكون أيضاً من بين فئات المهاجرين الذين قد لا يكون لديهم أي خيار آخر سوى استخدام قنوات الهجرة غير النظامية كل من اللاجئين، أو ضحايا

victims of trafficking, or unaccompanied migrant children. The fact that they use irregular migration pathways does not imply that States are not, in some circumstances, obliged to provide them with some forms of protection under international law, including access to international protection for asylum seekers fleeing persecution, conflicts or generalized violence. In addition, refugees are protected under international law against being penalized for unauthorized entry or stay if they have travelled from a place where they were at risk (Convention relating to the Status of Refugees (adopted 28 July 1951, entered into force 22 April 1954) 189 UNTS 137, Art. 31(1)).

réfugiés, les victimes de traite des personnes, ou des enfants de migrants non accompagnés. Le fait d'utiliser des filières de migration irrégulières n'implique pas le fait que les États ne sont pas, dans certaines circonstances, dans l'obligation de leur fournir certaines formes de protection en vertu du droit international, y compris l'accès à la protection internationale pour les demandeurs d'asile fuyant la persécution, les conflits ou la violence généralisée. De plus, les réfugiés sont protégés en vertu du droit international contre toute sanction en cas d'entrée ou de séjour non autorisés si ceux-ci ont voyagé d'un lieu où ils étaient en danger (Convention relative au statut des réfugiés (adoptée le 28 juillet 1951, entrée en vigueur le 22 avril 1954) 189 UNTS 137, article 31(1)).

الاتجار، أو الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بنويعهم. واستخدامهم لسبل الهجرة غير النظامية لا يعني أن الدول غير ملزمة، في بعض الظروف، بتوفير بعض أشكال الحماية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الوصول إلى الحماية الدولية لطالبي اللجوء الهاربين من الاضطهاد، أو النزاعات أو العنف العام. وبالإضافة إلى ذلك، يحمي القانون الدولي اللاجئين من العقاب بسبب دخولهم أو وجودهم دون إذن إذا كانوا قادمين من مكان كانوا معرضين فيه للخطر (الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ((اعتمدت في 28 تموز/يوليو 1951، ودخلت حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 1954) 189 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المادة 31 (1)).

Inter-State Consultation Mechanisms on Migration (ISCM)

Mécanismes consultatifs interétatiques sur la migration (MCIM)

آليات التشاور الإقليمية بين الدول بشأن الهجرة

(٥٠)

State-led, ongoing information-sharing and policy dialogues on the regional, interregional or global level for States with an interest in promoting cooperation in the field of migration.

Enceintes permanentes de concertation et d'échange d'informations régionales, interrégionales ou mondiales placées sous l'autorité des États, qui réunissent des pays désireux de promouvoir la coopération dans le domaine de la migration.

حوارات حول السياسة وتبادل المعلومات المستمر، تقودها الدول على الصعيد الإقليمي، أو لأقاليمي أو العالمي بالنسبة للدول التي لها مصلحة في تعزيز التعاون في مجال الهجرة.

Note: Inter-State Consultation Mechanisms on migration comprise of global processes on migration, interregional forums on migration (bridging two or more regions) and regional consultative processes on migration (covering one region).

Note: Les mécanismes consultatifs interétatiques sur la migration comprennent des processus mondiaux sur la migration, des forums interrégionaux sur la migration (reliant deux régions ou plus) et des processus consultatifs régionaux sur la migration (couvrant une région).

ملحوظة: تتكون آليات التشاور الإقليمية بين الدول بشأن الهجرة من عمليات عالمية تتعلق بالهجرة، ومنتديات بين الأقاليم بشأن الهجرة (تجمع بين إقليمين أو أكثر) وعمليات تشاورية إقليمية حول الهجرة (تغطي إقليماً واحداً).

Any legislation, policy or practice, formal or informal, aimed at preventing the unnecessary detention of persons for reasons relating to their migration status.

Source: Adapted from International Detention Coalition, There Are Alternatives: A Handbook for Preventing Unnecessary Immigration Detention (revised edition, 2015) p. 78.

Note: International human rights law provides that detention, including in the migration context, must only be used as a last resort, that is when alternatives cannot be applied. Examples of alternatives to detention include measures ranging from policy or legislative developments that have an impact on preventing unnecessary detention, to effective screening and identification procedures, community-based or casework-oriented models, bail, bond and surety options, open or semi-open centres, reporting requirements and case resolution options.

Toute loi, politique ou pratique, officielle ou non, permettant d'éviter la détention non indispensable de personnes en raison de leur statut migratoire.

Source: Adapté de « International Detention Coalition, There are Alternatives: A Handbook for Preventing Unnecessary Immigration Detention » (édition révisée, 2015) page 78.

Note: Le droit international des droits de l'homme prévoit que la détention, y compris dans le contexte de migration, doit uniquement être utilisée en dernier recours, à savoir lorsque les alternatives ne peuvent être appliquées. Les exemples d'alternatives à la détention incluent des mesures allant de l'élaboration de politiques ou de lois ayant une incidence sur la prévention de la détention inutile aux procédures efficaces de sélection et d'identification, modèles communautaires ou axés sur le travail social, options en matière de caution, cautionnement et sûreté, centres ouverts ou semi-ouverts, exigences en matière de rapport et options de résolution d'affaires.

أي تشريعات أو سياسة أو ممارسة، سواء رسمية أو غير رسمية، تهدف إلى منع الاحتجاز غير الضروري للأشخاص لأسباب تتعلق بوضع هجرتهم.

المصدر: مقتبس من التحالف الدولي لمناهضة الاحتجاز، هناك بدائل: دليل لمنع الاحتجاز غير الضروري للمهاجرين الوافدين

There Are Alternatives: A Handbook for Preventing Unnecessary Immigration Detention (revised edition, 2015) p. 78

ملحوظة: ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على وجوب عدم استخدام الاحتجاز، بما في ذلك سياق الهجرة، إلا بوصفه الملاذ الأخير عندما لا يتسنى تطبيق البدائل الأخرى. ومن الأمثلة على بدائل الاحتجاز التدابير التي تتراوح بين التطورات السياسية أو التشريعية التي تؤثر على منع الاحتجاز غير الضروري، والإجراءات الفعالة المتعلقة بالفرز وتحديد الهوية، والنماذج المجتمعية أو الفردية، والكفالة، وخيارات السندات والضمانات، والمراكز المفتوحة وشبه المفتوحة، ومتطلبات الإبلاغ وخيارات تسوية القضايا.

In the migration context, the country through which a person or a group of persons pass on any journey to the country of destination or from the country of destination to

Dans le contexte de la migration, pays que traverse une personne ou un groupe de personnes pour se rendre dans le pays de destination ou, quittant le pays de destination, pour se rendre dans le pays

في سياق الهجرة، هو البلد الذي يمر فيه شخص أو مجموعة أشخاص في أي رحلة إلى بلد المقصد أو من بلد المقصد إلى بلد المنشأ أو الإقامة المعتادة.

the country of origin or of habitual residence.

Source: Adapted from International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families (adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3, Art. 6(c).

Note: There is a notion of temporariness in the concept of transit. However, for many migrants, particularly those migrating irregularly, the journey to the intended destination can take months or years. This challenges the very notion of transit and triggers the question on how much time needs to pass for the country of transit to be considered as a destination (United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, Situation of Migrants in Transit (2015) p. 5).

d'origine ou de résidence habituelle.

Source: Adapté de la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille ((adoptée le 18 décembre 1990, entrée en vigueur le 1er juillet 2003), Recueil de Traités des Nations Unies, vol. 2220, p. 3), art. 6 c).

Note: Une notion de temporalité existe dans le concept de transit. Cependant, pour de nombreux migrants, notamment ceux qui migrent irrégulièrement, le voyage vers la destination souhaitée peut prendre des mois ou des années. Cela met en cause la notion même de transit et déclenche la question de savoir combien de temps doit s'écouler pour que le pays de transit soit considéré comme une destination (Bureau du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, Situation des migrants en transit (2015) page 5).

المصدر: مقتبس من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ((اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1990، ودخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليو 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المادة 6 (ج).

ملحوظة: ثمة صفة مؤقتة في مفهوم العبور. بيد أنه بالنسبة للكثير من المهاجرين، خصوصًا المهاجرين بشكل غير نظامي، قد تمتد الرحلة إلى الوجهة المقصودة إلى شهور أو سنوات. وعليه فإن هذا يتعارض مع مفهوم العبور ويثير التساؤل حول الفترة التي يجب أن تمر حتى يتحول بلد العبور إلى بلد مقصد (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وضع المهاجرين العابرين (2015) ص 5).

Country of destination	Pays de destination	بلد المقصد	(٥٣)
In the migration context, a country that is the destination for a person or a group of persons, irrespective of whether they migrate regularly or irregularly.	Dans le contexte de la migration, pays vers lequel se dirige une personne ou un groupe de personnes migrant de façon régulière ou irrégulière.	في سياق الهجرة هو البلد الذي يقصده شخص أو مجموعة أشخاص بغض النظر عما إذا كانت الهجرة نظامية أو غير نظامية.	
Note: In the context of movements of internally displaced persons (IDPs) the term "place of destination" should be used.	Note: Dans le contexte de mouvements de personnes déplacées à l'intérieur de leur propre pays, le terme « lieu de destination » doit être utilisé.	ملحوظة: ينبغي استخدام مصطلح "مكان المقصد" في سياق انتقال النازحين داخليًا.	
Country of origin	Pays d'origine	بلد المنشأ	(٥٤)
In the migration context, a country of nationality or of former habitual residence of a person or group of persons	Dans le contexte de la migration, pays de nationalité ou ancien pays de résidence habituelle d'une personne ou d'un groupe de	في سياق الهجرة، هو بلد الجنسية أو بلد الإقامة المعتادة السابق لشخص أو مجموعة	

who have migrated abroad, irrespective of whether they migrate regularly or irregularly.

personnes ayant migré à l'étranger, de façon régulière ou irrégulière.

أشخاص هاجروا إلى الخارج سواء أكانت الهجرة نظامية أم غير نظامية.

Migrant flow (international)

Flux migratoire (international)

تدفق المهاجرين (الدولي)

(٥٥)

The number of international migrants arriving in a country (immigrants) or the number of international migrants departing from a country (emigrants) over the course of a specific period.

Nombre de migrants internationaux arrivant dans un pays (immigrants), ou nombre de migrants internationaux quittant un pays (émigrants) pendant une période déterminée.

عدد المهاجرين الدوليين الوافدين إلى بلد ما (المهاجرين الوافدين) أو عدد المهاجرين الدوليين المغادرين من بلد ما (المهاجرين المغادرين) على مدار فترة محددة.

Source: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Toolkit on International Migration (2012) p.3.

Source: Département des affaires économiques et sociales des Nations Unies, ensemble d'outils sur la migration internationale (2012) page 3.

المصادر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، مجموعة الأدوات المتعلقة بالهجرة الدولية (2012) ص 3.

Note: "Migration flow data are a dynamic measure counting the number of people crossing international borders, possibly including those who cross several times during a given time interval" (United Nations Department of Economic and Social Affairs, Toolkit on International Migration (2012) p. 3). Other terms are often used in the media to describe a sudden arrival of nonnationals in large numbers, such as influx, wave or stream. Their usage is discouraged because of the negative perception and alarmist attitudes it conveys with regard to migration.

Note: « Les données des flux de migration constituent une mesure dynamique comptant le nombre de personnes traversant les frontières internationales plusieurs fois dans un intervalle de temps donné » (Département des affaires économiques et sociales des Nations Unies, ensemble d'outils sur la migration internationale (2012) page 3). D'autres termes sont souvent utilisés dans les médias pour décrire l'arrivée soudaine de non-ressortissants en nombre conséquent, tels qu'afflux, vague ou torrent. Leur usage n'est pas recommandé en raison de la perception négative et des attitudes alarmistes véhiculées à l'égard de la migration.

ملحوظة: "بيانات تدفق الهجرة هي تدبير فعال لإحصاء عدد الأشخاص العابرين للحدود الدولية مع احتمال أن يشتمل ذلك على الأشخاص الذين يعبرون مرات عديدة خلال فترة زمنية معينة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، مجموعة الأدوات المتعلقة بالهجرة الدولية (2012) ص 3). كثيراً ما تُستخدم مصطلحات أخرى في وسائط الإعلام لوصف الوصول المفاجئ لغير المواطنين بأعداد كبيرة مثل التوافد أو الموجة أو التيار. ولا يُشجّع استخدام هذه المصطلحات بسبب التصورات السلبية والمواقف التهويلية التي توحي بها فيما يخص الهجرة.

Smuggling of migrants

Trafic illicite (de migrants)

تهريب المهاجرين

(٥٦)

The procurement, in order to obtain, directly or indirectly, a financial or other material benefit, of the irregular entry of a person into a State Party of which the person is not a

Fait d'assurer, afin d'en tirer, directement ou indirectement, un avantage financier ou un autre avantage matériel, l'entrée irrégulière dans un État partie d'une personne qui n'est ni un

تدبير الدخول غير النظامي لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير

national or a permanent resident.

Source: Adapted from Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime ((adopted 15 November 2000, entered into force 28 January 2004) 2241 UNTS 507) Art. 3(a).

Note: In the above definition, the term illegal entry used in the Protocol's definition has been replaced by the term irregular entry.

ressortissant ni un résident permanent de cet État.

Source: Adapté du Protocole contre le trafic illicite de migrants par terre, air et mer, additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée ((adopté le 15 novembre 2000, entré en vigueur le 28 janvier 2004), Recueil de Traités des Nations Unies, vol. 2241, p. 507), art. 3 a).

Note: Dans la définition ci-dessus, le terme entrée illégale utilisé dans la définition du Protocole a été remplacé par le terme entrée irrégulière.

مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

المصدر: مقتبس من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ((اعتمدت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، ودخلت حيز النفاذ في 28 كانون الثاني/يناير 2004) 2241 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (507) المادة 3 (أ).

ملحوظة: في التعريف المذكور أعلاه استُعيض عن مصطلح الدخول غير المشروع المستخدم في البروتوكول بمصطلح الدخول غير النظامي.

Border governance

Gouvernance des frontières

حوكمة الحدود

(٥٧)

The legislation, policies, plans, strategies, action plans and activities related to the entry into and exit of persons from the territory of the State, comprising detection, rescue, interception, screening, interviewing, identification, reception, referral, detention, removal or return, as well as related activities such as training, technical, financial and other assistance, including that provided to other States.

Source: Adapted from United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, Recommended Principles and Guidelines on Human Rights at International Borders (2014) 5.

Lois, politiques, plans, stratégies, plans d'action et activités concernant l'entrée des personnes sur le territoire de l'État et la sortie des personnes du territoire de l'État. Elle comprend la détection, le sauvetage, l'interception, le filtrage, la conduite d'entretiens, l'identification, l'accueil, la détention, l'éloignement ou le renvoi, ainsi que des activités connexes telles que la formation, l'assistance technique, financière et autre, y compris celle fournie à d'autres États.

Source: Adapté du Bureau du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, Principes et directives recommandés sur les droits de l'homme aux frontières internationales (2014) 5.

التشريعات، والسياسات، والخطط، والاستراتيجيات، وخطط العمل، والأنشطة المتعلقة بدخول الأشخاص إلى أحد أقاليم الدولة والخروج منها، ويتضمن ذلك الكشف، أو الإنقاذ، أو الاعتراض، أو الفرز، أو إجراء المقابلات، أو تحديد الهوية، أو الاستقبال، أو الإحالة، أو الاحتجاز، أو الإجلاء، أو العودة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى ذات صلة مثل التدريب والمساعدة التقنية والمالية وغيرها بما فيها المقدمة إلى الدول الأخرى.

المصدر: مقتبس من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ والتوجيهات الموصى بها بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية (2014) ص 5.

The combined frameworks of legal norms, laws and regulations, policies and traditions as well as organizational structures (subnational, national, regional and international) and the relevant processes that shape and regulate States' approaches with regard to migration in all its forms, addressing rights and responsibilities and promoting international cooperation.

Source: Adapted from International Organization for Migration, Migration Governance Framework (2015) C/106/40, 1; Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Migration and Human Rights – Improving Human Rights Based Governance of International Migration (2013) p. 9.

Note: The definition provided draws from a definition developed by the Office of the High Commissioner for Human Rights and the one which is provided in the International Organization for Migration (IOM) Migration Governance Framework. This Framework has been endorsed by IOM Member States on 24 November 2015, by Council Resolution no. 1310. IOM's view is that good migration governance "adheres to international standards and fulfills migrant's rights; formulates policy using evidence and a 'whole-of government' approach; engages with partners to address migration and related issues" (International Organization for Migration,

Ensemble des normes juridiques, des lois et des réglementations, des politiques et des traditions, ainsi que des institutions (infranationales, nationales, régionales et internationales) et des processus qui déterminent et régulent la façon dont les États abordent la migration sous toutes ses formes, en prenant en compte les droits et les responsabilités et en promouvant la coopération internationale.

Source: Adapté de Organisation internationale pour les migrations, Cadre de gouvernance des migrations (2015), document C/106/40, p. 1 ; Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Migration et droits de l'homme – Améliorer la gouvernance de la migration internationale fondée sur les droits de l'homme (2013), p. 9.

Note: La définition fournie est tirée d'une définition élaborée par le Bureau du Haut-Commissariat aux droits de l'homme et de celle fournie dans le Cadre de gouvernance de migrations de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM). Ce cadre a été approuvé par les États membres de l'OIM le 24 novembre 2015, par Résolution du Conseil n° 1310. Le point de vue de l'OIM est qu'une bonne gouvernance des migrations suppose « d'adhérer aux normes internationales et de garantir les droits des migrants ; de formuler des politiques fondées sur une approche probante et du gouvernement dans son ensemble ; de s'engager avec des partenaires pour aborder la migration et les questions connexes » (Organisation internationale pour les migrations, Cadre de gouvernance des

الأطر المجمعة للمعايير القانونية، والقوانين، واللوائح، والسياسات، والتقاليد وكذلك الهياكل التنظيمية (شبه الوطنية، والوطنية، والإقليمية، والدولية) والعمليات ذات الصلة التي تُشكل وتنظم التهج التي تتبعها الدول فيما يتعلق بكافة أنواع الهجرة، مع تناول الحقوق والمسؤوليات وتعزيز التعاون الدولي.

المصادر: مقتبس من المنظمة الدولية للهجرة، إطار حوكمة الهجرة (2015) C/106/40, 1؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الهجرة وحقوق الإنسان – تحسين الحوكمة القائمة على أساس حقوق الإنسان للهجرة الدولية (2013) ص 9.

ملحوظة: يستند هذا التعريف إلى التعريف الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتعريف الوارد في إطار حوكمة الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة. وصادقت الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة على هذا الإطار في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بموجب قرار المجلس رقم 1310. ترى المنظمة الدولية للهجرة أن نظام الحوكمة الرشيدة للهجرة "يلتزم بالمعايير الدولية ويكفل للمهاجرين حقوقهم؛ ويصوغ السياسات باستخدام الأدلة ونهج "الحكومة بأكملها"؛ ويعمل مع الشركاء لمعالجة الهجرة والقضايا ذات الصلة" (المنظمة الدولية للهجرة، إطار حوكمة الهجرة (2015) C/106/40، الفقرة 6). وينبغي أن تسعى حوكمة الهجرة السليمة إلى "تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للمهاجرين والمجتمعات؛ والمعالجة الفعالة لأبعاد التنقلات البشرية

Migration Governance Framework (2015) C/106/40, p. 6). The objectives of a sound migration governance should be to seek to "advance the socioeconomic well-being of migrants and society; to provide an effective response to the mobility dimension of crises; and to ensure that migration takes place in a safe orderly and dignified manner" (ibid.). States are the primary actors in migration, mobility and nationality issues and have the responsibility to govern migration at the national and international levels. However, other actors – citizens, migrants, international organizations, the private sector, unions, non-governmental organizations, community organizations, religious organizations and academia – also contribute to migration governance (ibid., p. 4). As such, migration governance has both a national and a global dimension. Global governance has been defined as the "norms, rules, principles and decision-making procedures that regulate the behaviour of States (and other transnational actors)" (A. Betts, Global Migration Governance (Oxford University Press, 2011) p. 4). According to the Global Commission on International Migration, "in the domain of international migration, governance assumes a variety of forms, including the migration policies and programmes of individual countries, inter-State discussions and agreements, multilateral [forums] and consultative processes, the activities of international organizations, as well as relevant laws and norms" (Global Commission on International Migration, Migration in an Interconnected

migrations (2015) C/106/10, page 6). Les objectifs d'une gouvernance de migration solide doivent être de chercher à « améliorer le bien-être socioéconomique des migrants et de la société; apporter une réponse efficace à la dimension de mobilité des crises; et de s'assurer que la migration se déroule de manière ordonnée et dans la dignité » (ibid.). Les états sont les principaux acteurs des questions de migration, de mobilité et de nationalité et assument la responsabilité de régir la migration nationale et internationale. Cependant, d'autres acteurs (comme les citoyens, les migrants, les organisations internationales, le secteur privé, les syndicats, les organisations non gouvernementales, les organisations communautaires, les organisations religieuses et le milieu universitaire) contribuent également à la gouvernance des migrations (ibid. page 4). En tant que telle, la gouvernance des migrations a, à la fois, une dimension domestique et mondiale. La gouvernance mondiale a été définie comme les « normes, règles, principes et procédures de prise de décision qui réglementent le comportement des États (et autres acteurs transnationaux) » (A. Bettes, Global Migration Governance (Oxford University Press, 2011) page 4). Selon la Commission mondiale sur les migrations internationales « dans le domaine des migrations internationales, la gouvernance prend différentes formes, telles que les politiques et programmes migratoires nationaux, les pourparlers et accords entre États, les [forums] et les processus consultatifs multilatéraux, les activités des organisations internationales ainsi que les lois et normes pertinentes » (Commission mondiale sur les migrations internationales, Les migrations

للأزمات؛ وضمان قيام الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة وكريمة" (المرجع نفسه). وإن الدول هي الفاعل الرئيسي في شؤون الهجرة والتنقل والجنسية وتتولى مسؤولية التحكم في الهجرة على الصعيدين الوطني والدولي. بيد أن أطرافاً أخرى تساهم في حوكمة الهجرة، كالمواطنين، والمهاجرين، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والاتحادات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات الدينية والأكاديمية (المرجع نفسه، الفقرة 4). وبالتالي فإن لحوكمة الهجرة أبعاداً وطنية وعالمية. وعُرفت الحوكمة العالمية باعتبارها "المعايير، والقواعد، والمبادئ، وإجراءات صُنع القرار التي تنظم سلوك الدول (وغيرها من الفاعلين العابرين للحدود الوطنية)" (A. Betts, Global Migration Governance (Oxford University Press, 2011) p. 4). ووفقاً للجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية "في مجال الهجرة الدولية تتخذ الحوكمة أشكالاً عديدة، تتضمن سياسات وبرامج الهجرة لبلدان منفردة، ومناقشات واتفاقات بين الدول، و(المتنديات) وعمليات تشاورية متعددة الأطراف، وأنشطة المنظمات الدولية، وكذلك القوانين والأعراف ذات الصلة" (اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، Migration in an Interconnected World: New Directions for Action (October) (2005) p. 65).

Migration cycle

Cycle migratoire

دورة الهجرة

(٥٩)

Stages of the migration process encompassing departure, in some cases transit through a State, immigration in the State of destination and return.

Étapes du processus migratoire comprenant le départ, parfois le transit sur le territoire d'un État, l'immigration dans le pays de destination et le retour.

مراحل عملية الهجرة وتتضمن المغادرة وفي بعض الحالات العبور من خلال دولة ما والهجرة إلى دولة المقصد والعودة.

Regular migration pathways

Voies de migration régulières

سُبل الهجرة النظامية

(٦٠)

Migration schemes or other migration options that allow eligible persons to migrate regularly to the concerned country of destination.

Dispositifs ou autres possibilités de migration qui permettent aux personnes remplissant les conditions requises de se rendre légalement dans le pays de destination visé.

خطط الهجرة أو خيارات الهجرة الأخرى التي تسمح للأشخاص المؤهلين بأن يهاجروا نظامياً إلى بلد المقصد المعني.

Note: The final draft of the Global Compact for Migration refers to regular migration pathways in Objective 5, para. 21. In this Objective, States have committed to: "adapt options and pathways for regular migration in a manner that facilitates labour mobility and decent work reflecting demographic and labour market realities, optimizes education opportunities, upholds the right to family life, and responds to the needs of migrants in a situation of vulnerability, with a view to expanding and diversifying availability of pathways for safe, orderly and regular migration" (Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, in General Assembly Resolution 73/195, adopted on 19 December 2018, UN Doc. A/RES/73/195 (19 January 2019) Objective 5, para. 21).

Note: Le projet final du Pacte mondial pour les migrations fait référence aux voies de migration régulières de l'objectif 5, paragraphe 21. Dans cet objectif, l'état s'engage à : « ménager des options et des filières de migration régulière pour faciliter la mobilité de la main-d'œuvre et le travail décent compte tenu des réalités de la démographie et du marché du travail, optimiser l'accès à l'éducation, défendre le droit à la vie de famille et répondre aux besoins des migrants qui se trouvent en situation de vulnérabilité, l'objectif étant de développer et de diversifier les filières de migration sûre, ordonnée et régulière (Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, dans la Résolution 73/195 de l'assemblée générale, adoptée le 19 décembre 2018, Doc. ONU A/RES/73/195 (19 janvier 2019) objectif 5, paragraphe 21).

ملحوظة: يشير مشروع الوثيقة الختامية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة إلى سُبل الهجرة النظامية في الهدف 5، الفقرة 21. في هذا الهدف التزمت الدول "بتكييف خيارات وسُبل الهجرة النظامية بطريقة تُيسر تنقل الأيدي العاملة وفرص العمل اللائق، بما يترجم الحقائق الديمغرافية وحقائق سوق العمل، ويُعظم فرص التعليم، ويحترم الحق في الحياة الأسرية، ويستجيب لاحتياجات المهاجرين في حالات الضعف، بغرض توسيع وتنويع توافر سُبل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في قرار الجمعية العامة 195/73، المُعتمد في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/73/195. (19 كانون الثاني/يناير 2019) الهدف 5، الفقرة 21).

A public health topic which refers to the theory and practice of assessing and addressing migration associated factors that can potentially affect the physical, social and mental well-being of migrants and the public health of host communities.

Dans le domaine de la santé publique, théorie et pratique de l'évaluation et de la prise en compte des facteurs liés à la migration qui, potentiellement, peuvent influencer sur le bien-être physique, social et mental des migrants et sur la santé publique des communautés d'accueil.

موضوع خاص بالصحة العامة يشير إلى النظرية والممارسة المرتبطة بتقييم ومعالجة العوامل المرتبطة بالمجرة، التي من شأنها أن تؤثر في الرفاهية البدنية والاجتماعية والعقلية للمهاجرين وفي الصحة العامة للمجتمعات المستضيفة.

Asylum seeker

Demandeur d'asile

طالب اللجوء

(٦٢)

An individual who is seeking international protection. In countries with individualized procedures, an asylum seeker is someone whose claim has not yet been finally decided on by the country in which he or she has submitted it. Not every asylum seeker will ultimately be recognized as a refugee, but every recognized refugee is initially an asylum seeker.

Source: United Nations High Commissioner for Refugees, Master Glossary of Terms (2006).

Personne sollicitant la protection internationale. Dans les pays appliquant des procédures d'examen individualisées, le demandeur d'asile est une personne dont la demande d'asile n'a pas encore fait l'objet d'une décision définitive de la part du pays d'accueil potentiel. Tout demandeur d'asile n'est pas nécessairement reconnu comme réfugié à l'issue du processus, mais tout réfugié a, dans un premier temps, été demandeur d'asile.

Source: Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés, Glossaire des termes (2006).

شخص يطلب الحماية الدولية. وفي البلدان التي توجد بها إجراءات فردية، يكون طالب اللجوء شخصاً لم يُبت في طلبه بصورة نهائية من قبل البلد الذي تقدم إليه بالطلب. ولا يُعترف بكل طالب لجوء في نهاية الأمر بأنه لاجئ، ولكن كل لاجئ معترف به هو في الأصل طالب لجوء.

المصادر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المسرد الرئيسي للمصطلحات (2006).

Stateless person

Apatride

عديم الجنسية

(٦٣)

A person who is not considered as a national by any State under the operation of its law.

Source: United Nations Convention relating to the Status of Stateless Persons ((adopted 28 September 1954, entered into force 6 June 1960) 360 UNTS 117) Art. 1.

Note: An individual is a stateless person from the moment that the conditions in Article 1.1 of the United

Personne qu'aucun État ne considère comme son ressortissant par application de sa législation.

Source: Convention des Nations Unies relative au statut des apatrides ((adoptée le 28 septembre 1954, entrée en vigueur le 6 juin 1960), Recueil de Traités des Nations Unies, vol. 360, p. 117), Art.1.

Note: Un individu est apatride à partir du moment où les conditions de l'article 1.1. de la Convention

الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعها.

المصادر: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية ((اعتمدت في 28 أيلول/سبتمبر 1954، ودخلت حيز النفاذ في 6 حزيران/يونيه 1960) 360 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (117) المادة 1.

Nations Convention relating to the Status of Stateless Persons are met ((adopted 28 September 1954, entered into force 6 June 1960) 360 UNTS 117). As for the first element of the definition, according to United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR): "[a]n enquiry into whether someone is stateless is limited to the States with which a person enjoys a relevant link, in particular by birth on the territory, descent, marriage, adoption or habitual residence..." (UNHCR, Handbook on Protection of Stateless Persons under the 1954 Convention Relating to the Status of Stateless Persons, (2014) p. 12).

The second element of the definition "under the operation of its law" requires an analysis of how a State applies its nationality laws in an individual's case as well as of any review/appeal decisions that may have had an impact on the individual's status. UNHCR has clarified that: "This is a mixed question of fact and law. ... [A] State may not in practice follow the letter of the law, even going so far as to ignore its substance. The reference to "law" in the definition of statelessness in Art 1.1 therefore covers situations where the written law is substantially modified when it comes to its implementation in practice" (ibid., pp. 15 and 16).

Article 1.1 applies in both migration and non-migration contexts. A stateless person, for example, may have lived his or her entire life and have never crossed an international border. Nonetheless, statelessness is often considered as both a cause and a consequence of migration. In

des Nations unies relative au Statut des personnes apatrides sont satisfaites ((adoptée le 28 septembre 1954, entrée en vigueur le 6 juin 1960) 360 UNTS 117). Concernant le premier élément de la définition, selon le Haut-Commissariat des Nations unies pour les réfugiés (HCR) : « toute vérification visant à déterminer si une personne est apatride se limite aux États avec lesquels cette personne entretient un lien pertinent, en particulier pour des raisons de naissance sur le territoire, de filiation, de mariage, d'adoption ou de résidence habituelle... » (HCR, Manuel sur la protection des apatrides d'après la Convention de 1954 relative au statut des apatrides, (2014) page 12).

Le second élément de la définition « par application de sa législation » exige une analyse de la façon dont un État applique ses lois en termes de nationalité dans le cas d'une personne ainsi que toutes décisions de révision/d'appel ayant pu avoir un impact sur le statut de l'individu. Le HCR a clarifié que « il s'agit d'une question mixte de fait et de droit. ... [A] un État ne peut pas suivre la lettre de la législation dans la pratique, allant même jusqu'à ignorer sa substance. La référence à la « législation » dans la définition de l'apatride énoncée à l'article 1.1 couvre donc des situations où le droit écrit est substantiellement modifié dans la pratique » (ibid. page 15 et 16).

L'article 1.1 s'applique à la fois dans des contextes de migration et de non-migration. Un apatride, par exemple, peut avoir vécu toute sa vie et n'avoir jamais traversé une frontière internationale. Cependant, l'apatridie est souvent considérée à la fois comme une cause et une conséquence de la migration. Dans certains États, un apatride peut également devenir un réfugié si celui-ci ne peut pas ou

ملحوظة: يكون الشخص عديم الجنسية متى استوفيت شروط المادة 1.1 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية ((اعتمدت في 28 أيلول/سبتمبر 1954، ودخلت حيز النفاذ في 6 حزيران/يونيه 1960) 360 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (117)). وبالنسبة للعنصر الأول من هذا التعريف، ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين "يقتصر البحث فيما إذا كان الشخص عديم الجنسية على الدول التي يتمتع بها الشخص برابط ذي صلة، ولا سيما عن طريق الولادة في منطقة ما، أو النسب، أو الزواج، أو التبني، أو الإقامة المعتادة... (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كتيب حول حماية الأشخاص عديمي الجنسية وفقًا لاتفاقية عام 1954 بشأن وضع الشخص عديمي الجنسية، (2014) ص.12).

وبالنسبة للعنصر الثاني في التعريف "بمقتضى تشريعها" فإنه يتطلب تحليلًا حول كيفية تطبيق الدولة قوانين الجنسية الخاصة بها في حالات فردية وأي قرارات للمراجعة/الطعن التي قد تؤثر في وضع الفرد. وأوضحت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن "هذه مسألة يختلط بها الواقع مع القانون... لا يجوز للدولة من خلال الممارسة اتباع القانون بحرفيته، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك بتجاهل مضمونه. وبالتالي فإن الإشارة إلى "القانون" في تعريف انعدام الجنسية في المادة 1 (1) تغطي الحالات التي يتم فيها تعديل القانون المكتوب بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بتنفيذه على أرض الواقع" (المرجع نفسه، ص. 15 و16).

some cases, a stateless person may also become a refugee if he or she is unable or unwilling to return to his or her place of habitual residence due to fear of persecution on one of the grounds of the refugee definition (United Nations Convention relating to the Status of Refugees ((adopted 28 July 1951, entered into force 22 April 1954) 189 UNTS 137) Art. 1(A)(2)).

ne souhaite pas retourner vers son lieu de résidence habituelle en raison de peur de persécution pour l'un des motifs de la définition de réfugié (Convention des Nations unies relative au statut des réfugiés ((adoptée le 28 juillet 1951, entrée en vigueur le 22 avril 1954) 189 UNTS 137) article 1(A)(2)).

وتنطبق المادة 1.1 في سياق الهجرة وغيرها. فعلى سبيل المثال، يجوز أن يكون الشخص عديم الجنسية قد عاش حياته بأكملها دون أن يعبر حدوداً دولية قط. إلا أن انعدام الجنسية غالباً ما يُنظر إليه باعتباره سبباً للهجرة ونتيجة لها. وفي بعض الحالات يجوز أن يصبح الشخص عديم الجنسية لاحقاً إذا كان غير قادر على العودة إلى مكان إقامته المعتادة أو غير راغب في ذلك خوفاً من الاضطهاد لسبب من الأسباب الواردة في تعريف اللاجئ (اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئ ((اعتمدت في 28 تموز/يوليه 1951، ودخلت حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 1954) 189 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (137) المادة 1 (ألف) (2)).

International migration law	Droit international de la migration	القانون الدولي للهجرة	(٦٤)
<p>The international legal framework governing migration, deriving from various sources of international law that apply to the movement of persons within or between States and regulate States' competence and obligations, migrants' status, rights and duties, as well as international cooperation.</p> <p>Note: Rather than an independent legal regime with its own set of rules, International Migration Law is an umbrella term used to describe the various bodies of laws, principles and norms that together regulate migration. The bodies of law that are relevant to migration are, among others: International Human Rights Law, Labour Law, Humanitarian Law, Law of the Sea, Maritime Law, Transnational Criminal Law,</p>	<p>Cadre juridique international régissant la migration, constitué des normes et principes du droit international qui s'appliquent au mouvement des personnes à l'intérieur d'un pays ou d'un pays à l'autre et réglementent la compétence et les obligations des États, le statut, les droits et les devoirs des migrants, ainsi que la coopération internationale.</p> <p>Note: Plutôt qu'un régime juridique indépendant avec son propre ensemble de règles, le droit international de la migration est un terme général utilisé pour décrire les différents corpus de droit, principes et normes qui régissent, ensemble, la migration. Les corpus de droit appropriés à la migration sont, entre autres : le droit international des droits de l'homme, le droit du travail, le droit humanitaire, le droit de la mer, le droit maritime, le droit pénal transnational, le droit consulaire, le</p>	<p>الإطار القانوني الدولي الحاكم للهجرة والمنبثق من مصادر عديدة للقانون الدولي الذي ينطبق على تنقل الأشخاص داخل الدول أو بينها وينظم اختصاص الدول والتزاماتها، ووضع المهاجر، وحقوقه وواجباته، وكذلك التعاون الدولي.</p> <p>ملحوظة: بدلا من نظام قانوني مستقل بمجموعة قواعده الخاصة يعتبر القانون الدولي للهجرة مصطلحاً شاملاً يُستخدم لوصف المجموعات العديدة من القوانين والمبادئ والمعايير التي تشترك في تنظيم الهجرة. ومن بين مجموعات القوانين ذات الصلة بالهجرة: القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون العمل، والقانون الإنساني، وقانون البحار، والقانون البحري، والقانون الجنائي عبر الوطني، والقانون القضائي، وقانون اللاجئين، وقانون الجنسية.</p>	

Xenophobia

Xénophobie

كراهية الأجانب

(٦٥)

At the international level, no universally accepted definition of xenophobia exists, though it can be described as "attitudes, prejudices and behaviour that reject, exclude and often vilify persons, based on the perception that they are outsiders or foreigners to the community, society or national identity".

Source: Declaration on Racism, Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance against Migrants and Trafficked Persons (adopted by the Asia-Pacific NGO Meeting for the World Conference Against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance, Teheran, 18 February 2001)
www.hurights.or.jp/wcar/E/tehran/migration.htm last accessed 12 April 2018.

Note: The Declaration on Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance recognizes that: "xenophobia against non-nationals, particularly migrants, refugees and asylum seekers, constitutes one of the main sources of contemporary racism and that human rights violations against members of such groups occur widely in the context of discriminatory, xenophobic and racist practices" (Durban Declaration, adopted by the World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance (2001) para. 16).

Il n'existe pas, à l'échelle internationale, de définition universellement acceptée de la xénophobie. Ce terme peut néanmoins être défini comme les attitudes, préjugés et comportements qui rejettent, excluent et, souvent, dénigrent des personnes parce qu'elles sont perçues comme étant extérieures ou étrangères à la communauté, à la société ou à l'identité nationale.

Source: Déclaration sur le racisme, la discrimination, la xénophobie et l'intolérance qui y est associée contre les migrants et les personnes victimes de traite (adoptée par l'assemblée des ONG de la région de l'Asie du Pacifique pour la Conférence mondiale contre le racisme, la discrimination, la xénophobie et l'intolérance qui y est associée, Téhéran, le 18 février 2001)

www.hurights.or.jp/wcar/E/tehran/migration.htm dernier accès le 12 avril 2018.

Note: La déclaration sur le racisme, la discrimination, la xénophobie et l'intolérance qui y est associée reconnaît que : « la xénophobie dont les non-ressortissants, en particulier les migrants, les réfugiés et les demandeurs d'asile, sont l'objet est l'une des grandes sources de racisme contemporain et que les violations des droits fondamentaux de ces groupes relèvent pour la plupart de pratiques discriminatoires, xénophobes et racistes » (Déclaration de Durban adoptée par la Conférence mondiale contre le racisme, la discrimination raciale, la xénophobie et l'intolérance y associée (2001) paragraphe 16).

على المستوى الدولي لا يوجد تعريف عام مقبول لكراهية الأجانب، بالرغم من أنه من الممكن وصفه بأنه "المواقف وأشكال التحيز والسلوكيات التي ترفض الأشخاص وتستبعدهم وأحياناً تحط من قدرهم استناداً إلى مفهوم أنهم غرباء أو أجناب عن الجماعة أو المجتمع أو الهوية الوطنية".

المصدر: إعلان مناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين والأشخاص المُتحرّج بهم (اعتمده اجتماع المنظمات غير الحكومية في آسيا والمحيط الهادي للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، طهران، 18 شباط/فبراير 2001).

www.hurights.or.jp/wcar/E/tehran/migration.htm آخر دخول في 12 نيسان/أبريل 2018.

ملحوظة: يقر إعلان مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأن "كره الأجانب الموجه ضد غير المواطنين، ولا سيما المهاجرين، واللاجئين، وملتجسي اللجوء يشكل أحد المصادر الرئيسية للعنصرية المعاصرة وبأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد هذه الجماعات تحدث على نطاق واسع في سياق الممارسات القائمة على التمييز وكره الأجانب والعنصرية" (إعلان ديربان، اعتمد في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز

A threefold concept: (a) A substantive right: The right of the child to have his or her best interests assessed and taken as a primary consideration ... and the guarantee that this right will be implemented whenever a decision is to be made concerning a child... (b) A fundamental, interpretative legal principle: If a legal provision is open to more than one interpretation, the interpretation which most effectively serves the child's best interests should be chosen. ... (c) A rule of procedure: Whenever a decision is to be made that will affect a ... child, the decision making process must include an evaluation of the possible impact (positive or negative) of the decision on the child or children concerned....

Source: United Nations Committee on the Rights of the Child, General Comment No. 14 on the Right of the Child to Have His or Her Best Interests Taken as a Primary Consideration (art. 3, para. 1) (29 May 2013) UN Doc CRC/C/GC/14, para 6.

Note: Article 3(1) of the Convention of the Rights of the Child stipulates "in all actions concerning children, whether undertaken by public or private social welfare institutions, courts of law, administrative authorities or legislative bodies, the best interests of the child shall be a primary consideration" (adopted 20 November 1989, entered into

Un concept triple : a) Un droit de fond : Le droit de l'enfant à ce que son intérêt supérieur soit évalué et soit une considération primordiale... et la garantie que ce droit sera mis en œuvre dans toute prise de décisions concernant un enfant... b) Un principe juridique interprétatif fondamental : Si une disposition juridique se prête à plusieurs interprétations, il convient de choisir celle qui sert le plus efficacement l'intérêt supérieur de l'enfant. ... c) Une règle de procédure : Quand une décision qui aura des incidences sur un enfant. ... doit être prise, le processus décisionnel doit comporter une évaluation de ces incidences (positives ou négatives) sur l'enfant concerné ou les enfants concernés

Source: Comité des droits de l'enfant des Nations Unies, Observation générale no 14 sur le droit de l'enfant à ce que son intérêt supérieur soit une considération primordiale (art. 3, par. 1) (29 mai 2013), document des Nations Unies CRC/C/GC/14, par. 6.

Note: L'article 3(1) de la Convention relative aux droits de l'enfant stipule que « dans toutes les décisions qui concernent les enfants, qu'elles soient le fait des institutions publiques ou privées de protection sociale, des tribunaux, des autorités administratives ou des organes législatifs, l'intérêt supérieur de l'enfant doit être une considération primordiale » ((adoptée le 20 novembre 1989, entrée en vigueur le 2 septembre 1990) 1577 UNTS 3).

مفهوم ثلاثي الأبعاد على النحو التالي: (أ) حق أساسي: وهو حق الطفل، سواء أكان ذكرًا أم أنثى، في تقييم مصالحه الفضلى وإيلاء الاعتبار الأول لها ... وضمان إعمال هذا الحق كلما اتخذ قرار بشأن طفل ما ... (ب) مبدأ قانوني تفسيري أساسي: عندما يكون هناك أكثر من تفسير للحكم القانوني فينبغي أن يقع الخيار على التفسير الذي يخدم مصالح الطفل الفضلى بشكل أكثر فعالية ... (ج) قاعدة إجرائية: كلما اتخذ قرار يكون له تأثير على طفل ... ، فيجب أن تشمل عملية اتخاذ القرار تقييمًا للتأثير المحتمل (الإيجابي أو السلبي) للقرار على الطفل المعني أو على الأطفال المعنيين.....

المصادر: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم 14 المتعلق بحق الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفضلى (الفقرة 1 من المادة 3) (29 أيار/مايو 2013) وثيقة الأمم المتحدة CRC/C/GC/14، الفقرة 6.

ملحوظة: تنص المادة 3(1) من اتفاقية حقوق الطفل على أنه "في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى" ((اعتمدت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ في 2 أيلول/سبتمبر 1990)

force 2 September 1990) 1577 UNTS 3).

The best interests determination imposes to take into consideration the child well-being, which is determined by a variety of individual circumstances, such as the age, the level of maturity of the child, the presence or absence of parents, the child's environment and experiences (UNHCR, UNHCR Guidelines on Determining the Best Interests of the Child (2008) p. 15).

La détermination de l'intérêt supérieur impose de prendre en compte le bien-être de l'enfant, qui est déterminé par des circonstances individuelles, comme l'âge, le niveau de maturité de l'enfant, la présence ou l'absence de parents, l'environnement et les expériences de l'enfant (HCNUR, Directives HCNUR sur la détermination de l'intérêt supérieur de l'enfant (2008) page 15).

1577 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (3). ويفرض تحديد المصالح الفضلى إيلاء الاعتبار لرعاية الطفل التي تتحدد بمجموعة متنوعة من الظروف الفردية مثل السن، ومستوى نضج الطفل، ووجود الوالدين أو غيابهما، وبيئة الطفل وتجارب (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل (2008) ص 14).

Non-refoulement (principle of)

Non-refoulement (principe de)

(مبدأ) عدم الإعادة القسرية

(٦٧)

The prohibition for States to extradite, deport, expel or otherwise return a person to a country where his or her life or freedom would be threatened, or where there are substantial grounds for believing that he or she would risk being subjected to torture or other cruel, inhuman and degrading treatment or punishment, or would be in danger of being subjected to enforced disappearance, or of suffering another irreparable harm.

Interdiction pour les États d'extrader, d'expulser ou de refouler de toute autre manière une personne vers un pays dans lequel sa vie ou sa liberté serait menacée, ou s'il existe des motifs sérieux de croire qu'elle risquerait d'être soumise à la torture ou à d'autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, d'être victime d'une disparition forcée ou de subir un autre préjudice irréparable.

حظر قيام الدول بتسليم شخص أو ترحيله أو طرده أو رده بأي صورة من الصور إلى بلد تكون حياته أو حريته مهددتين فيه، أو إذا توافرت أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب أو أي معاملة أو عقوبة قاسية ولاإنسانية ومهينة، أو حيث يتعرض إلى خطر الاختفاء القسري أو المعاناة من أي أذى لا يمكن جبره.

Note: The principle of non-refoulement is a fundamental principle of international law. It has its origins in international refugee law as found in Article 33 of the Convention relating to the Status of Refugees (adopted 28 July 1951, entered into force 22 April 1954) 189 UNTS 137), which stipulates: "No Contracting State shall expel or return ("refouler") a refugee in any manner whatsoever to the frontiers of territories where his life or freedom would be threatened on account of his race, religion, nationality,

Note: Le principe de non-refoulement est un principe fondamental du droit international. Il trouve son origine dans le droit international des réfugiés comme trouvé à l'article 33 de la Convention relative au statut des réfugiés ((adoptée le 28 juillet 1951, entrée en vigueur le 22 avril 1954) 189 UNTS 137), qui stipule : « aucun des États contractants n'expulsera ou ne refoulera, de quelque manière que ce soit, un réfugié sur les frontières des territoires où sa vie ou sa liberté serait menacée en raison de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions

ملحظة: يعتبر مبدأ عدم الإعادة القسرية من المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويرجع أصله إلى القانون الدولي للاجئين كما هو منصوص عليه في المادة 33 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ((اعتمدت في 28 تموز/يوليه 1951، ودخلت حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 1954) 189 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 137)، والتي تنص على أنه "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأي صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه

membership of a particular social group or political opinion". The principle was then developed further in Article 3 of the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment ((adopted 10 December 1984, entered into force 26 June 1987) 1465 UNTS 85), which prohibits States Parties to: "expel, return ("refouler") or extradite a person to another State where there are substantial grounds for believing that he would be in danger of being subjected to torture". The same Article also specifies that: "For the purpose of determining whether there are such grounds, the competent authorities shall take into account all relevant considerations including, where applicable, the existence in the State concerned of a consistent pattern of gross, flagrant or mass violations of human rights". The principle is also enshrined in the Article 16 of the International Convention for the Protection of All Persons against Enforced Disappearances ((adopted 20 December 2006, entered into force 23 December 2010) 2716 UNTS 3). Other human rights bodies have then interpreted the prohibition of torture and inhuman and degrading treatment as entailing an obligation for States parties to the relevant conventions (notably, at the universal level, the International Covenant on Civil and Political Rights ((adopted 16 December 1966, entered into force 23 March 1976) 999 UNTS 171) not to send persons back to a country where there is a real risk that they are submitted to the proscribed ill-treatments. The reference to "irreparable harm" in the definition has been added to take into

politiques». Le principe a été ensuite développé en profondeur à l'article 3 de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants ((adoptée le 10 décembre 1984, entrée en vigueur le 26 juin 1987) 1465 UNTS 85), qui interdit aux États parties de : « expulser, refouler, ou extraditer une personne vers un autre État où il y a des motifs sérieux de croire qu'elle risque d'être soumise à la torture ». Le même article précise que : « Pour déterminer s'il y a de tels motifs, les autorités compétentes tiendront compte de toutes les considérations pertinentes, y compris, le cas échéant, de l'existence, dans l'État intéressé, d'un ensemble de violations systématiques des droits de l'homme, graves, flagrantes ou massives ». Le principe est également entériné à l'article 16 de la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées ((adoptée le 20 décembre 2006, entrée en vigueur le 23 décembre 2010) 2719 UNTS 3). D'autres organismes des droits de l'homme ont alors interprété l'interdiction de tortures et de traitement inhumain et dégradant comme impliquant une obligation pour les États parties aux conventions y relatives (notamment, au niveau universel, le Pacte international relatif aux droits civils et politiques ((adopté le 16 décembre 1966, entré en vigueur le 23 mars 1976) 999 UNTS 171) de ne pas renvoyer les personnes vers un pays où il existe un vrai risque pour elles d'être soumises à de mauvais traitements interdits. La référence au « préjudice irréparable » dans la définition a été ajoutée pour prendre en compte la jurisprudence du Comité des droits de l'homme (Comité des droits de l'homme, Observation générale n° 31 : la nature de l'obligation juridique générale imposée aux

à une fédération sociale ou politique. Le principe a été ensuite développé en profondeur à l'article 3 de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants ((adoptée le 10 décembre 1984, entrée en vigueur le 26 juin 1987) 1465 UNTS 85), qui interdit aux États parties de : « expulser, refouler, ou extraditer une personne vers un autre État où il y a des motifs sérieux de croire qu'elle risque d'être soumise à la torture ». Le même article précise que : « Pour déterminer s'il y a de tels motifs, les autorités compétentes tiendront compte de toutes les considérations pertinentes, y compris, le cas échéant, de l'existence, dans l'État intéressé, d'un ensemble de violations systématiques des droits de l'homme, graves, flagrantes ou massives ». Le principe est également entériné à l'article 16 de la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées ((adoptée le 20 décembre 2006, entrée en vigueur le 23 décembre 2010) 2719 UNTS 3). D'autres organismes des droits de l'homme ont alors interprété l'interdiction de tortures et de traitement inhumain et dégradant comme impliquant une obligation pour les États parties aux conventions y relatives (notamment, au niveau universel, le Pacte international relatif aux droits civils et politiques ((adopté le 16 décembre 1966, entré en vigueur le 23 mars 1976) 999 UNTS 171) de ne pas renvoyer les personnes vers un pays où il existe un vrai risque pour elles d'être soumises à de mauvais traitements interdits. La référence au « préjudice irréparable » dans la définition a été ajoutée pour prendre en compte la jurisprudence du Comité des droits de l'homme (Comité des droits de l'homme, Observation générale n° 31 : la nature de l'obligation juridique générale imposée aux

إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية. ثم تطور المبدأ أكثر في المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ((اعتمدت في 10 كانون الأول/ديسمبر 1984، ودخلت حيز النفاذ في 26 حزيران/يونيه 1987) 1465 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (85) والتي تحظر على الدول الأطراف أن "تطرد أي شخص أو تعيده" ("أن تردّه") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب. كما تنص المادة نفسها على أن "تراعي السلطات المختصة، لتحديد ما إذا كانت هذه الأسباب متوافرة، جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك، في حالة الانطباق، وجود نمط ثابت من الانتهاكات الفادحة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان في الدولة المعنية." كما تنص على هذا المبدأ أيضًا المادة 16 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (اعتمدت في 20 كانون الأول/ديسمبر 2006، ودخلت حيز النفاذ في 3 كانون الأول/ديسمبر 2010) 2716 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (3). كما فسرت هيئات أخرى لحقوق الإنسان منع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة أيضًا باعتبارها تنطوي على التزام الدول الأطراف حسب الاتفاقيات ذات الصلة (لا سيما على المستوى العالمي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتمد في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 آذار/مارس 1976) 999 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (171) بعدم إرسال أي شخص إلى بلد يوجد به خطر حقيقي يعرض هذا الشخص إلى أذى لا

consideration the
jurisprudence of the Human
Rights Committee (Human
Rights Committee, General
Comment No. 31: The Nature
of General Legal Obligation
Imposed on States Parties to
the Covenant (26 May 2004)
UN Doc.
CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13,
para. 12).

Human rights bodies have also
clarified that States should
avoid any risk of "indirect
refoulement" in the cases in
which the real risk of ill-
treatment would not subsist in
the State to which the person is
returned in the first place, but
in any other country to which
the person would risk being
subsequently returned by this
State (ibid.).

États parties au Pacte (26 mai
2004) Doc. ONU
CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13,
paragraphe 12).

Les organismes des droits de
l'homme ont également clarifié
que les États doivent éviter tout
risque de « refoulement indirect »
dans les cas où le risque réel de
mauvais traitement ne subsisterait
pas dans l'État vers lequel la
personne est renvoyée en premier
lieu, mais dans tout autre pays vers
lequel la personne risquerait d'être
renvoyée par l'État (Ibid.)

يمكن جبره. وقد أضيفت الإشارة إلى "أذى
لا يمكن جبره" في التعريف للأخذ في
الاعتبار اختصاص لجنة حقوق الإنسان
(لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم
31: طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض
على الدول الأطراف في العهد (26
أيار/مايو 2004) وثيقة الأمم المتحدة
، CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13
الفقرة 12).

وأوضحت أيضًا الهيئات المعنية بحقوق
الإنسان أنه ينبغي للدول أن تتجنب أي
مخاطرة تتعلق "بالإعادة القسرية غير
المباشرة" في الحالات التي قد لا يستمر فيها
الخطر الحقيقي لسوء المعاملة في البلد الذي
سُيُبعد إليه في المقام الأول ولكن أيضًا في
أي بلد آخر قد يُبعد إليه هذا الشخص في
وقت لاحق بواسطة هذه الدولة (المرجع
نفسه).

Non-discrimination (principle of)

Non-discrimination (principe de)

(مبدأ) عدم التمييز

(٦٨)

Principle obliging States not to
discriminate against any
persons. Discrimination should
be understood to imply any
distinction, exclusion,
restriction or preference which
is based on any ground such as
race, colour, sex, language,
religion, political or other
opinion, national or social
origin, property, birth or other
status, and which has the
purpose or effect of nullifying
or impairing the recognition,
enjoyment or exercise by all
persons, on an equal footing, of
all rights and freedoms.

Principe obligeant les États à ne
défavoriser personne. Le terme
« discrimination » doit être
compris comme s'entendant de
toute distinction, exclusion,
restriction ou préférence fondée
notamment sur la race, la couleur,
le sexe, la langue, la religion, les
opinions politiques ou autres,
l'origine nationale ou sociale, la
fortune, la naissance ou toute
autre situation, ayant pour effet ou
pour but de compromettre ou de
détruire la reconnaissance, la
jouissance ou l'exercice par tous,
dans des conditions d'égalité, de
l'ensemble des droits et libertés.

مبدأ يُلزم الدول بعدم التمييز ضد أي
شخص. ينبغي أن يُفهم التمييز على أنه
يتضمن أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو
تفضيل يقوم على أساس أي سبب، كالعرق
أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو
الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل
القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب
أو غير ذلك، مما يستهدف أو يستتبع
تعطيل أو عرقلة الاعتراف لجميع
الأشخاص، على قدم المساواة، بجميع
الحقوق والحريات أو التمتع بها أو ممارستها.

Source: Adapted from United
Nations Human Rights
Committee, General Comment
18: Non-Discrimination (10
November 1989) para. 7 in

Source: Adapté de Comité des
droits de l'homme des Nations
Unies, Observation générale 18:
Non-discrimination
(10 novembre 1989), par. 7,

المصدر: مقتبس من لجنة الأمم المتحدة
لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 18:
عدم التمييز (10 تشرين الثاني/نوفمبر

Note: A widely accepted principle of international customary law, the principle of non-discrimination is established in the Charter of the United Nations ((adopted 26 June 1945, entered into force 24 October 1945) Arts 13(1)(b), 55(c) and 76(c)). The Charter prohibits discrimination based on race, sex, language, or religion. The principle is also enshrined in most human rights treaties as the reverse side of the principle of equality. Article 1 of the Universal Declaration of Human Rights ((adopted 10 December 1948) UNGA Res 217(A)) stipulates that "[a]ll human beings are born free and equal in dignity and rights," while Article 2 recognizes that: "Everyone is entitled to all the rights and freedoms set forth in this Declaration without distinction of any kind, such as race, colour, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status...". The grounds of discrimination vary from one convention to another. The human rights conventions most recently adopted (including the International Convention for the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (adopted 18 December 1990, entered into force 1 July 2003) 2220 UNTS 3, Art. 7) also list, among these grounds, "nationality", which is more specific and relevant to migration than the broader term "national origin" used in other human rights treaties (see, for example, International Covenant on Civil and Political Rights (adopted 16 December 1966, entered into force 23

Note: Principe largement accepté du droit coutumier international, le principe de non-discrimination est établi dans la Charte des Nations unies ((adoptée le 26 juin 1945, entrée en vigueur le 24 octobre 1945) article 13(1)(b), 55(c) et 76(c)). La Charte interdit la discrimination basée sur la race, le sexe, la langue ou la religion. Le principe est également entériné dans la plupart des traités relatifs aux droits de l'homme comme l'envers du principe d'égalité. L'article 1 de la Déclaration universelle des droits de l'homme ((adoptée le 10 décembre 1948) UNGA Res 217(A)) stipule que « tous les êtres humains naissent libres et égaux en dignité et en droits, » alors que l'article 2 reconnaît que : « Chacun peut se prévaloir de tous les droits et de toutes les libertés proclamés dans la présente Déclaration, sans distinction aucune, notamment de race, de couleur, de sexe, de langue, de religion, d'opinion politique ou de toute autre opinion, d'origine nationale ou sociale, de fortune, de naissance ou de toute autre situation ». Les motifs de discrimination peuvent varier d'une convention à l'autre. Les conventions relatives aux droits de l'homme les plus récemment adoptées (y compris la Convention internationale pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (adoptée le 18 décembre 1990, entrée en vigueur le 1^{er} juillet 2003) 2220 UNTS 3, article 7) énumèrent également, parmi ces motifs, la « nationalité », qui est plus spécifique et pertinente à la migration que le terme plus large « origine nationale » utilisé dans les autres traités relatifs aux droits de l'homme (voir, par exemple, le Pacte international relatif aux droits civils et politiques (adopté le 16 décembre 1966, entré en

(1994).
ملحوظة: هو مبدأ مقبول على نطاق واسع في القانون العرفي الدولي، كما أن مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (اعتمد في 26 حزيران/يونيه 1945، ودخل حيز النفاذ في 24 أكتوبر 1945) المواد 13 (1) (ب)، و 55 (ج)، و 76 (ج)). ويحظر الميثاق التمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين. كما يُصاغ أيضًا على هذا المبدأ في معظم معاهدات حقوق الإنسان باعتباره الوجه الآخر لمبدأ المساواة. وتنص المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ((اعتمد في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 (د) على أن "يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق"، بينما تقر المادة 2 أن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر..." وتتفاوت أسباب التمييز من اتفاقية إلى أخرى. كما تشير أيضًا اتفاقيات حقوق الإنسان المعتمدة حديثًا (ومنها الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1990، ودخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2003) 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 3، المادة 7) إلى أن من بين هذه الأسباب "الجنسية"، التي تعتبر أكثر خصوصية وصلة بالهجرة من المصطلح الأوسع نطاقًا للأصل الوطني" المستخدم في معاهدات حقوق

March 1976) 999 UNTS 171, Art. 2(1)).	vigueur le 23 mars 1976) 999 UNTS 171, article 2(1)).	الإنسان الأخرى (انظر على سبيل المثال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتمد في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976) 999 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 171، المادة 2 ((1)).
Within humanitarian settings, non-discrimination is the underlying principle of impartiality, one of the four humanitarian principles. Assistance should be provided on the basis of needs and in proportion to need (see also humanitarian principles).	Dans les situations humanitaires, la non-discrimination est le principe sous-jacent de l'impartialité, un des quatre principes humanitaires. L'aide devra être fournie en fonction des besoins et proportionnellement aux besoins (voir également les principes humanitaires).	

وضمن السياق الإنساني يعتبر عدم التمييز المبدأ الأساسي للنزاهة وهو واحد من المبادئ الإنسانية الأربعة. وينبغي تقديم المساعدة على أساس الاحتياجات وبما يتناسب مع الحاجة (انظر أيضاً المبادئ الإنسانية).

Usual residence

Résidence habituelle

محل الإقامة المعتادة

(٦٩)

A place within a country where a person lives, that is to say, the place in which he or she has a place to live where he or she normally spends the daily period of rest.

Lieu, dans un pays, où vit une personne, c'est-à-dire le lieu où cette personne dispose d'un logement qui lui sert habituellement pour son repos quotidien.

مكان في بلد يعيش فيه الشخص، بمعنى المكان الذي يتخذ مسكناً يقضي فيه عادة فترة راحته اليومية.

Source: Adapted from United Nations Department of Economic and Social Affairs, Recommendations on Statistics of International Migration (1998) 92.

Source: Adapté de Département des affaires économiques et sociales des Nations Unies, Recommandations en matière de statistiques des migrations internationales (1999), p. 10.

المصادر: مقتبس من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية (1998) 92.

Note: Temporary travel abroad for purposes of recreation, holiday, visits to friends and relatives, business, medical treatment or religious pilgrimages does not change a person's place of usual residence (ibid.).

Note: Le voyage temporaire à l'étranger à des fins de loisir, vacances, visite à des amis et proches, d'affaires, traitement médical ou pèlerinages religieux ne change pas le lieu de résidence habituelle de l'individu (ibid.).

ملحوظة: لا يغير محل الإقامة المعتادة للشخص السفر المؤقت إلى الخارج لأغراض الترويح، أو لقضاء العطلات، أو لزيارة الأصدقاء والأقارب، أو للقيام بأعمال تجارية، أو للعلاج الطبي، أو لزيارة الأماكن المقدسة (المرجع نفسه).

Migration profile

Profil migratoire

موجز وصفي للهجرة

(٧٠)

An analysis of available accurate and disaggregated

Analyse de données précises et ventilées concernant certains ou

تحليل للبيانات الدقيقة والمصنفة المتاحة بشأن بعض أو كل من الجوانب المتعلقة

data on some or all migration-relevant aspects of a country's national context, prepared in consultation with a broad range of stakeholders, which can be used to enhance policy coherence, evidence-based policymaking on migration and the mainstreaming of migration into development plans.

Note: In Objective 1 of the Global Compact for Migration, States are encouraged to "[d]evelop and use country-specific migration profiles, which include disaggregated data on all migration relevant aspects in a national context, including those on labour market needs, demand and availability of skills, the economic, environmental and social impacts of migration, remittance transfer costs, health, education, occupation, living and working conditions, wages, and the needs of migrants and receiving communities, in order to develop evidence-based migration policies" (Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, in General Assembly Resolution 73/195, adopted on 19 December 2018, UN Doc. A/RES/73/195 (19 January 2019) Objective 1, para. 17 (j)).

l'ensemble des aspects du contexte national d'un pays qui sont pertinents pour la migration. Élaboré en consultation avec un large éventail de parties prenantes, il peut servir à améliorer la cohérence des politiques, à élaborer des politiques de migration fondées sur des éléments factuels et à intégrer la migration dans les plans de développement.

Note: Dans l'objectif 1 du Pacte mondial sur les migrations, les États sont encouragés à « développer et utiliser des profils migratoires comprenant notamment des données ventilées sur tout ce qui touche aux migrations à l'échelle d'un pays, en particulier en ce qui concerne les besoins du marché du travail, la demande et la disponibilité de compétences, les incidences économiques, environnementales et sociales des migrations, le coût des envois de fonds, la santé, l'éducation, l'emploi, les conditions de vie et de travail, les salaires et les besoins des migrants et des communautés d'accueil, afin d'élaborer des politiques migratoires fondées sur la connaissance des faits (Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, dans la Résolution 73/195 de l'assemblée générale, adoptée le 19 décembre 2018, Doc. ONU A/RES/73/195 (19 janvier 2019) objectif 1, paragraphe 17 (j)).

بالمهجرة في السياق الوطني للبلد، ويُعد بالتشاور مع مجموعة كبرى من الجهات المعنية ويمكن استخدامه لتعزيز اتساق السياسات، ووضع السياسات القائمة على الأدلة في مجال الهجرة وتعميم منظور الهجرة في خطط التنمية.

ملحوظة: في الهدف 1 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة تُشجع الدول على "وضع واستخدام موجزات وصفية عن الهجرة خاصة ببلد محدد، تشمل بيانات مُصنفة عن جميع الجوانب ذات الصلة بالمهجرة في سياق وطني، بما في ذلك البيانات المتعلقة باحتياجات سوق العمل، والطلب على المهارات وتوافرها، والآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للهجرة، وتكاليف إرسال الحوالات المالية، والصحة والتعليم والمهنة وظروف المعيشة والعمل، والأجور، واحتياجات المهاجرين والمجتمعات المستضيفة، من أجل وضع سياسات للهجرة قائمة على الأدلة" (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في قرار الجمعية العامة 73/195، المعتمد في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/73/195 (19 كانون الثاني/يناير 2019) الهدف 1، الفقرة 17 (ي)).

Labour migration

Migration de main-d'œuvre

هجرة العمالة

(٧١)

Movement of persons from one State to another, or within their own country of residence, for the purpose of employment.

Note: In line with the definition of migrant, labour migration is defined as covering both

Mouvement de personnes entre deux États ou à l'intérieur de leur pays de résidence pour des besoins d'emploi.

Note: Conformément à la définition de migrant, la migration de main-d'œuvre est définie comme couvrant à la fois les

تنقل الأشخاص من دولة إلى أخرى أو داخل بلد إقامتهم لغرض العمل.

ملحوظة: وفقاً لتعريف المهاجر تُعرف هجرة العمالة بأنها تغطي كل من المهاجرين المتنقلين داخل البلد وعبر الحدود الدولية.

migrants moving within the country and across international borders. This choice is also justified by the significant number of persons moving within the same country for work purposes who sometimes face the same barriers or challenges faced by international migrants, such as discrimination and difficulties in integration. Although such challenges may be greater for migrants moving across borders they are not totally absent also for internal migrants.

migrants se déplaçant au sein d'un même pays et par-delà les frontières internationales. Ce choix est également justifié par le nombre significatif d'individus se déplaçant au sein du même pays à des fins d'emploi qui sont parfois confrontés aux mêmes barrières et obstacles que les migrants internationaux, comme la discrimination et les difficultés à s'intégrer. Bien que ces obstacles soient plus forts pour les migrants traversant les frontières, ceux-ci ne sont pas totalement absents pour les migrants au sein d'un même pays.

ويُبرَّر هذا الاختيار بالعدد الملحوظ من الأشخاص المتنقلين داخل البلد نفسه لأغراض العمل والذين يواجهون أحياناً القيود أو التحديات نفسها التي يتعرض لها المهاجرون الدوليون، مثل التمييز والصعوبات في الإدماج. وعلى الرغم من أن هذه التحديات قد تكون أكبر بالنسبة للمهاجرين المتنقلين عبر الحدود إلا أنها ليست غائبة تماماً بالنسبة للمهاجرين الداخليين.

Identity document

Document d'identité

وثيقة الهوية

(٧٢)

An official piece of documentation issued by the competent authority of a State designed to prove the identity of the person carrying it.

Document officiel délivré par les autorités compétentes d'un État à une personne pour lui permettre de justifier de son identité.

وثيقة رسمية تصدرها السلطة المختصة بدولة ما وهي مصممة لإثبات هوية الشخص الحامل لها.

Source: Adapted from United Nations Department of Economic and Social Affairs, UN Recommendations on Statistics of International Migration. Revision 1 (1998) p. 10, definition of "long-term migrants".

Source: Adapté du Département des affaires économiques et sociales des Nations unies, Recommandations des Nations unies en matière de statistiques des migrations internationales. Révision 1 (1998) page 10, définition de « migrants à long terme ».

المصادر: مقتبس من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية. التنقيح 1 (1998) ص 10، تعريف "المهاجرين لفترات طويلة".

Note: The most common identity documents are national identity cards and passports.

Note: Les documents d'identité les plus fréquents sont les cartes nationales d'identité et les passeports.

ملحوظة: وثائق الهوية الأكثر شيوعاً هي بطاقات الهوية القومية وجوازات السفر.

Refugee (mandate)

Réfugié (sous mandat)

(ولاية) اللاجئين

(٧٣)

A person who qualifies for the protection of the United Nations provided by the High Commissioner for Refugees (UNHCR), in accordance with UNHCR's Statute and, notably, subsequent General Assembly's resolutions clarifying the scope of UNHCR's competency, regardless of

Personne qui peut se réclamer de la protection de l'Organisation des Nations Unies, assurée par le Haut-Commissariat pour les réfugiés (HCR) en application de son Statut et, notamment, des résolutions ultérieures de l'Assemblée générale précisant son domaine de compétence, qu'elle se trouve ou non sur le territoire d'un État partie

شخص مؤهل لنيل حماية الأمم المتحدة التي يوفرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين وفقاً للنظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ولا سيما القرارات اللاحقة للجمعية العامة التي توضح نطاق اختصاص مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بصرف

whether or not he or she is in a country that is a party to the 1951 Convention or the 1967 Protocol – or a relevant regional refugee instrument – or whether or not he or she has been recognized by his or her host country as a refugee under either of these instruments.

Source: Adapted from United Nations High Commissioner for Refugees, Handbook and Guidelines on Procedures and Criteria for Determining Refugee Status (2011) HCR/1P/4/enG/Rev. 3, 7, para. 16.

à la Convention de 1951 ou au Protocole de 1967 – ou à un instrument régional pertinent sur les réfugiés – ou qu'elle ait été ou non reconnue par le pays d'accueil comme réfugié en vertu de l'un ou l'autre de ces instruments.

Source: Adapté de Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés, Guide et principes directeurs sur les procédures et critères à appliquer pour déterminer le statut des réfugiés (2011), document HCR/1P/4/FRE/REV.3, p. 7, par. 16.

النظر عما إذا كان في بلد طرف في اتفاقية 1951 أو بروتوكول 1967 أو أحد الصكوك الإقليمية ذات الصلة باللاجئين أو لم يكن، أو ما إذا البلد المضيف له قد اعترف به باعتباره لاجئاً وفقاً لأي من هذه الصكوك.

المصادر: مقتبس من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئين (2011) HCR/1P/4/enG/Rev. 3, 7، الفقرة 16.



المنظمة الدولية للهجرة، المكتب القُطري بجمهورية مصر العربية

47 ج شارع أبو الفداء، الزمالك، القاهرة، مصر

البريد الإلكتروني: iomegypt@iom.int

الموقع على شبكة الإنترنت: www.egypt.iom.int



المنظمة الدولية للهجرة، المكتب القطري بجمهورية مصر العربية
47 ج شارع أبو الفداء، الزمالك، القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: iomegypt@iom.int
الموقع على شبكة الإنترنت: www.egypt.iom.int